

شَيْخُ ابْنِ عَقِيلَ

قَاضِيُ الْفُضَاةِ بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلَ

الْعَقِيلِيُّ ، الْمِصْرِيُّ ، الْهَمْدَانِيُّ

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

• مات تحت أديم السماء •

• أنحى من ابن عقيل •

أبو حبان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمحدثي الدين محمد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الأول

الطبعة الشرعية الوحيدة

والمتعاقد عليها

الطبعة المشرقة

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار السترات

القاهرة

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السخار وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بِجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ،
المبعوثِ بالهدى ودينِ الحقِ لِيُظْهِرَهُ على الدينِ كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا
أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدينِ حتى رَفَعَ اللهُ بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمتهُ ، وجعله دينَهُ
المرضى ، وَطَرِيقَهُ المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربعِ سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب
الخلاصة (الألفية) الذى صَنَفَهُ إمامُ النجاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكِ
المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائةٍ من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ،
وعلى شرحه الذى صَنَفَهُ قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل ، المصرى ،
الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمئة
من الهجرة ، ولم يكن يَدُورُ بِخَلْدِي — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ
القرأةِ ورضاهم ، وأنها ستَحُلُّ من أنفسهم الحُلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول
فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَتِ الأيامُ بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروقُ قُرْأَهُ ، وبنال
منهم الإعجابُ كُلُّ الإعجابِ ، وإذا هم يطلبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أتممتُ بحثاً ، أو أبْدَلَ
عبارةً بعبارة أسهلَ منها وأدنى إلى القصدِ . أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبَّطَهَا ، أو ما أشبه ذلك من وُجُوه التحسين التي أستطيع أن أكون كافية بها هؤلاء الذين رَأَوْا في عمل هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعني عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفة وَتَدُوْدُنِي عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ اللهُ تعالى ، فَسَنَحَتُ لِي الفرصة ، فلم أتاخر عن اهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملتُ في تعليقاتي يَدَ الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

محمد محيى الدين محمد يحيى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه .
اللهم إني أحمدك أَرْضَى الحمد لك ، وأحبّ الحمد إليك ، وأفضلَ الحمد عندك ،
حمدًا لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده .

واسألك المزيّد من صلواتك وسلامك على مصدّر الفضائل ، الذي ظلّ ماضيًا على
نقّاذِ أمرك ، حتى أضاء الطريق للخابط ، وهَدَى الله به القلوب ، وأقام به مَوْصِحَاتِ
الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلام منزلة
عنده ، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار .

ثم أما بعد ، فلعلك لا تجد مؤلفاً - ممن صنفوا في قواعد العربية - قد نال من
الخطوة عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءة ، وإقراء ، وشرحاً ، وتعليقاً ، مثل
أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحب التآليف المفيدة ، والتصنيفات
المُسْتَعْتَبَةِ ، وأفضل مَنْ كتب في علوم العربية من أهل طبقتة علماً ، وأوسعهم اطلاعاً ،
وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع تصوّن ، وعفة ، ودين ،
وكمال خلق .

فلا بن مالك مؤلفات في العربية كثيرة : متعددة المشارب ، مختلفة المناحي ، وقلّ
أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زَمَنِهِ إلى اليوم : بالقراءة ، والبحث ،
وبيان معانيه : بوضع الشروح والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الْخُلَاصَةُ » الذي اشتهر بين الناس باسم « الألفية »^(١)

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله في أولها :

وأستمع الله في ألفيه مقاصد النحو بها محوية

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله في آخرها :

حوى من الكافية الخلاصة كما اقتضى رضا بلا خصاصة

والذى جمع فيه خلاصة على النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظريفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصَنَّفَاتُ أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعده بأن يحاكوه أو يدَّعُوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يُشِرْ فى خطبته إلى أَلْفِيَةِ الإمام العلامة يحيى زين الدين ابن عبد النور الزَّوَاوَى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ ، والمعروف بابن مُعْطٍ — لما ذكره الناسُ ، ولا عَرَفُوهُ .

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تَنَسَّعَ هذه الكلمة الموجزة لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح منها ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلة الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالغرب نسمع أنه ظهر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أنجى من سيبويه » اهـ .

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك » ، إلى أَلْفِيَةِ ابن مالك^(١) ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْعُ الْخُصَاصَةِ » ، عن قُرَاءَةِ الْخُلَاصَةِ « ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » اهـ .

وممن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن النازم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب لإخراجاً جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، وقد شرعنا فى إخراج زبدة البسيط ، الذى أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٥٨٤٩ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الحنفى المتوفى سنة ٥٨٤٩
ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٥٨٠١
ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهوارى ، الأندلسى ،
المرسىنى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود
سنة ٥٩٠٠^(١) .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسى ، الشافعى ،
المتوفى فى شهر الحرم من سنة ٥٨٠٢ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١
ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الفزى ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى .
ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزرى ،
المتوفى فى سنة ٥٨٣٣ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن عقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى — نسبة إلى عقيل بن أبى طالب — الهمدانى
الأصل ، ثم البالىسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر الحرم من
سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول
من سنة ٧٦٩ هـ ، وشرحه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب لإخراجاً دقيقاً ، وشرحناه شرحاً شاملاً لآشئات
الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه - منذ عهد بعيد - أربع مجلدات ضخام ، والله المستول أن
يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتاب — غير هؤلاء — الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكل ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع .

* * *

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها الطول ، فيها المتعقبُ صاحبه للناظم يتحامل عليه ، ويتلصص له الزالق ، وفيها التحيز له ، والمصحح لكل ما يجيء به ، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيل ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف في نقد الناظم : بحق ، وبغير حق ، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به : وافق الصواب ، أو لم يوافقه . ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة في الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص — مادمع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

* * *

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — في أول الأمر — أن أتمم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه ، ونحن في زمنٍ أقل ما فيه من عَابٍ أنك لا تجد راغباً في غلب العرب إلا في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهن ، ودالت دولتهن ، وأصبحت الغلبة لغيرهم . فاكتميت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاختصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بته في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق ، والتذييل بملخصة مختصرة في تصريف الأفعال ؛ فإن

ابن مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته» ، ووضع له لامية خاصة ، سماها «لامية الأفعال» .

* * *

وأريد أن أنبهك إلى أنني وقفتُ في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسخَ الكتاب التي في أيدي الناس — رغم كثرتها ، وتعدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفي عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضها الآخر ، وتجد بينها تفاوتاً في التعبير ، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة ، في زمان الطبع ، ومكانه ، ويسر لي — سبحانه ! — مُعَارَضَةً بعضها ببعض ، فاستخلصتُ لك من بينها أكلها بياناً ، وأصحها تعبيراً وأدناها إلى ما أحبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [] .

والله — سبحانه ! — المستول أن ينفع بهذا العمل على قدر القناء فيه ، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعاليه التكلان ؟

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

غير بالمصادر لاستمراره

- ١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ (١)
- ٢ - مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكَمِلِينَ الشَّرَفَاءَ (٢)

أصناف العزيم - وهو الإرتفاع
أعز النبا - الخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده .

(١) « قال ، فعل ماضٍ ومحمد ، فاعل ، هو ، مبتدأ ، ابن ، خبر المبتدأ ، مالك ، مضاف إليه ، وكان حق ، ابن ، أن يكون نعنا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتياعه لمنعوت في إعرابه ينظر في الداعي إليه ؛ فإن كان النعت لمُدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم ، بل هي للبيان ، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لأجل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ربّي ، رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، الله ، عطف ببيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، خير ، منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و مالك ، مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما يتعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال ، ويقال لها : مفعول القول ،

(٢) « مصلياً ، حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصلح على النبي صلوات الله عليه في وقت حده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحمد ، على النبي ، جار ومجرور متعلق بالحال ، المصطفى ، نعت للنبي ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وآله ، الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، مبني على =

قيل أنه لفظ على
في القرآن (٢٠٠) مرة

٢- وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوَةٌ (١)

٤- تَقَرَّبُ الْأَقْمَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبَسُّطُ الْبَذَلِ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ (٢)

٥- وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَاقَّةُ أَلْفِيهِ ابْنِ مُعْطٍ (٣)

== الكسر في محل جر المستكئين ، نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح البصر ما بعدها ، لأنه جمع مذ كرسالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، الشرفاء ، بفتح الشين — مفعول الخلل به للمستكئين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والالف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الالف ، إذ هو مقصور من الممدود — وأصله « الشرفاء » جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلباء وبخلاء ونجباء في جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب — وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكئين محذوفاً ، وكأنه قد قال : مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكئين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) « وأستعين ، الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، الله ، منصوب على التعظيم ، وجلة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لقال « في ألفيه » جار ومجرور متعلق بأستعين « مقاصد ، مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحويه « محويه » خبر المبتدأ ، وجلة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لآلفية .

(٢) « تقرب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية « الأقمى » مفعول به لتقرب ، بلفظ ، جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ « وتبسط » الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية أيضاً « البذل » مفعول به لتبسط « بوعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منجز » نعت لوعد ، وجملة الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب » و « تبذل » مع فاعليهما الضميرين المستترين . وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لآلفية ، والجلتان نعتان ثان وثالث لآلفية .

(٣) « وتقتضي ، الواو حرف عطف ، تقتضي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية « رضا » مفعول به لتقتضي « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و « سخط » مضاف إليه « فاقمة » حال من الضمير =

- ٦ - وَهُوَ بِسَبْقِ حَازِرٍ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلُ^(١)
 ٧ - وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ^(٢)

= المستتر في تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «ألفية» ، مفعول به لاسم الفاعل ، الذى هو فائقة وألفية مضاف و «ابن» مضاف إليه ، وابن مضاف و «معط» مضاف إليه ، وجملة «تقتضى» مع فاعله وما يتعلق به من المعمرات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية أيضاً .

(١) «وهو» الوار للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «سبقي» جار ومجرور متعلق بحازر الآتي بعد ، والباء للسببية «حازر» خبر المبتدأ «تفضيلاً» مفعول به لحازر ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائي» ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الجميل» نعت لثناء ، والالف للإطلاق .

(٢) «والله» الوار للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ «يقضى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «هبات» جار ومجرور متعلق بيقضى «وافرة» نعت لهبات «لى» وله ، في درجات «كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و «الآخرة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعظم بالدعاء ، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبيه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى - نسبة إلى زاوة ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفى .

ولد في سنة ٥٦٤ هـ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المنفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفيته في أوروبا ، وللعلماء عليها عدة شروح .

وتوفى في شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر . وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفي بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٦/٢٧٨) .

الكلام وما يتألف منه^(١)

- ٨ - كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمَ ، وَأَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمُ^(٢)
 ٩ - وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ^(٣)

(١) «الكلام» ، خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه ، لحذف المبتدأ — وهو اسم الإشارة — ثم حذف الخبر — وهو الباب ، فأقيم « شرح » مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم حذف « شرح » أيضاً وأقيم « الكلام » مقامه ، فارتفع كما كان الذي قبله « وما » الواو عاطفة و « ما » اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف ، و « يتألف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام ، و « منه » جار ومجرور متعلق بـ يتألف ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لاجل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) «كلامنا» كلام : مبتدأ ، وهو مضاف وما مضاف إليه « مبنى على السكون فى محل جر لفظ » خبر المبتدأ « مفيد » نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً « كاستقم » إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد « واسم » خبر مقدم « وفعل » ثم حرف « معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـم « الكلم » مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف ، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بـم لبعده رتبته .

(٣) « واحد كلة » مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لاجل لها من الإعراب « والقول » مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « عم » اسم تفضيل — وأصله أعم — حذفت همزة كما =

الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظ المفيد فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها » فاللفظ : جنس يشمل الكلام ، والكلمة ، والكلم ، ويشمل المَهْمَلُ كـ « دَيْرٍ » والمستعمل كـ « مَمْرٍ » ، ومفيد : أخرج المَهْمَلُ ، و « فائدة يحسنُ السكوتُ عليها » أخرج الكلمة ، وبعضَ الكلم — وهو ما تركب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يحسنِ السكوتُ عليه — نحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ » .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمَ » فإنه كلام مركبٌ من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عليها » فكانه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم » .

= حذف من خير وشر لكثرة استعمالها وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا ، كما في قول الراجز :

* بِإِلَالِ خَيْرِ النَّاسِ وَإِنَّ الْأَخِيرَ *

وقد قرئ (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل « عم » أعم كما قلنا ، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ « وكلمة » مبتدأ أول « بها » جار ومجرور متعلق بيوم الآتي « كلام » مبتدأ ثان « قد » حرف تقليل « يوم » فعل مضارع مبني السجول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى « يوم » يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعنى أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا « كلمة الإخلاص » وقالوا « كلمة التوحيد » وأرادوا بهذين قولنا : « لا إله إلا الله » وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

والكَلِمُ : اسمُ جنسٍ ^(١) واحدُه كلمةٌ ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلَّتْ على مَعْنَى فى نفسها غير مقترنة بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها — بل فى غيرها — فهى الحرف .
والكَلِمُ : بما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ .

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء ، والتاء غالباً تكون فى المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكلمة ، وربما كانت زيادة التاء فى الدال على الجمع مثل كم للواحد وكداة للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد ، كماء وذهب وخل وزيت .
فإن قلت : فإنى أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردهما بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحد ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من المجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين ؛ الوجه الاول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زئات المجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وشمراً لا يوافق زنة من زئات الجمع ؛ والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكراً كقول الله تعالى : (إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه : (إليه يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ، كما تجد فى قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبؤنهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْمَلِيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسْعِي ، كَانَ ، مَشْكُورِ

والكلمة : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ بقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمل كدَيْرَ ، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يُعَمُّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكلام والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

انظر كلاماً نفيّاً لابن تيمية في التوسل والوسيلة ١٥٨ ص
ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقصد بها الكلام ، كقولهم في « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » : كلمة الإخلاص .

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق ، وقد ينفرد أحدهما .
فمثال اجتماعهما « قد قام زيدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثال أفراد الكلام « إن قام زيدٌ » ^(١) .

ومثال أفراد الكلام « زيدٌ قائمٌ » ^(٢) .

٨- بالجر ، والتثنية ، والنداء ، وأل ، ومُسْنَدٍ - لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ ^(٣)
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — في هذا البيت علامات الاسم .

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجر ، جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » ، الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تمييز » الآتى « والتثنية ، والنداء ، وأل ، ومُسْنَدٍ ، كهن معطوفات على قوله الجر » للاسم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بحصل ، فإن جعلت بالجر خبراً مقدماً — وهو الوجه الثانى — كان هذا الجار والمجرور متعلقاً بحصل « تمييز » مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره =

فمنها الجر، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ، نحو «مَرَزْتُ بِفَلَامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ» فالفلام : مجرور بالحرف، وزَيْدٌ : مجرور بالإضافة، والفاضِلُ : مجرور بالتبعية، وهو أَشْمَلُ من قول غيره «بحرف الجر»؛ لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجرَّ بالإضافة، ولا الجرَّ بالتبعية. ~~ويشعر نعتاً~~ ^{مخفياً} ~~والمخفياً~~ ^{والمخفياً} (سدر)

ومنها التنوين، وهو ^(١) على أربعة أقسام: ^(١) تنوينُ التمكن، وهو اللاحق للأسماء المعرّبة، كزَيْدٍ، وَرَجُلٍ، إلّا جَمَعَ المؤنث السالم، نحو «مُسَلِمَاتٍ» وإلا نحو «جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ» وسيأتى حكمهما. ^(٢) وتنوينُ التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين مَعْرِقِهَا ونَكْرَتِهَا، نحو: «مَرَرْتُ بِسَيْبِيهِ وَبِسَيْبِيهِ آخَرَ». ^(٣) وتنوينُ المُقَابِلَةِ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: «مُسَلِمَاتٍ» فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ. ^(٤) وتنوينُ العِوَضِ، وهو على ثلاثة أقسام: عِوَضٌ عَنْ جَمَلَةٍ، وهو الذى يلحق «إِذْ» عِوَضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) أى: حين إِذْ بَلَغْتَ الرُّوحُ الحُلُقُومَ؛ فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه؛ وقسم يكون عوضاً عن اسم، وهو اللاحق لـ «كُلٌّ» عوضاً عما تضاف إليه، نحو: «كُلٌّ قَائِمٌ» أى: «كُلٌّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عنه ^(١)،

= واحد من اثنين وحصل فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز، والجملة في محل رفع نعت تمييز، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والتداء وأل والإسناد: أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

(١) في نسخة «وهو أقسام، بدون ذكر العدد، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام.

(٢) ومنه قول الله تعالى: (قل كل يعمل على شاكلته) وقوله جل شأنه: (كل له قاتنون) وقوله تباركت كلماته: (كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك)، ومثل =

وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » ونحوهما رفعاً وجراً ، نحو : « هَؤُلَاءِ جَوَارٍ ، وَصَرَتْ بِجَوَارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوين الترنم^(١) ، وهو الذى يلحق القوافى المطلقة بحرف علة ، كقوله :

١ - أَقِلِّ اللَّوْمَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابَنَ
وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - : لَقَدْ أَصَابَنَ

= كل فى هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عنه قول رؤبة بن العجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تيميا :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونُ تُنْقَضَى قَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

يريد : فطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر

(١) هذا النوع خامس ، ولا يختص بالاسم ، وقد ذكره وما بعده استطراداً .

١ - هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطفي ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء فى عصر بني أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل . اللغة : « أقلى » أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القلة فى معنى النفى بته ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً « اللوم » العذل والتعنيف « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و « العتاب » التقريع على فعل شئ أو تركه .

المعنى : اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ، فإنى لن أستمع لما تطلبين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذن منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعلى .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى مخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « اللوم » مفعول به لاقلى « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتاب » الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم « وقولى » فعل أمر ، والياء فاعله « إن » حرف شرط « أصبت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء =

فجاء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :
٢ — أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَ

= المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها المتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبة « لقد أصابا ، جملة في محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولي لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعابن ، وأصابن ، حيث دخلهما ، في الإنشاد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة .
٢ — هذا البيت للناطقة الذبياني ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم في سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدٍ ؟

اللغة : « رائح ، اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار في وقت العشي » مغتدي ، اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي ، إذا سار في وقت الغداة ، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد في قوله « عجلان ذا زاد » ما كان من تسليم مية عليه أوردتها تحيته « أرف ، دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد » وهو بوزنه ومعناه « الترحل ، الارتحال » « تزل » - مضموم الزاي - مضارع زال ، وأصله تزل ، لحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول في البيت الذي هو المطلع : أتمضي أيها العاشق مفارقاً أحبابك اليوم مع العشي أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تزود ، ثم يقول في البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر . مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكلأها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أرف ، فعل ماضٍ ، والترحل ، فاعل ، غير ، نصب على الاستثناء « أن ، حرف توكيد ونصب « ركبنا ، ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما ، حرف نفي وجزم « تزل ، فعل مضارع مجزوم بلما « برحالنا ، برحال : جار ومجرور =

والتنوين الغالي - وأثبتته الأَخْفَشُ - وهو الذي يَلْحَقُ القَوَافِي المَقِيدَةَ ،
كقوله :

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِينَ * — ٣

= متعلق بتزول ، ورجال مضاف و دنا ، مضاف إليه ، كأن ، حرف تشبيه ونصب .
واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها ، وكان قد زالت ، لحذف الفعل
وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذي هو قد .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف ،
وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء
لم يجر مع غيره ، والثاني في تخفيف ، كأن ، التي للتشبيه ، وجر اسمها ضمير الشأن ، كما
والفصل بينها وبين خبرها بقده ، لأن الكلام إثبات . ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بلم ، كما
في قوله تعالى : (كأن لم يغنوا فيها) ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لَا يَهُوُّ لَنَسْكَ اصْطِلَاحَهُ لَطَى الْحَرْبِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَن قَدْ أَلَمَّا

وسياتي شرح ذلك في باب إن وأخواتها .

٣ - هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشبح والقيصوم ،
والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان في عصر بني أمية ، وبعده :

* مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقَنِ *

اللغة : د القاتم ، كالأقم : الذي تعلوه القنمة ، وهي لون فيه غبرة وحررة ، و د أعماق ،
جمع عمق - بفتح العين ، وتضم - وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و د الخاوي ،
الخالئ ، و د المحترق ، مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفاضة واخترقها ،
إذا قطعها ومر فيها ، و د الأعلام ، علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتمام بها ،
واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و د الخفق ، اضطراب السراب ، وهو الذي تراه
نصف النهار كأنه ماء . وأصله يسكون الفاء ، فحركها بالفتحة ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التي لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد
أعملك فيها نفاق وسر فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة
بمسالك الصحراء .

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُله من خواص الاسم ، وليس كذلك « بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض ، وأما تنوين الترتم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف »^(١) .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو « يا زَيْدُ » ، والألف واللام ، نحو « الرَّجُلُ » والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قائمٌ » . والباء حالة محل المحو سرّاً
فمعنى البيت : حصلّ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَد » مكان « الإسناد له » .

* * *

= الإعراب : « وقام ، الواو واو رب ، قام : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقام مضاف و . الأعماق ، مضاف إليه « حاوى ، صفة لقام ، وحاوى مضاف و . المحترق ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

* نَشَطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةٍ الْوَهَقِ *

الشامد فيه : قوله « المحترق ، و « الخفقن ، حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بـأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بـأل . وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترتم والنون التى تلتحق التوائى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

١١- بَتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ ، وَيَا أَفْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبَلَنْ - فِعْلٌ يَنْجَلِي ^(١)
 ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها
 تاء الفاعل ، وهي المضمومة للتكلم ، نحو « فَعَلْتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو
 « تَبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فَعَلْتَ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أَنْتَ » والمراد بها تاء التانيث الساكنة ، نحو « نِعِمْتَ »
 و « بَسُتْ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة
 الإعراب ، نحو « هذه مسلة » ورأيت مسلةً ، وصهرت بمسلةً « ومن اللاحقة
 للحرف ، نحو « لَاتَ ، وَرُبَّتْ ، وَثُمْتُ ^(٢) » وأما تسكينها مع ربٍّ وثُمَّ فقليل ،
 نحو « رَبَّتْ ، وَثُمْتُ » .

(١) « بتا » جار ومجرور متعلق بـيَنْجَلِي الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل
 رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز ،
 قلت : إن ضرورة الشعر هي التي ألجأت إلى ذلك ، وإن معمول لكونه جاراً ومجروراً
 يحتمل فيه ذلك التقديم الذي لا يسوغ في غيره ، وتام مضاف و فعلت ، قصد لفظه : مضاف
 إليه « وَأَنْتَ » الواو حرف عطف ، أنت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على فعلت « وَيَا »
 معطوف على تاء ، ويا مضاف و « أَفْعَلِي » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضاً « وَنُونِ »
 الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أَقْبَلَنْ » قصد لفظه :
 مضاف إليه « فَعَلْتُ » مبتدأ « يَنْجَلِي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
 هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت « لات »
 حرف نفى بكثرة ، وورد استعماله في فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : (ولات حين
 مناص) وأما دخولها على رب ففي نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَاوِيَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةَ شَفَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أَفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو « اضْرِبِي » والفعل المضارع ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضي .
 وإنما قال المصنف « يا افعلی » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهي لا تختص بالفعل ، بل تكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفي الاسم نحو « غُلَامِي » وفي الحرف نحو « إِنِّي » ، بخلاف ياء « أَفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم ، وهي لا تكون إلا في الفعل .

ومما يميز الفعل نُونُ « أَقْبَلَنَّ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةٌ كانت ، أو ثقيلةٌ ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ) .

فمعنى البيت : ينجلي الفعلُ بقاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ^(١) ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

* * *

١٢- سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ . فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ ^(٢)

= وأما دخولها على ثم ففي نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الْأَشْمِ بِسُبْنِي فَمَضَيْتُ نُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أ بطل الجمهور مذهب القائل بأن ليس حرف ومذهب القائل بأن عسى حرف ، و بقبول تاء التأنيث وحدها أ بطلوا مذهب القائل بأن نعم وبئس اسمان (٢) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » ، « وفي » ولم ، معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلي » فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به ليلي ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفي ولم ، والفعل المضارع يلي لم ، وذلك كائن =

١٣٠ — وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ ، وَسِمٍ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمُرُ فُهُمْ (١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بِخُلُوهُ عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مَثَلَب «هل وفي ولم» مُنْبَهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال . نحو «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و «هَلْ قَامَ زَيْدٌ» ، وأشار بنى ولم إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كنى ، نحو «زيد في الدار» ، ومختص بالأفعال كَلَمْ ، نحو «لَمْ يَقُمْ زيد» .

ثم شرع في تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه — من باب فرح — إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاهما القراء .

(١) «وماضي» الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله من الآتى ، وماضى مضاف و «الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بجزء «من» فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم : فعل «فعل» مفعول به لسم ، وفعل مضاف و «الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إِنْ فُهُمْ أَمُرُهُمْ . فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور ، وتقديره «إِنْ فُهُمْ أَمُرُهُمْ بِالنون إلخ» . وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إِنْ فُهُمْ مِنْهُ الطلَب .

ومن : أمر من ماز الشيء يميزه ميّزاً — مثل باع يبيع بيعاً — إذا بيّزه ، وسم : أمر من وسم الشيء يسمه وسماً — مثل وصف يصفه وصفاً — إذا جعل له علامة يعرفه بها ، والأمر فى قوله «إِنْ أَمُرُهُمْ» هو الأمر القوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في يَشْمُ : « لَمْ يَشْمَ » وفي يضرب : « لَمْ يَضْرِبْ » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع كلى لم كيَشْمَ » .

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : « وماضى الأفعال بالتَّامِزْ » أى : مِيزَ ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكَتْ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » و « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هَئِنْدُ » و « بَنَسَتْ الْمَرْأَةُ دَعْدُ » .

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبولُ نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبْ ، واخْرُجْ » .

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهي أَسْمُ فِعْلٍ ^(١) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

١٤- وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ أَسْمُ نَحْوِ صَهْ وَحَيْهَلٍ ^(٢)

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته — وهى لم — فإنها تكون اسم فعل مضارع ، نحو أوه وأف ، بمعنى أتوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدلالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما فى فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » ، وكما فى « حبذا الاجتهاد » ، فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً .

(٢) « والأمر ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » ، حرف شرط « لم » ، حرف نفي وجزم « يك » ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يحىء بالفاء للضرورة ، والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فَصَهُ وَحَيْهَلْ : اسمان وإن دَلَّ على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ؛ فلا تقول :
صَهْنٌ وَلَا حَيْهَلَنْ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وَحَيْهَلْ بمعنى أَقْبِلْ ؛ فالفارق (١)
بينهما قبول نون التوكيد وَعَدَمُهُ ، نحو « اسْكُنْ ، وَأَقْبِلْ » ، ولا يجوز ذلك
في « صه ، وحيهل » .

* * *

= الأمر في أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ
وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ،
وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يتخلو
من الضرورة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « صه »
مضاف إليه ، وقد قصد لفظه « وحيهل » معطوف على صه .

(١) أربع فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو
واجب التشكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ،
وذلك نحو نزال وتراك وباهما ، والثالث : ما هو جائز التشكير والتعريف ، وذلك نحو :
صه ومه ؛ فانون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على
المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدى
واللزوم غالباً ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن
غير الغالب في التعدى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديده لمفعول ، مع أنه
بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه — وهو
زدنى — متعد ، وتحالفها في سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول
« صه » بلفظ واحد للبفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنه تقول :
اسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثاني أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول :
« زيداً عليك » كما تقول : « محمدأ الزم » ، والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً
باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ؛ واسكت
اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

= المضارع في جوابه ، فنقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأْيُهَا الْمَسَاحُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يقدر : خذ دلوي ، ولا يجوز أن يكون قوله : « دلوي ، معمولاً لدونكا الموجود ، ولا لآخر مثله محذوف ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياه المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبوت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة : اختلف النحاة في أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلاً ؛ وبهذا فارتقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهي كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هي نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاهما أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها مخالفة .

والفائدة الرابعة : ما ذكره الناظم - من أن الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر - هو مذهب البصريين من النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان : ماض ، ومضارع ، وأما مانسيه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقطع منه ، فأصل « اضرب » ، عندهم « لتضرب » ، بلام الأمر ، لحذف اللام ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جرى بهمة الوصل توصلاً إلى النطق بالضاد الساكنة ، وهو تكلف لا داعي له .

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ (١)

١٥ - وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُقَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ (٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحُرُوفِ ، والثاني المبنى ، وهو : مَا أَشْبَهَ الْحُرُوفَ ، وهو المعنى بقوله : « لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ » أي : لشبهه مُقَرَّبٍ مِنَ الْحُرُوفِ ؛ فعلة البناء منحصرة — عند المصنف رحمه الله تعالى ! — في شبه الحرف ، ثم نوع المصنف وجوه الشبه في البيتين الذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيبويه — رحمه الله ! — على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف ،

(١) أي : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « والاسم ، الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى في آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبناءؤه ثابت لشبه » « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدن له من الحرف ، ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الشيء من الشيء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للشباع ، وليست لام الكلمة ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً .

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين : الأولى أن الاسم منحصر في قسمين المعرب والمبنى ، والثانية أن سبب بناء المبنى منه منحصر في شبه الحرف لا يتجاوزها .

ومن ذكره ابن أبي الربيع^(١).

(١) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبنى منها ، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر ، وهكذا ؟ فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم « نزال وهيات » ، فإنهما لما أشبهتا « انزل وبعد » في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « سقيالك » و « ضربا زيدا » ، فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ، ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المغرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هي تشابهها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لاجل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لافي لفظه ولا في عمله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أو آخر السمات لا اختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فالمرءى بتركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعلوه بأن السيين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرءى ، ومثلا لذلك بـ « حذام » و « قطام » ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذريجان » ، فإن فيه العلية والتأنيث والمجعة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

١٦- كَالشَّبهِ الْوَضْعِيّ فِي أَسْمَى جِئْنَا وَالتَّعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا^(١)

١٧- وَكِنْيَايَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْثُرٍ ، وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا^(٢)

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع : الإفتقار لجمله أصله فلا

(فالأول) شبهه له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف

يكون متقدماً

= وليس بناء حذام ونحوه لما ذكره ، بل لمضارعه في الهيئة نزال ونحوه ، مما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لاعلة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) كالشبه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كالشبه ، الوضعي ، نعت للشبه « في اسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي ، واسمي مضاف و « جئنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوي » معطوف على الوضعي « في متى » وفي هنا « جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي » وتقدير البيت : والشبه المدني من الحروف مثل الشبه الوضعي السكأن في الاسمين الموجودين في قولك « جئنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوي السكأن في « متى » الاستفهامية والشرطية وفي « هنا » الإشارية .

(٢) « وكناية » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » جار ومجرور متعلق بنياية « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله « وكافتقار » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كناية « أصلاً » فعل ماض مبني على السجود ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار للآزم له الذي لا يفارقه في حالة من حاله .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء في ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ «سنا» في «أَكْرَمْنَا» ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فِي أُسْمَى جِئْتَنَا » فالتاء في جِئْتَنَا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك «نا» اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين^(١) .

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فمساعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كثناء الفاعل وما وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب ، لسببين ، أولهما : أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبه في شيء لا يخصه وحده ، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبه في شيء يخصه ولا يتجاوز به إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثاني : أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينفذ المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم تولد المعاني المختلفة عليه . وشرط تأثير المقتضى أن ينفذ المانع .

الحَرْفَ ، في المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُومُ أَقْبَمَ » وفي الحالتين هي مُشَبَّهةٌ بِحَرْفٍ موجودٍ ؛ لأنها في الاستفهام كالمهمزة ، وفي الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثاني « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يُوضَعَ فلم يُوضَعَ . وذلك لأن الإشارة مَعْنَى من المعاني ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفي « ما » وللنهي « لا » وللتمني « أَيْتَ » وللترجى « لَعَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدَّراً^(١) .

(والثالث) شبهه له في النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثير بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » فَدَرَاكَ : مَبْنِيٌّ ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَفْعَلُ ولا يَفْعَلُ فيه غيره^(٢) كما أن الحرف كذلك .

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً ، وهو آل العهدية ؛ فإنها تشير إلى مهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي آل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً .

ونظير هنا ، فيما ذكرناه ، لدى ، فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً ما ، التعجيبة ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدراً ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً ، فضلاً عن أن يعمل فيه ، وعبرة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكتها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلاً ، بدلاً من قوله » ولا يعمل فيه غيره ، وقولنا « ما دام مقصوداً منه معناه ، نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه — بأن يقصد لفظه مثلاً — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سليبي المزني :

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرَبًا زَيْدًا » فإنه نائب مَنَاب « أَضْرِبْ » وليس بمبني ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكٍ » فإنه وإن كان نائباً عن « أَدْرِكْ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتراكاً في النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبنيٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، والمسألة خلافية ^(١) ، وسند ذكر ذلك في باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ

فنزال في هذا البيت مفعول به اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، فهي مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ومثله قول زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيِّفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيتَ نَزَالٍ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسي :

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْمَ

(١) إذا قلت « هيات زيد ، مثلاً — فلهاء في إعرابه ثلاثة آراء : الأول — وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحو — أن هيات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمة ، وهذا الرأي هو الذي عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثاني — وهو رأي سيويه — أن هيات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، =

(والرابع) شبه الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذي » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبنيت ^(١) .

وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= والثالث — وهو رأى المازني — أن هيئات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لقطي محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثاني والثالث ، وعلّة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه — وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه — معنى لام الأمر ، وسائر محمول عليه ، لتعني أن اسم الفعل — على هذين الرأيين — أشبه الحرف شهاً معنوياً ، لا نيباً .

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالي ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص » ، وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه ، وقيل : لأنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو في محل نصب ، بفعل مقدر كقرأ ونحوه ، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني ، وذلك مثل « حاشاء » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشاء » الحرفية في اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوي ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقاري ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متصلاً إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعي ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك في متن النسييل .

١٨- وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَثَمًا^(١)

يريد أن المعرب خلافُ المَبْنِيّ ، وقد تقدّم أن المبني ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب ما لم يُشَبَّهِ الحَرْفَ ، وينقسم إلى صحيح - وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كَأَرْضٍ ، وإلى معتل - وهو : ما آخره حرف علة كَسَمًا - وَثَمًا : لفةٌ في الاسم ، وفيه ست لغات : اسم - بضم الهمزة وكسرها ، وَثَمٌ - بضم السين وكسرها ، وَثَمًا - بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمكن - وهو المنصرف - كزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو : أَحْمَدَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ؛

(١) «ومعرب» مبتدأ ، ومعرب مضاف ود الاسماء ، مضاف إليه «ما» اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلبا» قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعلة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والالف في «سلبا» للإطلاق «من شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف ود الحرف ، مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو - بضم السين مقصوراً - إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى ونحما .

وهنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبني فقال : «المعرب والمبني» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال «والاسم منه معرب ومبني» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وآخر المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء ، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبني من الأسماء ستة أبواب ليس غير ١٩ .

فغير المتمكن هو المبنى ، والمتمكن : هو العرب ، وهو قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن (١) .

- ١٩ - وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنْيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرَبِيًّا (٢)
٢٠ - مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ : كَثِيرٌ عَنْ مَنْ فُتِنَ (٣)

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين . إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويحجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والممكن غير الأمكن هو الذي لا ينون ، ولا يحجر بالكسرة إلا إذا اقترن بآل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذي لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضي » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر . وبقراً بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا » فعل ماض مبني للهجول ، والالف التي فيه للثنية . و « نائب فاعل » وذلك إذا عطفت « مض » على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالالف للإطلاق ، و « نائب الفاعل » ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارع » منقول به « إن » حرف شرط « عربا » فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وألفه للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام ، أي : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، وبأى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل سما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كير عن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وتقديره : وذلك كأن كير عن « من » اسم موصول مفعول به لير عن ، باعتبارها فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبني على السكون في محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها بحرف من حروف زبد مثلاً « فتن » ماض مبني =

لما فَرَّغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلُ في الأسماء ، فَرَّغَ في الأفعال (١) ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح ، وَنَقَلَ ضياء الدين بن العِلْج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فَرَّغَ في الأسماء .

= الجهمول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة ، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه . وقد تقدم للنظام والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهة للحرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضا البناء فإن ما جاء منها مبنيا لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فتل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفي إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جرته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فتل النهي عن الفعلين جميعا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لاتعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لكنت منها عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعني بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنتك لو فعلت أيهما منفردا جاز .

والمبنى من الأفعال ضربان :

(أحدهما) ما اتَّفَقَ على بنائه ، وهو الماضي ، وهو مبنى على الفتح ^(١) نحو « ضَرَبَ » وَاِنْطَلَقَ » ما لم يتصل به واوُ جمع فيضم ، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكن .
(والثاني) ما اختلفَ في بنائه والراجحُ أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو « اضرب » وهو مبنى عند البصريين ، ومُعَرَّب عند الكوفيين ^(٢) .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيد أو نونُ الإناث ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعلُ معها مبنى على الفتح ، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة ^(٣) فإن لم تتصل به لم يُبَيَّن ، وذلك كما إذا

(١) بنى الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان يناوئ على حركة - مع أن الأصل في البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لثلاثا يجمع ثقلان في شيء واحد ، وتركيب معناه هو دلالة على الحدث والزمان .

(٢) عندهم أن نحو « اضرب » مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله اضرب ، لحذفت اللام تخفيفا ، فصار « تضرب » ، ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتج بحذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلا للنطق بالسكون - وهو الضاد - فصار « اضرب » ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى .

(٣) لافرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرها له بين أن تكون ملفوظا بها كما في مثال الشارح ، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع .
لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

فإن أصل قوله لاتهن لاتهن بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة ، لحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًا على الفتح في محل جزم بلام النهي ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن ، بحذف الياء =

فَصَلَ يَبْنَهُ وَيَبْنَاهُ أَلْفُ اثْنَيْنِ نَحْوُ « هَلْ تَضْرِبَانِ » ، وَأَصْلُهُ : هَلْ تَضْرِبَانِ ، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ نَوَاتٍ ؛ فَحُذِفَتِ الْأُولَى — وَهِيَ نُونُ الرَّفْعِ — كَرَاهَةً تَوَالِي الْأَمْثَالِ ؛ فَصَارَ « هَلْ تَضْرِبَانِ » ^(١) .

وَكَذَلِكَ يَعْربُ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا فَصَلَ يَبْنَهُ وَيَبْنَاهُ نُونُ التَّوَكِيدِ وَأَوْجَعِ أَوْ يَاءَ مَخَاطَبَةٍ ، نَحْوُ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا زَيْدُونَ » وَ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا هِنْدُ » وَأَصْلُ « تَضْرِبُنْ » تَضْرِبُونَ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ تَضْرِبُنْ ، وَكَذَلِكَ « تَضْرِبُنْ » أَصْلُهُ تَضْرِبِينَ ؛ فَعْمَلُ بِهِ مَا فَعَلَ بِتَضْرِبُونَ .

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ » فَشَرَطَ فِي إِعْرَابِهِ أَنْ يَعْرِىَ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِ مِنْهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا .

فَعَلِمَ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ لَا يُبْنَى إِلَّا إِذَا بَاشَرَتْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ ، نَحْوُ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا زَيْدُ » فَإِنْ لَمْ تَبَاشِرْهُ أَعْرَبَ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ .

وَذَهَبَ الْأَخْضَشُ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ ، سِوَا مَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ أَوْ لَمْ تَتَّصِلْ ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مَعْربٌ وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ .

وَمِثَالُ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِثَاثِ « الْمَهْدَاتُ يُضْرِبُنْ » وَالْفَعْلُ مَعَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ، وَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ! — فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي

== الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفَعْلِ تَخْلُصًا مِنَ اتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ — وَهِيَ الْيَاءُ وَآخِرُ الْفَعْلِ — ثُمَّ يَكْسَرُ آخِرُ الْفَعْلِ تَخْلُصًا مِنَ اتِّقَاءِ سَاكِنَيْنِ آخَرَيْنِ هُمَا آخِرُ الْفَعْلِ وَلامُ التَّعْرِيفِ الَّتِي فِي أَوَّلِ النِّقْرِ ، لِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ لَا يَبْتَدِئُ بِهَا ، إِذْ هِيَ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهَا ، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُ لَمْ يَحْذَفِ الْيَاءُ عَلَيْنَا أَنَّهُ قَدْ حُذِفَ نُونُ التَّوَكِيدِ وَهُوَ يَنْوَبُهَا .

(١) أَيْ : بَعْدَ أَنْ حَرَكَ نُونُ التَّوَكِيدِ بِالسَّكَرِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ، فَرَقًا بَيْنَنَا وَبَيْنَ نُونِ التَّوَكِيدِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِالْفَعْلِ الْمُسْنَدِ لِلوَاحِدِ ، فِي الْفِظِ ، فَإِنَّ أَلْفَ الْإِثْنَيْنِ تَظْهَرُ فِي التَّعْلُقِ كَحَرْكَةٍ مُشَبَّعَةٍ ، فَلَمْ تَكْسَرِ النُّونُ فِي الْحَقِيقَةِ التَّبَسُّمِ الْمُسْنَدِ لِلْإِثْنَيْنِ فِي الْفِظِ بِالْمُسْنَدِ إِلَى الْفَرْدِ .

بناء الفعل المضارع مع نون الإناء ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، ومن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح ^(١) .

* * *

٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا ^(٢)
 ٢٢- وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَمْ ^(٣)
 الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تقتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو :

« أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » فالتبعية مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .
 والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يُحَرِّكُ
 المبنى إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كَأَيْنَ
 وَقَامَ وَإِنَّ ، وقد تكون كسرة ، كَأَمْسٍ وَجَيْرٍ ، وقد تكون ضمة ، كَحَيْثُ ، وهو
 اسم ، و« مُنْذُ » وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون فتحو « كَمْ » ، واضربْ ، وَأَجَلْ .

(١) ممن قال بإعرابه السهيلي وابن درستويه وابن طلحة . ورأيهم أنه معرب بإعراب
 مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه ؛ فنقول في نحو (والوالدات
 يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن
 بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ
 « للبناء » جار ومجرور متعلق بمسحق « والأصل » مبتدأ « في المبنى » جار ومجرور متعلق
 بالأصل « أن » مصدرية « يسكننا » فعل مضارع مبني للجهول منصوب بأن ، والآلف
 للإطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » يعود إلى المبنى . وأن وما
 دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ « والتقدير : والأصل في المبنى تسكينه ، والمراد
 كونه ساكناً .

(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذر » مبتدأ مؤخر . مرفوع
 بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف إليه
 « وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه « وضم » معطوف على كسر بتقدير
 مضاف : أي وذو ضم « كَأَيْنَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أَمْسٍ »
 حيث ، معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكِن » الواو عاطفة أو للاستئناف ،
 الساكن : مبتدأ « كَمْ » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس .

وعُلم مما مثانا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف (١) .

* * *

- ٣٣ - والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل ، نحو : لن أهاباً (٢)
٣٤ - والاسم قد خُصص بالجر ، كما قد خُصص الفعل بأن ينجزماً (٣)

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث . واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف ، والحذف يقع في موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثاني : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيان : أولهما الكسر ، وذلك في جمع الماؤث السالم إذا وقع اسماً للنافية للجنس ، نحو لامسلات ، وثانيهما الياء ، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسماً للنافية للجنس أيضاً ، نحو : لامسلين ، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيان : أحدهما الألف ، وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع ، مفعول به أول لا جعلن مقدم عليه » والنصب ، معطوف عليه واجعلن ، اجعل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إعراباً » مفعول ثان لا جعلن « لاسم » جار ومجرور متعلق بإعراباً « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن » حرف نفى ونصب واستقبال « أهاباً » فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه ، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله ، والتقدير : نحو قولك لن أهاباً .

(٣) « والاسم » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض ، مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ =

(٢) « واجزم ، الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين ، جار ومجرور متعلق باجزم » وغير ، الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، ذكر ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « جا ، فعل ماض قصر للضرورة ، وأخو ، فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بنى ، مضاف إليه =

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو « زيدٌ يَقُومُ » ، وإنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ » وأما الجر فيختص بالأسماء ؛ نحو « بزَيْدٍ » وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو « لَمْ يَضْرِبْ » .

والرفع يكون بالضمّة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم - يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة في « أَخُو » والياء عن الكسرة في « بَنِي » من قوله : « جا أخو بني نمر » وسيدكر بعد هذا مَوَاضِعَ النِّيَابَةِ .

٢٧ - وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ ، وَأَنْصِبُ بِالْأَلِفِ ،
وَأَجْزُ بِيَاءٍ — مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ (١)

شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُعْرَبُ بِالنِّيَابَةِ عَمَّا سَبَقَ ذَكَرَهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي سَيَصِفُهَا

= مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف ، و « نمر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه ، أو في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نحو مضافا له كما سبق .

(١) « و ارفع » الواو للاستئناف ، ارفع : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « و اوصب » الواو عاطفة ، اوصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « و بالالف » جار ومجرور متعلق بانصب « و اجرر » الواو عاطفة ، اجرر : فعل أمر مبني على السكون ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « و بياء » جار ومجرور متعلق باجرر « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بأصف الآتي ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة « أصف » قتل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أي : الذي أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، ودُو مالٍ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبوزيد » وتنصب بالالف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مررتُ بأبيه » والمشهور أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والالف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفَع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيح أنها معربة بحركاتٍ مُقدَّرة على الواو والالف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنْبُ شئٌ عن شئٍ مما سبق ذكره^(١) .

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والالف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الانخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا وما لى إليه ، والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والالف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيويه . وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فتى أمكن هذا الأصل لم يجر العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون لإعراباً لهذه الأسماء فى حال أفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك ، وقد رأيت أخاك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة « هذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الأفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والالف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع =

٢٨ - مِنْ ذَاكَ «ذُو» : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْقَمُ ، حَيْثُ الِئِمُّ مِنْهُ إِيَانَا (١)

أى : من الأسماء التى ترتفع بالواو ، وتُنصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء — ذُو ، وقَمٌ ، ولكن يشترط فى «ذُو» أن تكون بمعنى صاحب ، نحو «جاءنى ذُو مال»
أى : صاحب مالٍ ، وهو المراد بقوله : «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا» أى : إِنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً ، واحترز بذلك عن «ذُو» الطائفة ؛ فإنها لا تُفْهَمُ صحبة ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل «ذى» بمعنى صاحب ، بل تكون مبنيةً ، وآخرها الواو رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو «جاءنى ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمرَرْتُ بِذُو قَامَ» ؛ ومنه قوله :

٤ - فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَّتِهِمْ
فَحَسْبَى مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

== والنصب والجـر ، فذلـك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والالاف جميعاً علامة للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجـر ، وإنما أُلجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء ، فرفدوها — فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم — بحروف زائدة ، تكثيراً لحروفها .

رفدوها

(١) «من ذاك» من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذُو» مبتدأ مؤخر «إِنْ» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أبان» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذُو ، وألفه للإطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إِنْ أبان ذُو صحبة فارفعه بالواو «والقم» معطوف على ذُو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببيان الآتى «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للإطلاق ، وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الميم ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة «حيث» إليها .

٤ - هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقمسى ؛ وقد ==

== استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الستة، وفي باب الموصول كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرْىِ أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِياَ
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ فَخَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدِهِمْ ... البيت
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرُهُمْ وَإِمَّا لِنَاثٍ فَادَّخَرْتُ حَيَاتِيَاَ
وَعِرْضِي أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوَبُ كَطْنِي رِدَائِيَاَ

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاء يهجو هجوا وهجاء « القرى » - بكسر القاف مقصوراً - لإكرام الضيف ، و « دي » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة ، أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيقاتهم ، والنوع الثالث لثام بهم شح وبخل وضئافة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له « كرام » جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللاثام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيقات « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ؛ وتقدير الكلام : إما لقيت كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت للكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » لقي : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والثناء ضمير المتكلم فاعل لقي ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون في محل نصب . وجملة الفعل الماضي وفاعله ==

= ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «لحسي» الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وحسب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر «من» ، حرف جر مبنى على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بمن ، وإن رويت «ذى» فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون في محل رفع «كفانيا» كفى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، والتون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجملة كنى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما .

الشاهد فيه : قوله «لحسي» من ذو عندهم ، فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى «لحسي» من ذى عندهم ، بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة ، فرفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كافي هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى «لحسي» من ذو عندهم ، بالواو ، واستدل بها على أن «ذو» التى هى اسم موصول مبنية ، وأنها تبنى بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً ، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ، ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنس .

قال ابن منظور في لسان العرب : «وأما قول الشاعر :

=

* فَإِنَّ يَنْتَ تَمِيسَ ذُو سَمِيتَ *
تَمِيسَ ذُو سَمِيتَ *

وكذلك يُشترطُ في إعراب النعم بهذه الأُحرفِ زَوَالُ الميمِ منه ، نحو « هذا فوه ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه » ؛ وإليه أشار بقوله : « والنعم حيثُ الميمُ مِنْهُ بآناً » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تزلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هذا فم ، ورأيتُ فماً ، ونظرتُ إلى فمٍ » .

٢٩- أب ، أخ ، حم - كذاك ، وهنُ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ^(١)

٣- وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ تَقْصِينِ أَشْهَرِ^(٢)

يعنى أن « أباً ، وأخاً ، وحمّاً » تجزئ تجزئ « ذو ، وفم » اللذين سبق ذكرهما ؛

== فإن « ذو ، هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلاً ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جامك ، وذو جاماك ، وذو جاموك ، وذو جامتك ، وذو جنك ، بلفظ واحد المذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى ، اه .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالأذى معنى على أن « ذو » التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جرّاً أو نصباً ؛ فإن قول الشاعر « ذو سمعت به » نعمت لبيت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناؤها كما علمت على السكون .

(١) « أب ، مبتدأ ، وأخ حم ، معطوفان على أب مع حذف حرف العطف » كذاك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خير تنازعه كل من أب وما عطف عليه « وهن ، الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخيره محذوف ، أى : وهن كذاك » والنقص « مبتدأ » فى هذا ، جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن « الأخير » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعمت له « أحسن » خبر المبتدأ الذى هو النقص .

(٢) « وفى أب ، جار ومجرور متعلق بـ يندر الآتى وتالييه ، معطوف على أب » يندر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص « وقصرها ، الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه « من نقصن ، من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه « أشهر ، خبر المبتدأ الذى هو قصرها .

فَتَرَفَعَ بِالْوَاوِ ، وَتُنَفَّسَ بِالْأَلْفِ ، وَتَجَرَّ بِالْيَاءِ ، نَحَوِ « هَذَا أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوها ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيهَا » وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لفتين أُخَرَيْنِ .

وأما « هَنْ » فالفصيحُ فيه أن يُعَرَّبَ بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرفُ علةٍ ، نَحَوِ « هَذَا هَنْ زَيْدٌ » ، وَرَأَيْتُ هَنْ زَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِهِنِ زَيْدٍ ^(١) » وإليه أشار بقوله : « والنقصُ في هذا الأخير أَحْسَنُ » أى : النقصُ في « هَنْ » أَحْسَنُ مِنَ الْإِتْمَامِ ، وَالْإِتْمَامُ جَائِزٌ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا ، نَحَوِ « هَذَا هَنْوُهُ » ، وَرَأَيْتُ هَنْأَهُ ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنْيِهِ » وَأَنْكَرَ الْفَرَّاءُ جَوَازَ إِتْمَامِهِ ، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِمُحَاكَاةِ سَبْيُوهِهِ الْإِتْمَامَ عَنِ الْعَرَبِ ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

وأشار المصنف بقوله : « وفي أَبٍ وتالييه ينذر — إلى آخر البيت » إلى اللغتين الباقيتين في « أَبٍ » وتالييه — وهما « أَخ ، وَحَمٌ » — فإحدى اللغتين النقصُ ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نَحَوِ « هَذَا أَبُهُ وَأَخُهُ وَحَمُّهَا » ، وَرَأَيْتُ أَبُهُ وَأَخُهُ وَحَمُّهَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيهَا » وعليه قوله :

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا » وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا فلان ، ويا فلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصية القبلية التي جهد النبي صلى الله عليه وسلم جهده في محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أبيك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة في التشنيع عليه ، وعمل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه » حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم في المثل : « من يطل من أبيه ينتطق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهروه وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

٥ — بَابُهُ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ
وهذه اللغة نادرة في « أب » وتاليه ، ولهذا قال : « وفي أب وتاليه ينذر »
أي : ينذر النقص .

واللغة الأخرى في « أب » وتاليه أن يكون بالألف : رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، نحو
« هَذَا أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا »
وعليه قول الشاعر :

٥ — ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم
الطائي ، وقوله قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَنَقِّمُ تَصَدَّعَ بِالْحَقِّ وَتَنَفَّى مِنْ ظَلَمٍ
اللغة : « عدى » أراد به عدى بن حاتم الطائي الجواد المشهور « اقتدى » يريد أنه
جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته « فا ظلم » يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال
أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفاً لما عليه أبوه من السمات أو الشبه أو من الخلق
والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر بجمع الأمثال
رقم ٤٠٢٠ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

الإعراب : « بابه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه
« اقتدى عدى » فعل ماض وفاعله « في الكرم » جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى
أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط
مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به
ليشابه ، ومضاف إليه « فاه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط
وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذي
نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بابه » — يشابه أبه ، حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب
الثاني بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات
الظاهرة على أواخره ولا يحتجبون لها حروف العلة لتكون علامة لإعراب .

٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ — نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي ، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج ، وذكر العيني أن أبا زيد نسب في نواجره لبعض أهل اليمن وقد بحثت النواجر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكنني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن :

أَيَّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشَلَّ عَلَاهَا
وَاشْدُدْ بِمَشْنَى حَقَبٍ حَقَوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الآيات شاهد للسألة التي معنا ، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعيني ، فأما الشاهد في هذه الآيات ففي قوله : « وناجيا أباهما ، فإن « أباهما ، فاعل بقوله : « ناجيا » ، وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القمر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : « وناجيا أبوها » .

الإعراب . « إن » حرف تأكيد ونصب « أباهما ، أبا : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف . ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه « وأبا » معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من « أباهما » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ « غايتاهما » مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثني الألف ، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وناجيتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه . وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة ، والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد النصب ونهاية مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن .

الشاهد فيه : الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكره الشارح هو قوله : « أباهما » الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب : فكأن نعتا بالألف ، أما الثالثة : في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك =

فعلامه الرفع والنصب والجر حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور ، وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحَاصِلُ ما ذكره أنَّ في « أب ، وأخ ، وحم » ثلاث لُغَاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً^(١) ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في « هَنٍ » لغتين ؛ إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثانية الإتمام ، وهو قليل .

* * *

وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أُعْتِلَا^(٢)

== جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يحى الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخشم وزيد ، وكلهم ممن يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضعين النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران في ليلة » ، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قيس ، وأبو قيس : جبل معروف .

(٢) « و شرط ، الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، و شرط مضاف و « ذا ، مضاف إليه » الإعراب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لذا « أن ، حرف مصدري ونصب » يضفن ، فعل مضارع مبني للجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا ، حرف عطف » ليا ، معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا ليا ، كجا ، الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض « أخو ، فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبي من « أبيك ، مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا ، حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا ، ==

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُرُوفِ شروطاً أربعة :

(أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هَذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَبًا ، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ » .
(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : « هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَةٍ ، نحو : « هَذَا أَبِي ، وَرَأَيْتُ أَبِي ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الحُرُوفِ ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَةً ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : « هَذَا أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيُّ مَالٍ ، وَرَأَيْتُ أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ » .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاة ؛ فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة^(١) ، نحو : « هَؤُلَاءِ آبَاءُ الزَّيْدِينَ » ،

= مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطراب ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أي اسم من الأسماء لالياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للرفع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا مثال للنصب بالألف ، وهو مضاف إلى «اعتلاء» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً ، وهي — حينئذ — تعرب لإعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَائُنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَيْبِنَا =

ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم » ، وإن كانت مُثَنَّة أعربت إعراب المثنى ؛ بالألف رفعا ، وبالياء جرأ ونصباً ، نحو : « هذان أبوا زيدٍ ، ورأيت أبويه ، ومررتُ بأبويه » .

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين ، ثم أشار إليهما بقوله : « وشرطُ ذا الإعراب أن يُضَفَّنَ لا لليا » أى : شرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضَافَ إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله : « يُضَفَّنَ » راجعٌ إلى الأسماء التى سَبَقَ ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وشرطُ ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلم » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صفة ، نحو : « جاءنى ذُو مالٍ » ؛ فلا يجوز « جاءنى ذُو قائمٍ » ^(١)

* * *

= وأما ذُو ، فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والآخرى إلى الضمير شذوذاً ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَقَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمِهَا ذُرُوهَا

ففي ذُرُوهَا ، شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم .

(١) اعلم أن الأصل في وضع ذُو ، التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعمت

ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها بما لا يمتنع أن يوصف به ، والثاني أن يكون ما بعدها بما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسع .

ثمى ، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُتَنَّى ، وَكَلَّا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِيلاً^(١)

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول « محمد فضل » ، إلا بواسطة تأويل المصدر المشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف « ذو » ، ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا انْخِرَاجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا
كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا النَّضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه :

أَهْمًا الْمَرْوُوفِ مَا لَمْ تُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَرْوُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة « ذو » ، إليه ، وتدر نحو قولهم : اذهب بذى سلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامة .

فتنخص أن « ذو » لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدرأ أم لم يكن .

(١) « بالالف » جار ومجرور متعلق ب« ارفع » التالى « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المتنى » مفعول به لا رفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الالف « وكلا » معطوف على المتنى « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق ب« وصل الآتى » مضافاً ، حال من الضمير المستتر فى وصل « وصل » فعل ماض مبني للمجهول « والالف تاليف » ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالالف .

كَلَّمَا كَذَاكَ ، اِثْنَانِ وَائِثْنَانِ كَابَنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ^(١)

وَتَخَفُّ أَيْلَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ^(٢) - سَلَمِينَ

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء

الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثني ، وهو مما يعرب بالحروف .

تصرف المثنى وحده : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف

مثله عليه » فيدخل في قولنا : « لفظ دال على اثنين » المثني نحو : « الزيدان »

سلم وسلم والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو : « شفع » ، وخرج بقولنا^(٣) « بزيادة » نحو :

وَمِنْ

(١) « كلنا ، مبتدأ ، كذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والسكاف

حرف خطاب « اثنان ، مبتدأ » وائثنان ، معطوف عليه ، كابنين ، جار ومجرور متعلق

بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله يجران الآتي ، وابنتين ، معطوف

على ابنتين ، يجران ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة في

محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلف ، فعل مضارع ، أيلًا ، فاعله ، في جميعها ، الجار والمجرور متعلق

بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه ، الألف ، مفعول به لتخلف ، جرًّا ،

مفعول لأجله ، ونصبا ، معطوف عليه ، بعد ، ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف

و « فتح ، مضاف إليه » قد ، حرف تحقيق ، ألف ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب

الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل

في محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين ، الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثني وهو

مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً . فأما ما يدل على

الواحد مع هذه الزيادة فنأله من الصفات : رجлан ، وشبعان . وجوعان ، وسكران ،

وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل

على الثلاثة فصاعداً فنأله : صنوان ، وغلبان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب

هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف ملازمة لها في كل حال ؛ لأنها نون

الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَمْع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو : « اثنان » فإنه لا يَصْلُحُ لِإِسْقَاطِ الزيادة منه ؛ فلا تقول « أَثْنٌ » وخرج بقولنا : « وَعَطَفَ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ، كَالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعْطَفُ عليه مُغَايِرُهُ لأمثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ » ^(١) .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع الثني وكلا » إلى أن الثني يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وكذلك شَبَهُ الثني ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حَدُّ الثني ، وأشار إليه المصنف بقوله : « وَكَلَّا » ؛ فما لا يصدق عليه حَدُّ الثني مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَقٌ بِالثني ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقَةٌ بِالثني ؛ لأنها لا يَصْدُقُ عليها حَدُّ الثني ، ولكن لا يُلْحَقُ كلا وكلتا بِالثني إِلَّا إِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ . نحو : « جَاءَنِي كِلَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتني كِلْتَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا » فإن أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ كَانَا بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا ، نحو : « جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَاتَيْنِ ، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَاتَيْنِ ، ومررت بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَاتَيْنِ » ؛ فلهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وَصِلًا » ^(٢) .

(١) سر هذه المسألة أنه يشترط في الثني أن يتفق لفظ المفردين ومعناها فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى لم تكن تثنيتهما من الثني على التحقيق ، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف شمس وقر فقد قالوا فيهما القمرين ، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العمرين . والاب والام فقد قالوا فيهما الابوين ، ومثال ما اختلفا في الحركات قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين » يريد عمر بن الخطاب وعمر بن هشام المكنى أبا جهل ، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم « القلم أحسن للسانين » فهذا كله ملحق بالثني عند الجمهور .

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعاً للناظم — من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة الثني ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ، فيكونان بالالف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا — هو مشهور لغة العرب ، والسرفيه — على ما ذهب إليه نحاة البصرة — أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناها معنى الثني ، فكان لهما شبهان شبه =

ثم يبين أن اثنين واثنتين يجران مجزئ ابنين وابنتين ؛ فائتان واثنان ملحقان بالمتنى [كما تقدم] ، وابنان وابنتان مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن الياء تخالف الألف في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزيدَينِ كليهما » ، ومررت بالزيدَينِ كليهما » واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررتُ بالزيدَينِ » وسيأتى ذلك .

وحاصل ما ذكره أن المتنى وما ألحق به يُرفعُ بالألف ، ويُنصبُ ويُجرُّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب في المتنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً .

وما ذكره المصنف من أن المتنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً هو المشهور في لغة العرب ، ومن العرب^(١) من يجعل المتنى والملحق به

= بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمتنى من جهة المعنى ، فأخذوا حكم المفرد تارة وحكم المتنى تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ : في الإعراب . وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً . ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال ، فيغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطَيِّتِي فِي حِينٍ جَدَّ بِنَا السَّيْرِ كِلَانَا
ومحل الشاهد في قوله « كِلَانَا » فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالياء في قوله « بنا » وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالألف في حالة الجر .

وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي
فترادف « يوفى الخارم » بالافراد . ثم قال « يرقبان » بالثنية . فأما الإعراب في هذا البيت فإن جعلت « كلاهما » توكيداً كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون « كلاهما » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المتنى جارياً على اللغة الفصحى .

(١) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعة =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المنى ، وقد تقدّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .
وأشار بقوله : « عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ » إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط في الجامد : أن يكون علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن علماً لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال في « رجل » رَجُلُونَ ، نعم إذا صُغِرَ جاز ذلك نحو : « رَجُلٍ ، وَرَجُلُونَ » لأنه وَصِفَ^(١) ، وإن كان علماً لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في « زينب » زَيْنَبُونَ ، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لَاحِقٍ — اسم فرس — لَاحِقُونَ ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في « طَلْحَة » طَلْحُونَ ، وأجاز ذلك الكوفيون^(٢) ، وكذلك إذا كان مركباً ؛ فلا يقال في « سيبويه » سَيْبَوِيَّهون ، وأجازه بعضهم .

= وسالم مضاف و د جمع ، مضاف إليه ، و جمع مضاف ، و د عامر ، مضاف إليه ، و د مذنب ، معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمْتُ تَمَاضِرُ أُنْثَى إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَبِينُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَقِي

محل الشاهد في قوله « أبينوها » فإنه جمع مصغر « ابن » ، جمع مذكر سالماً ورفعاً بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف ، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبينا في قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالماً بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحزون ، ورأيت الطلحين والحزيرين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ، الأول : أن هذا علم على =

ويشترط في الصفة : أن تكون صفة ، لذكر ، عاقل ، خالية من تاء التانيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ، ولا من ^{باب} بَانَ فَعْلَانَفَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكرُ والمؤنثُ ؛ فخرج بقولنا « صفة لذكر » ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق — صفة فرس — سابقون ، وخرج بقولنا : « خالية من تاء التانيث » ما كان صفة لذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التانيث ، نحو علامة ؛ فلا يقال فيه : علامون ، وخرج بقولنا : « ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ » ما كان كذلك ، نحو : « أحمَر » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانَفَعْلَى ، نحو : « سكران ، وسكرى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو : « صبور ، وجريح » فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون . وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه علم لذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

= مذكروا إن كان لفظه مؤنثاً ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثاني : أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم : طلحات ، وحزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التانيث جمع مذكر سالماً ، فلو سمينا رجلاً بجمراء أو حبلى جاز جمعه على حراوين وحبلين ، ولا شك أن الاسم المختوم بألف التانيث أشد تمكناً في التانيث من المختوم بتاء التانيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً في التانيث جمع مذكر سالماً لجواز جمع الاسم الأخف تمكناً في التانيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

واختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيباً مزجياً ، هل يجمع جمع مذكر سالماً ؟ فقال الجمهور : لا ، وقال قوم : نعم ، ويجمع صدره فيقال في جمع سيويه سييون ، وقال قوم : نعم ، وتجمع جلته فيقال : سيويهون . أما المركب تركيباً إسنادياً فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « وَمَذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءً ولا من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبُونَ .

* * *

وَشَبِهَ ذَيْنِ ، وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ الْحَقُّ ، وَالْأَهْلُونَ^(١)
أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلَيُّونَا وَأَرْضُونَ شَذَّ ، وَالسَّنُونَ^(٢)
وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابُ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ^(٣)

(١) « وشبه » الواو حرف عطف . شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبني على الياء في محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي « عشرونا » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « ألحق » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والاهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ، لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل يرد ، فعل مضارع « ذا » اسم لإشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف يسان أو نعت لاسم الإشارة وهو ، مبتدأ « عند » ظرف متعلق بيطرد الآتي . وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه . يطرد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير =

أشار المصنف - رحمه الله ! - بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كـ محمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مُذَنَّب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفضل والضرَّاب ونحوها ، فتقول : الأفضَلُونَ والضرَّابُونَ ، وأشار بقوله : « وبه عشرون » إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها ؛ فمَلاً واحِداً من لفظه ، أوله واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط ؛ فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو مُلْحَقٌ به ؛ فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عِشْرٌ ، وكذلك « أَهْلُونَ » مُلْحَقٌ به ؛ لأن مفرده - وهو أَهْلٌ - ليس فيه الشروط المذكورة ^(١) ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و « عَالَمُونَ » جمع عَالَمٍ ، وعَالَمٌ كرجل اسمُ جنس جامدٌ ، وَعَالِيُونَ : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لما لا يعقل ، وَأَرْضُونَ : جمعُ أَرْضٍ ، وأَرْضٌ ^(٢) : اسم جنس جامد مؤنث ؛ والسنون : جمع سَنَةٍ ، والسنة : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها مُلْحَقَةٌ بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

= البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) ممرِّباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب « حين » : بالضمّة رفعاً ، والفتحة نصباً ، واللكسة جرّاً ، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب .

(١) وقد جمع لفظ « أهل » ، جمع مذكر سالماً شذوذاً ، وذلك كقول الشنفرى :

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ : سَيِّدُ عَمَلَيْنِ ، وَأَرْقَطُ دُهْلُولٌ ، وَعَرْفَاهُ جِيَالٌ

(٢) وقد جمع لفظ « أرض » ، جمع مذكر سالماً ذاك الذي يقول :

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مَنِيرٍ

وأشار بقوله « وَبَابُهُ » إلى باب سَنَة ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حُدِفَتْ لامه ، وَعَوُضَ عنها هاء التانيث ، ولم يكسَّرْ : كائنة ومِثْنِ وَثْبَةٍ وَثُبَيْنَ . وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فإن كُسِّرَ كَشَفَةً وَشَفَاهُ لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كطَبَّة ؛ فإنهم كَسَرُوهُ على طَبَّاءة وجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، فقالوا : طَبُون ، وَطَبَيْنَ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حين قد يرد ذا الباب » إلى أن سِنين^(١) ونحوه قد

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً هي أداة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين » وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيين يوسف » وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » ، فيما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار المدعوبه ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً ، كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّ السَّنِينِ أَخَذَنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَّارُ مِنَ الْهَلَالِ
وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ — سِلَى مَعَدًّا — سِينِيًّا مَا تُعَدُّ لَنَا حَسَابًا
وقول الآخر :

سِينِي كُلِّهَا لَا قَيْتُ حَرْبًا أَعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذِّكُورُ

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما إعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذي =

تلزمه الياء وَيَجْعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقول : هذه سِنِينَ ، وَرَأَيْتَ سِنِينَ ، وَمررت بِسِنِينَ ، وَإِنْ شئتُ حذفْتَ التَّنوينَ ، وَهو أَقْلُ من إثباته ، وَاختلفَ في أطْراد هذا ، وَالصحيحُ أَنه لَا يَطْرُدُ ، وَأَنه مقصور على السماع ، وَمنه قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنِينَ كَسِنِينَ يُوسُفَ » في إحدى الروايتين ، وَمثله قولُ الشاعر :

٧ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ ؛ فَإِنْ سِنِينَهُ لَعَيْنَ بِنَا شَيْبَا وَشَيْبَذَنَا مُرْدَا

= ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، لإجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدواني :

إِنِّي أَبِي أَبِي ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِي أَبِيٍّ مِنْ أَبِيٍّ

ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريباً ، فتلخص لك من هذا أن ما ذكرناه في سنين وبابه أربع لغات ، وأن ما ذكرناه في الجمع عامة لغتان .
٧ - البيت للصمة بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأموية ، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ربا ، فخطبها ، فرضى عنه أن يزوجه له على أن يمهرها خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عنه تسعة وأربعين ، فأبى عنه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحياناً ويذمه أحياناً أخرى ، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك .

اللغة : « دعاني ، أي أتركاني ، ويروى في مكانه « ذرائي » وهما بمعنى واحد « نجد » بلاد بعينا ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و « الشيب » - بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه ، و « المرء » - بضم فسكون - جمع أمرء ، وهو من لم يثبت بوجهه شعر .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبني على الفتح في محل نصب « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعاني « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنيه » سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد =

[الشاهد فيه إجراء السنين مُجَرَى الحين ، في الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة] .

نونا اصله

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ ، وَقُلْ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ^(١)

مضاف إليه ، وجملة « لعين » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بلعين « شيئا » حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجملة « شيننا » من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعين « مردا » حال من المفعول به في قوله شيننا .

الشاهد فيه : قوله « فإن سنيه » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالتون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب . ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول « فإن سنيه » ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » والآيات التي أنشدناها (في ص ٦٤) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و « مجموع » مضاف إليه « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبني على السكون في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فافتح » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقل » فعل ماض « من » اسم موصول في محل رفع فاعل بقل « بكسره » الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه « نطق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، =

وَنُونٌ مَا نُتِيَ وَالْمَلْحَقُ بِهِ بِعَكْسٍ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَاَنْتَبِهْ (١)
 حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا الْحَقُّ بِهِ الْفَتْحُ ، وَقَدْ تُكْسَرُ شُدُودًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :
 ٨ — عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

= وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر ، أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « ونون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ثنى » فعل ماض مبنى للجمهور ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « والملحق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .
 ٨ — هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ، لَيْسَ مِنَّا ، بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنٍ

المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبني أبيه » لإخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأنباغ ، وفى القاموس « الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيرة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً » هـ . والزعانف أيضاً : أهذاب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للثام الناس ورذالهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفر » مفعوله « وبني » معطوف على جعفر وبني مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ - أَكُلَ الدَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَالَ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي ؟
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ ؟
وليس كسرهما لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

= مفعول به « آخري » ، صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ،
وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع في قوله « آخري » ، بدليل أن القصيدة مكسورة حرف
القافية ، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِبَاحٍ ؟ كَذَبْتَ ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي
٩ - هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرباحي ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض
فيها بالأيبرد الرباحي ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ أَبْنَى لَبُونٍ ؟
وبعدهما قوله :

أَخُو خَسِينٍ مُجْتَمِعٌ أَشَدُّ وَنَجْدَنِي مُدَاوِرَةُ الشُّؤُونِ
المفردات : « يبتغي » ، معناه يطلب ، ويروى في مكانه « يدري » ، بتشديد الدال المهملة ،
وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه .

المعنى : كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة
والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحوهم ؟ يريد أنه لا تجوز
عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » ، الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف
خبر مقدم ، وكل مضاف و « الدهر » ، مضاف إليه « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال »
معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح
« يبق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « على »
جار ومجرور متعلق ب « يبق » « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « يقيني » ،
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول
به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر =

وَحَقُّ نُونِ الثَّنَى وَالْمَلْحَقِ بِهِ الْكَسْرُ ، وَفَتْحُهَا لَفَةً ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٠ - عَلَى أَحْوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَا مِى إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ

= « تبتغى ، فعل مضارع «الشعراء» فاعله «مى» جار ومجرور متعلق بـتبتغى ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بـتبتغى ، وهو محذوف : أى تبتغيه «وقد» الواو حالة ، قد : حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و «الأربعين» مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرأ ، وقيل : مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت فى أبيات القصيدة ؛ فن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة . ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا . ونظيره بيت ذى الإصبع العدواني الذى رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق :

مَا سَدَّ حَيْثُ وَلَا مَيَّتُ مَسَدَهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

١٠ - البيت لحيد بن ثور الهلالي الصحابى ، أحد الشعراء المجيدى ، وكان لا يقاربه شاعر فى وصف القطاة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة ، وأول الأبيات التى يصف فيها القطاة قوله :

كَمَا انْقَبَضَتْ كَدْرَاهُ تَسْقِي فِرَاحَهَا بِشَمْطَةِ رِفْهٍ وَالْمِيَاهُ شُعُوبُ
غَدَّتْ لَمْ تُصْعِدْ فِي السَّمَاءِ وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرْتُ أَهْوِيَّةٌ وَلُحُوبُ
لَجَاءَتْ وَمَاجَاءَ الْقَطَا ، ثُمَّ قَلَصَتْ بِمَفْحَصِهَا ، وَالْوَارِدَاتُ تَنْوُبُ

اللغة : «الأحوذيان» مثنى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاة ، يصفها بالسرعة والخفة ، و «استقلت» ارتفعت وطار فى الهواء ، و «العشية» ما بين الزوال إلى المغرب ، و «هى» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فازمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب .

وظاهر كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل ككسرها في الجمع شاذٌ وفتحها في التثنية لغة ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتحُ بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني ^(١) .

== المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها . يقصد أنها شديدة السرعة .

الإعراب : « على أحوذين » جار ومجرور متعلق باستقلت ، استقلت ، استقل : فعل هاض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها « عشية » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « فاء ، الفاء عاطفة ، ما : نافية وهي مبتدأ بتقدير مضافين . والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لحظة وتغيب بعدها ، إلا أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ولحظة ، خبر المبتدأ « وتغيب ، الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة . والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثني من قوله « أحوذين » ، وهي لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرهما يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه ، الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة في « رأيت بنين كرماء » ، إذ لو قلت « رأيت بني كرماء » ، لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بني كرماء » ، فقد أردت وصف الآباء بالكرم ، وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء » ، فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم ، وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد في « هذين » ، ونحو « الخوزلان » ، و« المهتدين » ؛ إذ لولا النون لا لتبس الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولا لتبس المفرد بالمثني أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجرى على ألسنة المعربين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولي ، =

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَنِّيَانَا

= والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كـ محمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كـ زينب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كالقاضي والفق ، وليست عوضاً عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كالجلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثنى ، إذ لو حذفت النون من قولك ، عليان ، لأشكلك أمره ، فلم تدرك أنه مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين .

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلاجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف ، فنصبت المعادلة بينهما ، لئلا يجتمع ثقيلان في كلمة ، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ، ضرورة لا لغة ، ثم قيل : ذلك خاص بحالة الياء فيهما ، وقيل : لا ، بل مع الألف والواو أيضاً .

وذكر الشيباني وابن جنى أن من العرب من يضم النون في المثنى ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرْقِي الْقِدَانُ فَالْنَوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يحى مع الألف ، لا مع الياء ، والقذان : البراغيث ، واحدها قذ بوزن صرد . وسمع تشديد نون المثنى في ثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى : (فذانك برهانان) وقوله : (واللذان بآتيانها) وقوله : (لأحدى ابنتي هاتين) وقوله سبحانه : (ربنا أرنا الذين) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة . والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسَمَى عِنْدَنَا دِيَوَانَا يُخْزِي فَلَانَا وَأُبْنَةُ فَلَانَا
كَانَتْ عَجُوزًا عُمِرَتْ زَمَانًا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانًا =

وقد قيل : إنه مصنوع ^(١) ؛ فلا يُحتج به

* * *

== اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » مثني منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه ، واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظيان » اسم رجل ، وقيل : مثني ظلي ، وليس بشيء ، قال أبو زيد « ظيان : اسم رجل ، أراد أشبهها بمنخرى ظيان » ، لحذف ، كما قال الله عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية ، اه ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « أشبا » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظيانا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح فأما على أنه مثني فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثني الألف ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثني ، وقال جماعة منهم الهروي : الشاهد فيه في موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظيانا » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظلي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذين » الذي تقدم (ش رقم ١٠) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثني بالآلف في حالة النصب ، وذلك في قوله « والعينانا » وفي قوله « ظيانا » عند الهروي وجماعة ، ثم جاء به بالياء في قوله « منخرين » لجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلباً يتفق لعربي ، ويرد هذا الكلام شيثان ؛ أولها : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الآيات ، ونسبها لرجل من حنابلة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيوفه رحمه الله كان يسمى =

وَمَا بَتَا وَأَلَفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا^(١)

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو : مُسَلِّمَاتٍ ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء واحد ، نحو : هُنُودٌ ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : «وَمَا بَتَا وَأَلَفٍ قَدْ جُمِعَا» أى جمع بالألف والتاء الزيدتين ، فخرج نحو : قُضَاةً^(٢) ؛ فإن ألفه غير زائدة ، بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء ؛ لأن أصله

== عنه في كتابه بقوله «حدثني الثقة ، أو أخبرني الثقة ، ونحو ذلك ، وثانيتها : أن الرواية عند أبي زيد في نواته :

* وَمَنْخَرَانٍ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

بالألف في «منخرين» أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكره من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع . فافهم ذلك وتدبره .

(١) «وما» الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجمع الآتي «وألف» الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يكسر» فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في الجر» جار ومجرور متعلق بـ «يكسر» وفي النص «الواو حرف عطف ، في النص : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معا» ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة في ذلك : بناء ، وهداة ، ورماء ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساء ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساء واو ، لا ياء كما هو أصل ألف بناء وهداة ورماء .

قُضِيَّةٌ ، ونحو أبيات^(١) فَإِنَّ تَاءَهُ أَصْلِيَّةٌ ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً في دَلَالَتِهِ على الجمع ، نحو : « هِنْدَاتٍ » ؛ فاحترز بذلك عن نحو : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ » ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصِّيغَةِ ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ » وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله : « بتا » متعلقة بقوله : « جُمع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءني هِنْدَاتٌ » ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنى في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه^(٢) .

* * *

(١) ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأنبات ، وأحوات جمع حوت . وأنبات جمع سمك بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه ؛ فقيل : هو مبنى على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أى سواء أكان مفردة صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة . أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة . وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفردة معتلاً . وبالكسرة إذا كان مفردة صحيحاً . وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملاً لنصبه على جره . كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذى هو أصل جمع المؤنث - على جره ، فجعل بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا .

ثم اعلم أن الجمع بالآلف والتاء يتقاس في خمسة أشياء ، أولها ما كان مقترناً بالتاء سواء أكان علم مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة ، وثانيها ما كان آخره ألف التانيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبل . وثالثها ما كان علماً للمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مصغر ما لا يعقل كدريم ، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال راسيات .

كَذَا أُولَاتُ ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ — كَأُذْرِعَاتٍ — فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِيلٌ^(١)

أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى تجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي مُلْحَقَةٌ به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « والذي اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملاحق به ، نحو : « أُذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ » ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، وَمَرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ » هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، وَيُرْأَل منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ » ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، وَمَرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ » والثاني : أنه يرفع بالضمة ،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذي » الواو للاستئناف ، الذي : اسم موصول مبتدأ أول ، اسماً ، مفعول ثان لجعل الآتي « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لأجل لها صلة الموصول « كأذرعَات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذرعَات « فيه » جار ومجرور متعلق بقيل الآتي « ذا » مبتدأ ثان « أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماض ، مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا ، والجملة خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذي ، أى : وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعَات ، والتقدير الإعرابي للبيت : وأولات كذلك : أى كالجمع بالالف والتاء ، والجمع الذي جعل اسماً - أى سمي به بحيث صار علماً ، ومثاله أذرعَات - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعَات في الأصل : جمع أذرة الذي هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات ويونات وجمالات ، وقد سمي بأذرعَات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعات » ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات » ، ويزوى قوله :

١٢ - نَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبَ ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلَيَّ

١٢ - البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ انْخِلَالِي

اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعيد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعيد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعات » بلد في أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أذن » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن . وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال « أذن » مبتدأ ، وأذن مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

انشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد ، فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد . ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالآلف والتاء المزيدين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكن ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعة منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهة شها ؛ فن جهة كونه =

بكسر التاء منونة كالذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالذهب الثاني ، وبفتحتها بلا تنوين كالذهب الثالث .

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَل» رَدِفٌ^(١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمّة ، نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » وينصب بالفتحة ، نحو : « رَأَيْتَ أَحْمَدَ » ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : « مررت بأحمد » ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مررت بأحمدٍ كُفْمٌ » وكذا إذا دخله الألف واللام ،

== جمعا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيديريه وابن جني - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط ، وهي أنه علم على مؤنث ، فقد اجتمع فيه العلية والتأنيث ، وكل اسم يجتمع فيه العلية مع التأنيث يكون ممنوعاً من المعرفة فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبني على السكون في محل نصب « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يضاف » فعل مضارع مبني للبحول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية « أو » عاطفة « يك » معطوف على يضاف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أَل » مضاف إليه مقصوره لفظه « رَدِف » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . =

نحو : « مررت بالأخـد^(١) » ؛ فإنه يجر بالكسرة^(٢) .

الأفعال (مجموع)

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ « يَفْعَلَانِ » التَّوْنَا رَفْعًا ، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا^(٣)

= وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا يذمر مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل .

(١) قد دخلت أل على العلم إما للمح الاصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛
فن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
ومثل هذا قول جرير بن عطية :

أَوَاصِلُ أَنْتَ أُمَّ الْعَمْرِو أُمَّ تَدْعُ أُمَّ تَقْطَعُ الْخَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قَطَعُوا
ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ
(٢) سواء أكانت « أل » معرفة ، نحو « الصلاة فى المساجد أفضل منها فى المنازل »
وأ موصولة كالاعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
فإن الاسم مع كل واحدة منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » قصد لفظه مضاف إليه « التونا » مفعول به لا جعل « رفعا » مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً « وتسألونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد من « نحو يفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، ومن « نحو تدعين » كل فعل مضارع اتصلت به ياء المثنى المخاطبة ، ومن نحو تسألون ، كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لِتُرْوَى مَظْلَةً (١)

لما فرغ من الكلام على ما يُعَرَّب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ؛ فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل [مضارع] اشتمل على ألف اثنين : سواء كان في أوله الياء ، نحو : « يَضْرِبَانِ » أو التاء ، نحو : « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وتَدْعَيْنِ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو : « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله : « وتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واو الجمع ، نحو : « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان في أوله التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو : « الزَيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النون فيه عن الحركة التى هى الضمة ، نحو : « الزَيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو : « الزَيْدَانِ لَنْ »

(١) وحذفها ، الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وما : مضاف إليه « الجزم » ، جار ومجرور متعلق بسمة الآتى « والنصب » ، معطوف على الجزم « سمة » ، خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة ووصق يمسق مقعة « كلم » ، الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . وذلك كائن كقولك ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « تكونى » ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياؤه المؤنثة المحاطة اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع « لتروى » ، اللام لام الجحود ، وتروى فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلته » ، مفعول به لتروى ؛ والمظلة — بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضمره مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجلة تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدناه .

يَقُومًا ، وَلَمْ يَخْرُجَا » فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النونِ من « يقوما ، ويخرجا »
ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) .

* * *

وَسَمٌّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا^(١)
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَ^(٢)

(١) « وسم ، الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا ، مفعول ثانٍ لسم مقدم على المفعول الأول « من الأسماء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما ، اسم موصول مفعول أول لسم ، مبني على السكون في محل نصب « كالمصطفى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى ، معطوف على المصطفى « مكارما ، مفعول به المرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى — حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال — معتلا .

(٢) « فالأول ، مبتدأ أول « الإعراب ، مبتدأ ثانٍ « فيه ، جار ومجرور متعلق بقدر الآتي « قدرا ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والالف للإطلاق « جميعه ، جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه ، هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون في « قدر ، ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه ، توكيدا للإعراب ويكون في « قدر ، ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضا « هو الذي ، مبتدأ وخبر « قد ، حرف تحقيق « قصرا ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي ، والالف للإطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، والمعنى : فالأول — وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى — الإعراب جميعه : أي الرفع والنصب والجر ، قدر على آخره الذي هو الالف ، وهذا النوع هو الذي قد قصرا : أي سمي مقصوراً ، من القصير بمعنى الحبس ، وإنما سمي بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ ، وَرَفَعُهُ يُنَوَى ، كَذَا أَيْضًا يُجْرَى (١)

شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ :
« الْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقَى » يُسَمَّى مُعْتَلًّا ، وَأَشَارَ « بِالْمُصْطَفَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ
لَازِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ ، مِثْلَ « عَصَا ، وَرَحَى » ، وَأَشَارَ « بِالْمُرْتَقَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ
مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : « الْقَاضِي ، وَالِدَاعِي » .

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مُقْتَوَحٌ مَا قَبْلَهَا يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ :
الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجَرُّ ، وَأَنَّهُ يُسَمَّى الْمَقْصُورَ ؛ فَالْمَقْصُورُ هُوَ : الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ الَّذِي فِي
آخِرِهِ أَلْفٌ لَازِمَةٌ ، فَاحْتَرَزَ بِـ « الْأِسْمِ » مِنَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : يَرْضَى ، وَبِـ « الْمَعْرَبِ »
مِنَ الْمَبْنِيِّ ، نَحْوُ : إِذَا ، وَبِـ « الْأَلْفِ » مِنَ الْمَنْقُوصِ ، نَحْوُ : نَلْقَاضِي كَمَا سَيَأْتِي ،
وَبِـ « لَازِمَةٌ » مِنَ الْمُثَنَّى فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، نَحْوُ : الزَّيْدَانِ ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ لَا تَلْزِمُهُ ؛ إِذَا تَقَلَّبَ
يَاءٌ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، نَحْوُ : [رَأَيْتُ] الزَّيْدَيْنِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ » إِلَى الْمُرْتَقَى ؛ فَالْمَنْقُوصُ هُوَ : الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ
الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، نَحْوُ : الْمُرْتَقَى ؛ فَاحْتَرَزَ بِـ « الْأِسْمِ » عَنِ الْفِعْلِ
نَحْوُ : يَرْضَى ، وَبِـ « الْمَعْرَبِ » عَنِ الْمَبْنِيِّ ، نَحْوُ : الَّذِي ، وَبَقَوْلِنَا « قَبْلَهَا كَسْرَةٌ » عَنِ

(١) « وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ ، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَنَصْبُهُ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، نَصْبٌ : مُبْتَدَأٌ ،
وَنَصْبٌ مضافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ الْعَائِدِ عَلَى الثَّانِي مضافٌ إِلَيْهِ « ظَهَرَ » فِعْلٌ ماضٍ ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى نَصْبٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي محلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ
الَّذِي هُوَ نَصْبٌ « وَرَفَعَهُ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَرَفَعٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَرَفَعٌ مضافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ
مضافٌ إِلَيْهِ « يُنَوَى » فِعْلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ
تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى رَفْعٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي محلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ رَفْعٌ « كَذَا ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ
مُتَعَلِّقٌ بِجَرٍّ « أَيْضًا ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ « يَجْرُ » فِعْلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ،
وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمَنْقُوصِ .

التي قبلها سكون ، نحو : ظَبْيٌ وَرَمَى ؛ فهذا معتلٌ جارٍ مجزئ الصحيح : في رفعه بالضمّة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب ^(١) ، نحو : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » ، وقال الله تعالى : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) وَيُقَدَّرُ فيه الرفع والجَرُّ لثقلها على الياء ^(٢)

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة له إياه في حالي الرفع والجرح ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، لإجراء للنصب مجرى الرفع والجرح ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ وَكَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَأْنِي
فأنت ترى المجنون قال ، أن واش ، فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال ، كافي ، مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق .
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فقال المبرد : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعة الكلام ؛ فقد قرئ (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالي الرفع والجرح كما يعامله في حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُؤَافِنَ الْهُوَى غَيْرَ مَا ضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعُولُ
وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ
وقول الشماخ بن ضراد الغطفاني :

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَأَ عَوَارِضُ وَفَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ
وقول جرير أيضا :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَيْثُ النَّزَى كَابِي الْأَزْنَدِ =

نحو « جاءَ القَاضِي ، ومَرَزْتُ بالقَاضِي » ؛ فعَلامَةُ الرَفع ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الياءِ ، وَعَلامَةُ الجَر كسرةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الياءِ .

وَعِلْمٌ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الِاسْمَ لَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ وَأَوَّلُهَا ضَمَّةٌ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مُبْدِئًا وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِ ، نَحْوُ : هُوَ ، وَلَمْ يَجِدْ ذَلِكَ فِي الْمَعْرَبِ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ نَحْوُ : « جَاءَ أَبُوهُ » وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ فِي مَوَاضِعٍ آخَرِينَ ؛ أَحَدُهَا : مَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : يَدْعُو ، وَيَغْزُو ، وَالثَّانِي : مَا كَانَ أَجْمَعِيًّا ، نَحْوُ سَمَّندُو ، وَقَمَّندُو .

— وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلًّا عُرِفَ (١) .

== وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ النُّحَاةِ فِي أَنَّ هَذَا ضَرُورَةٌ لَا تَجُوزُ فِي حَالَةِ السَّعَةِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ فِيمَا مَضَى حَمْلَ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى حَالَتَيْنِ ؛ ففِيهِ حَمْلُ النِّصْبِ عَلَى حَالَتِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ ، فَأَعْطَيْنَا الْأَقْلَ — وَهُوَ النِّصْبُ — حَكْمَ الْأَكْثَرِ ، وَلِهَذَا جَوِزَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ ، وَوَرَدَ فِي قِرَاءَةِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ) أَمَّا هَذَا ففِيهِ حَمْلُ حَالَتَيْنِ — وَهُمَا حَالَةُ الرِّفْعِ وَحَالَةُ الْجَرِّ — عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ حَالَةُ النِّصْبِ ، وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْأَكْثَرِ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْأَقْلِ ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا اتَّفَقَتْ كُلُّهُ النُّحَاةُ عَلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ يَتَغَيَّرُ مِنْهَا مَا وَقَعَ فَعَمَلًا فِي الشَّعْرِ ، وَلَا يَنْقَاسُ عَلَيْهَا .

(١) « أَيْ ، اسْمُ شَرْطٍ مُبْتَدَأٌ ، وَأَيُّ مُضَافٍ وَ « فَعْلٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ » آخَرٌ . مُبْتَدَأٌ مِنْهُ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صِفَةٍ لِآخَرٍ ، وَهُوَ الَّذِي سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ « أَلِفٌ ، خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ آخَرٌ ، وَالْجُمْلَةُ مَفْسُورَةٌ لِمُضْمِرٍ مُسْتَرٍ فِي كَانَ مَحذُوفًا بَعْدَ أَيْ الشَّرْطِيَّةِ : أَيْ فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي حَمْلِ نِصْبِ خَبَرِ كَانَ الْمَحذُوفَةِ مَعَ اسْمِهَا وَكَانَ هِيَ فَعْلُ الشَّرْطِ وَقِيلَ : آخِرُ اسْمٍ لِكَانَ الْمَحذُوفَةِ ، وَأَلِفٌ خَبَرُهَا ، وَإِنَّمَا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ — مَعَ أَنَّ الْمَنْصُوبَ الْمَنْوُوقَ بِوَقْفٍ عَلَيْهِ بِالْأَلِفِ — عَلَى لُغَةِ رِييَمَةَ الَّتِي تَقِفُ عَلَى الْمَنْصُوبِ الْمَنْوُوقَ بِالسَّكُونِ ، وَيَبْعُدُ هَذَا الْوَجْهَ كَوْنُ قَوْلِهِ « أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، مَرْفُوعِينَ ، وَإِنْ أُمَكِّنَ جَعْلُهُمَا خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَتَكُونُ « أَوْ ، قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، لَكِنْ ذَلِكَ تَكْلَافٌ « أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، مَعْطُوفَانِ عَلَى أَلِفٍ ، فَعَمَلًا ، الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَ « مُعْتَلًّا ، ==

أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة ، نحو :
يَفْزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

فَالْأَلْفُ أُنُو فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كِيدَعُو يَرْمِي ^(١)
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أُنُو ، وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا ^(٢)
ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يُقَدَّرُ
فيها غيرُ الجزم — وهو الرفع والنصب — نحو : « زَيْدٌ يَخْشَى » فيخشى : مَرْفُوعٌ

= حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه « عرف ، فعل ماض مبني للجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أي ، هو مجموع
جملة الشرط والجواب على الذي تختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، والتقدير :
أي فعل مضارع كان هو — أي الحال والثأن — آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف
هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف
أو واو أو ياء .

(١) « فالألف ، مفعول لفعل يفسره ما بعده ، وهو على حذف وفي ، توسعاً ، والتقدير :
ففي الألف انو « انو ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فيه ،
جار ومجرور متعلق بانو « غير ، مفعول به لانو ، وغير مضاف و « الجزم ، مضاف
إليه « وأبد ، الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت « نصب ، مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه ،
مبني على السكون في محل جر « كيدعو ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما « يرمي ،
معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره
ألف يقدر فيه الرفع والنصب للثان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب ،
وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع ، الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو انو
الآتي « فيهما ، جار ومجرور متعلق بانو « انو ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت « واحذف ، فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جازما ،
حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثن ، ثلاث : مفعول به لا حذف بتقدير مضاف ،
ومعمول جازماً محذوف ، والتقدير : واحذف أو آخر ثلاثن حال كذاك جازماً =

وعلاوة رَفِيعِ ضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ ، وَ «لَنْ يَخْشَى» فَيَخْشَى : مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ النَّصْبِ فَتَحَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ ، وَأَمَّا الْجَزْمُ فَيُظْهِرُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْذَفُ لَهُ الْحَرْفُ الْآخِرُ ، نَحْوُ : «لَمْ يَخْشَ» .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : «وَأَبْدَى نَصْبَ مَا كَتَبَدْعُو يَرْمِي» إِلَى أَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِيهَا آخِرَهُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ ، نَحْوُ : «لَنْ يَدْعُو» ، وَلَنْ يَرْمِي» .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : «وَالرَّفْعَ فِيهَا أُنْوَ» إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، نَحْوُ : «يَدْعُو» ، وَيَرْمِي» فَعَلَامَةُ الرَّفْعِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : «وَأُحْذِفُ جَازِمًا ثَلَاثِينَ» إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ — وَهِيَ الْأَلْفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ — تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ ، نَحْوُ : «لَمْ يَخْشَ» ، وَلَمْ يَفْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ» فَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ .

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ : أَنَّ الرَّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يَظْهَرُ فِي الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِهَا ، وَأَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، وَيُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ (١) .

* * *

== الْأَفْعَالُ ؛ أَوْ يَكُونُ «ثَلَاثِينَ» مَفْعُولًا لِحَازِمًا ، وَمَعْمُولٌ احْذَفَ هُوَ الْمُحْذَوْفُ ، وَالتَّعْدِيرُ : وَاحْذَفَ أَحْرَفَ الْعِلَّةَ حَالِ كَوْنِكَ جَازِمًا ثَلَاثِينَ «تَقْضُ» فَعَلَ مُضَارِعَ مَجْزُومٍ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ احْذَفَ ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَعْدِيرُهُ أَنْتَ «حَكَمًا» مَفْعُولٌ بِهِ لَتَقْضُ عَلَى تَضَامِينِهِ مَعْنَى تَوْدِي «لِإِذَا» ، نَعْتَ لِحَكَمًا .

(١) وَقَدْ وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ نَصْبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ بِفَتْحَةِ مُقَدَّرَةٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَتَمُو بَأَمٍّ وَلَا أَبِ
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَنْدَجِ بْنِ حَنْدَجٍ :

مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يَذِّنِي عَلَى شَحْطٍ مَنْ دَارَهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارَهُ صَوْلُ
كَأَنَّ وَرَدَ عَنْهُمْ جَزْمُ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ بِالسَّكُونِ وَبِقَاءِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، كَقَوْلِ عَبْدِ يَغُوثَ :
وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْدُ شَمِيَّةٍ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

النِّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ (١)

نِكْرَةٌ : قَابِلٌ أَل ، مُؤَثَّرًا ، أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَ (٢)
 النكرة : ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع مَوْقِعٌ ما يقبل
 « أَل » (٣) فمثال ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ،
 واحترز بقوله : « وتؤثر فيه التعريف » مما يقبل « أَل » ولا تؤثر فيه التعريف ،
 كعَبَّاسٍ علماً ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاسُ ، فتَدْخُلُ عليه « أَل » لكنها لم تؤثر فيه
 التعريف ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه] ومثال ما وقع موقع ما يقبل « أَل »
 ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو : « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » أى : صاحبُ مالٍ ، فذُو : نِكْرَةٌ ،
 وهى لا تقبل « أَل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أَل » نحو صاحب .

* * *

(١) أصل النكرة مصدر « نكرت الرجل » ، — بكسر الكاف — وفى القرآن الكريم
 (فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة) وأصل المعرفة مصدر « عرفت
 الرجل » ، من باب ضرب — أو يكون أصل النكرة اسم مصدر « نكرت » ، بتشديد الكاف ،
 والمعرفة اسم مصدر « عرفت » ، بتشديد الراء — ثم نقل كل منهما : الأول اسماً للاسم المنكر ،
 والثانى اسماً للاسم المعروف ، وهما حينئذ اسماً جنس ، وليس عليين ، وإلا لوجب منهما
 من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى كحمزة وطلحة .

(٢) « نكرة » ، مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها فى معرض التقسيم ، أو لكونها جارية
 على موصوف محذوف ، أى : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل » .
 خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هى المحدث عنها
 وقابل مضاف ، و « أَل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » ، حال من أَل « أو » ،
 عاطفة « واقع » ، معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف
 و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق وذكرا
 فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل
 أَل ، والالف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل
 أَل ولا تقع موقع ما يقبل أَل ، وذلك أربعة أشياء : الحال فى نحو « جاء زيد راكباً » والتمييز =

وَعَبْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَهْمٌ ، وَذِي ، وَهِنْدٌ ، وَأَبْنَى ، وَالْفَلَامُ ، وَالَّذِي ^(١)

أى : غيرُ النَّكَرَةِ المَعْرِفَةُ ، وهى ستة أقسام : المضمَرُ كَهْمٌ ، واسم الإشارة كَذِي ، والعَلَمُ كَهِنْدٌ ، والمُحَلَّى بالألف واللام كَالْفَلَامُ ، والموصولُ كَالَّذِي ، وما أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ مِنْهَا كَأَبْنَى ، وسنتكلم على هذه الأقسام .

* * *

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لارجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا أو مجرور رب .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا عليين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يملونه واقعا موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل كما قال تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه » معرفة ، خبر المبتدأ « كههم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كههم « وذى ، وهند ، وابنى ، والفلام ، والذى » كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبيه عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجع عند =

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَأَنْتَ ، وَهُوَ - سَمٌّ بِالضَّمِيرِ ^(١)
 يُشِيرُ إِلَى أَنْ الضَّمِيرَ : مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَهْوٍ ، أَوْ حُضُورٍ ، وَهُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا
 ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ أَنْتَ ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، نَحْوُ أَنَا .

* * *

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا أَخْتِيَارًا أَبَدًا ^(٢)

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل
 أل كرجل وكریم ، والثاني : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم ،
 والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ،
 وهذا الرأي ليس بسديد .

(١) « فَمَا » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب « لذي »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذو مضاف و « غيبة » مضاف إليه « أو »
 عاطفة « حضور » معطوف على غيبة « كَأَنْتَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ
 محذوف ؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما « وهو » معطوف على أنت « سم » فعل أمر ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالضمير » جار ومجرور متعلق بسم ، وهو
 المفعول الثاني لسم .

(٢) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتصال » مضاف إليه « منه » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل
 رفع « لا » نافية « يبتدأ » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف ، أي :
 لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب ، لأن نائب الفاعل إذا كان
 راجعاً إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم
 حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك غير جائز ،
 والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام
 ما لا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، لحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر
 فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يلي » فعل مضارع ، وفاعله =

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ « أَبْنِي أَكْرَمَكَ »

وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكَ »^(١)

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى : مُتَّصِلٍ ، وَمُنْفَصِلٍ ؛ فالمتصل هو : الذى لا يُبْتَدَأُ به كالـكاف من « أَكْرَمَكَ » ونحوه ، ولا يقع بعد « إِلَّا » فى الاختيار^(٢) ؛ فلا يقال : مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ ، وقد جاء شدوذاً فى الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَفَتْ

عَلَى ؛ فَمَا لِي عَوَّضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، إلا ، قصد لفظه : مفعول به ليلي ، اختياراً ، منصوب على نزع الخافض ، أى : فى الاختيار ، أبداً ، ظرف زمان متعلق بيلي .

(١) د كالياء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء ، والكاف ، معطوف على الياء ، من ، حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف « ابني » مبتدأ ومضاف إليه « أكرمك » أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني ، والكاف مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني ، « والياء والها » : معطوفان على الياء السابقة ، من ، حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك — إلخ « سليه » سلى : فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول « ما » اسم موصول مفعول ثان لسلى « ملك » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة ما ، والعائد إلى الموصول محذوف ، أى : سليه الذى ملكه .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنبارى — وقوعه بعد إلا اختياراً ؛ وعلى هذا فلا شدوذ فى البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل .

اللغة : « أَعُوذُ » ألتجىء وأتحصن ، و « الفتنة » الجماعة ، و « البغى » العدوان والظلم ، و « عوض » ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل « أبداً » إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبني على النعم كقبل وبعد .

وقوله :

١٤ - وَمَا عَلَيْنَا - إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا -

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

* * *

== المعنى : لاني ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود التصفة ؛ فليس لي معين ولا وزير سواه .

الإعراب : « أعود ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا » « رب ، جار ومجرور متعلق بأعود ، ورب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من فئة ، جار ومجرور متعلق بأعود » « بغت ، بغي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فئة ، والتاء للتأنيث ، والجملة في محل جر صفة لفئة « على ، جار ومجرور متعلق ببغى » « فإ ، نافية « لي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عوض ، ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي « إلا ، حرف استثناء ، والماء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبني على الضم في محل نصب « ناصر ، مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلا » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضروره الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائق جائز في سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله .

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً ، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به ، وشيء آخر يسهل هذا الشذوذ ، وهو أن إلا بمعنى غير ، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول « غيره » ، فتأتى بالضمير المتصل ، فقد حمل الشاعر إلا على غير لكونها بمعنى واحد .

١٤ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « وما علينا ، يروى في مكانه » وما نبالي ، من المبالاة بمعنى الأكثرات بالامر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ماتستعمل هذه السكامة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد ، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْلَمَ أُمِّ أَزْقَى وَلَسَكِنْ أُمُّ أَزْقَى لَا نُبَالِي

و « ديار ، معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، تقول : ما في الدار من ديار ، =

= وما في النار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأفنهم جميعاً .
المعنى : إذا كنت جارتنا فنحن لا نكثرث بعدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له .

الإعراب : « وما ، نافية ، نبالى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وإذا ، ظرف متضمن معنى الشرط ، ما ، زائدة ، كنت ، كان الناقصة واسمها ، جارتنا ، جارة : خبر كان ، وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها ، أن ، مصدرية ، لا ، نافية ، مجاورنا ، مجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور ، لإلاك ، إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتى « ديار ، فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالى : أى وما نبالى عدم مجاورة أحد سواك ، ومن رواه « وما علينا ، تكون ما نافية أيضاً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شيء كأن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً ، والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله : « لإلاك ، حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .
وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدتها النحاة « لإلاك ، وإنما صحة الرواية :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكَ دِيَارُ *

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دِيَارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروایتين ؛ فتفطن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَحِبُّ ، وَلَقَطَ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ^(١) .
المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف في الجود^(٢) ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

(١) « وكل ، مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر ، مضاف إليه « له ، جار ومجرور متعلق بيجب الآتي « البناء ، مبتدأ ثان « يجب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البناء ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ ، مبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « جر ، فعل ماض مبنى للجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كلفظ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه « نصب ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلاً بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب المعرب والمبنى — أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شهاً وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، محلاً للأقل على الأكثر .
وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثني ولا تصغر ولا تجمع ، وأما نحو : « هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر بالحروف في وجه ثالث ، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير النائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر .
وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا الرفع صيغة لاستعمل في غيره ، والنصب صيغة أخرى ، ولم يميزوا إلا أن تستعمل فيه ، فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتاج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه بالحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر ص ٢٨ — ٣٢) .

وَلَا تُنْتَنَى وَلَا تُجْمَعُ ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضميرٍ نصبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ ، نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ ، وَإِنَّهُ وَلَهُ ؛ فالكافُ في « أَكْرَمْتُكَ » في موضع نصب ، وفي « بك » في موضع جر ، والماء في « إِنَّهُ » في موضع نصب ، وفي « له » في موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نا » ، وأشار إليه بقوله :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نَا » صَلَحَ كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ ^(١)

أى : صَلَحَ لَفْظُ « نَا » للرفع ، نحو : نِلْنَا ، وللنصب ، نحو : فَإِنَّا ، وللجر ، نحو : بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثالُ الرفع نحو : « أَضْرِبْنِي » ومثالُ النصب نحو : « أَكْرَمْنِي » ومثالُ الجر نحو : « مَرَّ بِي » .

ويستعمل في الثلاثة أيضاً « هَمْ » ؛ فمثالُ الرفع : « هُمْ قَائِمُونَ » ومثالُ النصب : « أَكْرَمْتُهُمْ » ومثالُ الجر : « لَهُمْ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياءَ وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ « نا » من كل وجه ؛ لأن « نا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهى ضميرٌ مُتَّصِلٌ

(١) « للرفع ، جارٍ ومجرور متعلق بصلح » تأتي « والنصب وجر ، مطوفان على الرفع و « نا » مبتدأ ، وقد قعد لفظه « صلح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا ، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « كاعرف » ، الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقولك — إلخ ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » جارٍ ومجرور متعلق باعرف « فإننا » الفاء تعليلية ، وإن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها نلنا ، فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به نال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حال الرفع للمخاطب^(١) ، وفي حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة — فليست مثل « نا » لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ، وفي حالتى النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِيَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَا وَعَلِمَا^(٢)

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللغائب ؛ فمثالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ المخاطب « اعْلَمَا ، واعلموا ، واعلمن » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره » المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطبِ كما مثلنا .

* * *

(١) كان على الشارح أن يقول : للمخاطبة ، لأن الياء في نحو « اضربي » ضمير المؤنثة المخاطبة ، ويعتذر عنه بأنه أراد الجنس .

(٢) « ألف ، مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها » والواو ، والنون ، معطوفان على ألف « لما جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما » وغيره ، الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما ، السكاف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كأن كقولك ، وقاما : فعل ماض وقاعل « واعلما ، الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِئَةٍ تَقْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ^(١)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز^(٢) ، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه ،

(١) «من ضمير جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . وضمير مضاف . و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر . مبنى على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . والجملة لا محل لها صلة ما «كأفعل» الكاف جارة لقول محذوف . والجار والمجرور يملق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأنك تقولك ، و«أفعل» فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضي ؛ ويستعمل مجازاً في المستقبل ، وهو متعلق بقوله : «نغتبط» مبنى على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو الناء والهاء في أكرمه ، والياء في ابني ، أو حكا كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً في نحو قولك : جاء الذي ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذي ضربته ، لحذفت الهاء من اللفظ ، وهى منووبة ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثاني المحذوف ،

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً . وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل — حين يقولون : مستتر جوازاً تقديره هو . أو يقولون : مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت — وذلك لقصد التقريب على المتعلمين . وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثاني : أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام ، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات ، كما في المفعول به في المثال السابق . وقد يقع في العمدة في غير الفاعل كما في المبتدأ ، وذلك كثير في العربية . ومنه قول سريد بن أبي كاهن ليكرى . في وصف امرئ يضرر بغضه :

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ ، لَوْ يَفْقِدُنِي أَبَدًا مِنْهُ ذُبَابٌ فَنَبَعَّ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يَحُلُّ محله الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يَحُلُّ محله الظاهرُ .

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :
الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطبِ كَفَعَلَ ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازهُ ؛ لأنه لا يَحُلُّ محله الظاهر ؛ فلا تقول : أَفَعَلَ زَيْدٌ ، فأما « أَفَعَلَ أَنْتَ » فأنت تأكيده للضمير المستتر في « أَفَعَلَ » وليس بفاعل لَفَعَلَ ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : أَفَعَلَ ؛ فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : اضْرِبِي ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، واضْرِبْنَ .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة ، نحو : « أَوَاقُ » والتقدير أنا ، فإن قلت : « أوافق أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله النون ، نحو : « نَعْتَبِطُ » أي نحن .
الرابع : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو : « تَشْكُرُ » أي أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : أَنْتِ تَفْعَلِينَ ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وَأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ .

هذا^(١) ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

== يريد هو مستتر البغض ، لحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعل التفضيل ، نحو محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا علياً ، أو ما عدا بكرأ ، أو لا يكون محمداً . زادها ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى : (فضرب الرقاب) ==

ومثال جائز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهر ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كل فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

* * *

وَذُوْ أَرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ : أَنَا ، هُوَ ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْبِيهِ (١)
تقدّم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصِلٌ ، ومنفصل ؛ فالتَّصَلُّ يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام في ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا »
للتكلم وَحْدَهُ ، و « نَحْنُ » للتكلم المُشَارِكِ أو المُعْظَمِ نَفْسَهُ ، و « أَنْتَ »
للمُخَاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ،
و « أَنْتُمْ » للمخاطبتين ، و « أَنْتَنِ » للمخاطبات ، و « هُوَ » للغائب ،

== وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له لجائز الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم »
ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر « زيد قائم أبوه » وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار ،
وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو « نعم رجلاً أبو بكر ، وبئست امرأة هند » ؛
وذلك لأنك تقول في تركيب آخر « نعم الرجل زيد ، وبئست المرأة هند » .

(١) « وذو ، مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع ، مضاف إليه ، وانفصال ، معطوف
على ارتفاع » أنا ، خبر المبتدأ « هو ، وأنت ، معطوفان على أنا » والفروع ، مبتدأ
« لا ، نافية » تشبهه ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود
إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الذي
هو قوله الفروع .

و « هَي » للغائبة ، و « هُمَا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « هُمْ » للغائبتين ، و « هُنَّ » للغائبات .

وَذُ أُنتَصَبَ فِي أَنْفَصَالٍ جُمَلًا : إِيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا (١)
أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إِيَّايَ »
للمتكلم وَحْدَهُ ، و « إِيَّانَا » للمتكلم المشارِكِ أو المعظمِ نَفْسَهُ ، و « إِيَّاكَ »
للمخاطَبِ ، و « إِيَّاكَ » للمخاطبة ، و « إِيَّاكُمْ » للمخاطبتين أو المخاطبتين ، و « إِيَّاكُمْ »
للمخاطبتين ، و « إِيَّاكُنَّ » للمخاطباتِ ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، و « إِيَّاهَا »
لِلْغَائِبَةِ ، و « إِيَّاهَا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « إِيَّاهُمْ » للغائبتين ، و « إِيَّاهُنَّ »
لِلْغَائِبَاتِ (٢).

(١) « وذو ، مبتدأ ، وذو مضاف و انتصاب ، مضاف إليه » في انفصال ، جار
ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في جعل الآتي « جملا ، جعل : فعل ماض ،
مبنى للمجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
إلى ذو « إِيَّايَ » مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ
« والتفريع ، مبتدأ » ليس ، فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلا ، خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها
وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التفريع .

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد « إِيَّا » ، فقيل : هي حروف تبين الحال وتوضح
المراد من « إِيَّا » متكلا أو مخاطبا أو غائبا ، مفردا أو مثنى أو جموعا ، ومثلها مثل
الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك
وأولئك ، وهذا مذهب سيويوه والفارسي والآخرش ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه
أصحابنا وشيوخنا .

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ (١)
كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ،
إلا فيما سيذكره المصنف ؛ فلا تقول في أكرمك « أكرمت إياك » لأنه يمكن الإتيان
بالم متصل ؛ فتقول : أكرمك .

= وذهب الخليل والمأزني ، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها ضمائر
أضيفت إليها ، إيا ، زاعمين أن ، إيا ، أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو : إذا بلغ
الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء .
وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذي استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة
الضمائر . والثاني أنه لو صح ما يقولون لكانت ، إيا ، ونحوها ملازمة للإضافة ، وقد
علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعرية ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها
معرية ، ألسن ترى أنهم أعربوا ، أى ، الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها
من الإضافة ؟

وقال الفراء : إن ، إيا ، ليست ضميرا ، وإنما هي حرف عهاد جيء به توصلا
للضمير ، والضمير هو اللواحق ، وجيء بهذا العهاد ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ ولتمييز
هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة .
وزعم الزجاج أن الضمائر هي اللواحق موافقاً في ذلك للفراء ، ثم خالفه في ، إيا ، فادعى
أنها اسم ظاهر مضاف إلى للكاف والياء والهاء .

وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمراً ، وإنما هو بين بين .
وقال الكوفيون : المجموع من ، إيا ، ولواحقها ضمير واحد .

(١) وفي اختيار ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي ، لا ،
نافية ، يجيء ، فعل مضارع ، المنفصل ، فاعل يجيء ، إذا ، ظرف لما يستقبل
من الزمان ، تأتي ، فعل ماض ، أن ، حرف مصدرى ونصب ، يجيء ، فعل مضارع
منصوب بأن ، المتصل ، فاعل يجيء ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل
تأتي ، والتقدير : إذا تأتي بجيء المتصل ، والجملة من تأتي وفاعله في محل جر بإضافة إذا
إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتي بجيء المتصل فلا
يجيء المنفصل .

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ ^(١) ؛ وقد

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، في عشره مواضع :
الاول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه)
وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْخَالِي الذَّمَّارُ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
إِذِ التَّقْدِيرُ : لَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا أَوْ مِثْلِي
ومن هذا النوع قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي :

قَدْ عَلِمْتَ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا
الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو : عجبت من
ضربك هو ، وكقول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا
الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرًا ، نحو قول السموأل :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ
وكقول لبيد بن ربيعة :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)
وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح .

الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو : اللهم
أنا عبد أقيم ، وأنت مولى كريم ، ومنه : أنا الذائد ، في بيت الفرزدق السابق .
السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفي ، كقوله تعالى : (وما أنتم بمعجزين)
(ما من أمهاتهم) (وما أنا بطارد المؤمنين) (إن أنا إلا نذير مبين) وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْضَعِ الْمَجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : (يخرجون
الرسول وإياكم) وكقول الشاعر :

جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ

إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

= مُبْرَأٌ مِنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَخْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

التاسع : أن يقع الضمير بعد « أما ، نحو ، أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو

فنحوى . .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاكَ ، فَعَرِّني فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

وسياق موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ،

وقبله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتٍ نَقَلَ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فَنَاءٌ بَنِيَتْ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ

اللغة : « الباعث ، الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم » الوارث ، هو الذي

ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك « ضمنت ، — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ،

أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم « الدهارير ، الزمن الماضي ، أو الشدائد ، وهو جمع

لا واحد له من لفظه .

الإعراب : « بالباعث ، جار ومجرور متعلق بقوله « حلفت » في البيت الذي أشدناه

قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ، أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على أنه

مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ =

وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ سَلْبِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ أَخْلَفُ أَنْتَى ^(١)

= وقولهم « قطع الله يد ورجل من قالها » ، والوجه الثاني : نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف خبره من الأول لكونه فضلة وضمنت ، ضمن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم » مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض » فاعل ضمن « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمن إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض » . ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد في وادي أشي — بزنة المصغر (وانظر ٦٥/١ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك — ١ / ٩٠ من كتابنا عدة السالك) :

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
فقد جاء بالضمير منفصلا — وهو قوله « هم » ، في آخر البيت — وكان من حقه أن يحى به متصلا بالعامل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلى » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَمُوا
بِأَصَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ

وكان من حقه أن يقول . « بل قطعوا الوصال » ، لكنه اضطر ففصل

(١) « وصل » الواو للاستئناف ، وصل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف ذال على التخيير ، افعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة افصل معطوفة على جملة وصل هاء ، مفعول به تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثاني ، وهاء مضاف و « سلبه » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما ، الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سلبه ، أشبه ، أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهاء مفعول به ، والجملة لا محل =

كَذَلِكَ خِلْتَنِي ، وَاتَّصَالًا أُخْتَارُ ، غَيْرِي أُخْتَارَ الْإِنْفِصَالًا (١)

أشار في هذين البيتين إلى الموضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً .

فأشار بقوله : « سَلَنْيَه » إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ، وهما ضميران ، نحو : « الدَّرْهُمْ سَلَنْيَه » فيجوز لك في هاء « سَلَنْيَه » الاتصال نحو : سَلَنْيَه ، والانفصال نحو : سَلَنْيَ إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو : الدَّرْهُمْ أَعْطَيْتُكَه ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فِي كُنْتُهُ أَخْلَفُ انْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلِفَ في المختار منهما : فاختار المصنف

= لها من الإعراب صلة ما في كنته ، جار ومجرور متعلق بـ انتمى الآتي والخلف ، مبتدأ وانتمى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف الذب إلى قائله .

(١) ، كذا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب ، خلتني ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر ، واتصالاً ، الواو عاطفة ، اتصالاً : مفعول مقدم لاختار ، اختار ، فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، غيري ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف والياء التي للتسكيم مضاف إليه ، اختار ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود لغيري ، والجملة من اختار وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الانفصالاً ، مفعول به لاختار ، والآلف للاطلاق .

الاتصال ، نحو : كُنْتُه ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو : كنت إياه^(١) ، [تقول ؛ الصديق كُنْتُه ، وكنتُ إياه] .

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو : « خِلْتَنِي »^(٢) وهو : كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال ، نحو : خِلْتَنِي إِيَّاهُ ، ومذهبُ سيبويه أَرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِه لهم ، قال الشاعر :

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ ، وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ يَلْبَانِهَا

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد : « إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » ، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إذ يريكم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً) وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالَكُهُ إِذْ لَمْ تَرَنْ لِكِتْسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسْبُنْكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِثْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانَ وَالْإِخْنَ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

١٦ — هذا البيت قيل إنه لديم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بقوله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيويه هو الرجل الذى يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ، لأنه هو الذى شافه العرب ، وعنه أخذ ، ومن ألسنتهم استمد .

المفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهى امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهى التى يشير إليها النابغة الذبياني فى قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةٍ أَلْحَى إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ مِرَاجٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل الذى هو قال والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى ما قالته حذام .

التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيويه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيويه ، وهى فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيويه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرماني ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من مفعولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنُ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ (١)

ضميرُ المتكلم أخَصُّ من ضميرِ المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضميرِ الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخَصُّ من الآخر ، فإن كانا متصلين وَجِبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتك وأعطينته ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَبِ ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتصال ؛ فلا تقول : أعطيتُوك ، ولا أعطيتُهُوني ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : « أَرَاهُمَنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ؛ فَإِنْ فَصَّلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بِالْخِيَارِ ؛ فَإِنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الْأَخَصَّ ، قلت : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيتني إياه ، وإن شِئْتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخَصِّ ، قلت : أعطيتُهُ إِيَّاكَ ، وأعطيتُهُ إِيَّايَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدَّمَنُ »

== من قبل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال في خبر « كان » في الحديث الذي رويناك ، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للنخاض من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأخَص » مفعول به لقدم « في اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبني على السكون في محل نصب « شِئْتَ » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها صلة بالموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقدمن الذي شِئْتُهُ « في انفصال » جار ومجرور متعلق بقدمن

ما شئتَ في انفصال » وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف لبس لم يجوز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه^(١) ، لم يجوز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو أخذ .

* * *

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا^(٢)

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتحدا في الرتبة — كأن يكونا متكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفصل في أحدهما ، فتقول : أعطيتني إياي ، وأعطيتك إياك ، وأعطيتُهُ إياه ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنِي ، وَلَا أعطيتُكَ ، وَلَا أعطيتُهُ ؛ نعم إن كانا غائبين واختلَفَ لفظهما فقد يتصلان ، نحو : الزيدان الدَّزَمَ أعطيتُهُمَا ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى في مثال الشارح ، ألت ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو : الدرهم أعطيته إياك ، أو : الدرهم أعطيتك إياه ، فلا لبس ؛ لأن المخاطب أخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) وفي اتحاد ، الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و : الرتبة ، مضاف إليه : الزم ، فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت : فصلا ، مفعول به لازم ، وقد ، الواو عاطفة قد : حرف دال على التقليل ، يبيح ، فعل مضارع مرفوع بالضمرة الظاهرة ، الغيب ، فاعل يبيح ، فيه ، جار ومجرور متعلق بيبيح ، وصلا : مفعول به ليبيح .

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوَ « ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ » الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ؛ وليس منها ، وأشار بقوله :
« ونحو : ضمنت — إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب
فيه اتصاله ضرورة ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ

إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ (١) [١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك .

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ نُونٌ وَقَايَةٌ ، وَ « لَيْسِي » قَدْ نُظِمَ (٢)

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نون الوقاية ، وسميت بذلك
لأنها تبقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو : « أَكْرَمَنِي ، وَيُكْرِمُنِي ، وَأَكْرَمَنِي »
وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

(١) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص ١٠١) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥

(٢) « وقبل ، الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي ، وقبل

مضاف و ، يا ، مضاف إليه ، ويا مضاف و ، النفس ، مضاف إليه « مع » ظرف متعلق
بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و ، الفعل ، مضاف إليه ، التزم ، فعل ماض
مبنى للجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، نون ، نائب
فاعل لا التزم مرفوع بالضممة الظاهرة . ونون مضاف و وقاية ، مضاف إليه ، وليسي ، الواو
عاطفة ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ ، قد ، حرف تحقيق ، نظم ، فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى
على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على ليسى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

١٧ — عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

١٧ — هذا البيت نسبة جماعة من العلماء — ومنهم ابن منظور في لسان العرب (طى س) — لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا في ديوان رجزه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان .

اللفظة : « كعديد » ، العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » ، — بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفي آخره سين مهملة — الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختلفوا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والحوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل ، اهـ » ليسى ، أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد :

* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهى الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عدت » ، فعل وفاعل « قومى » ، قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » ، مضاف إليه « إذ » ، ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق ب« عدت » ذهب ، فعل ماض « القوم » ، فاعله « الكرام » ، صفة للقوم ، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها « ليسى » ، ليس ، فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ « ليسى » ، أما الأول فإنه أتى بخبره ضميراً متصلاً ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً ، فكان يجب عليه — على مذهبهم هذا — أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى . والثانى — وهو —

وَاخْتَلَفَ فِي أَفْعَلَ فِي التَّعَجُّبِ : هَلْ تَلْزِمُهُ نُونُ الْوَقَايَةِ أَمْ لَا ؟ فَتَقُولُ : مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، وَمَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، عِنْدَ مَنْ لَا يَلْزِمُهَا فِيهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَلْزِمُ ^(١) .

* * *

و« لَيْتَنِي » فَشًا ، وَ« لَيْتِي » نَدْرًا وَمَعَ « لَعَلَّ » اءَكِسْ ، وَكُنْ مُحَبَّرًا ^(٢) فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفًا مِّنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا ^(٣)

== الذى جاء السارح بالبيت من أجله هنا — حيث حذف نون الوقاية من ليس مع انصالتها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠٤

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبنى على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذى ليس منها فى شيء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب انصالة بنون الوقاية لتقيه الكسر .

(٢) « وليتنى ، الواو عاطفة ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ « فشًا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجملة من فشًا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وليتنى » ، الواو عاطفة ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ « ندرًا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة فى محل رفع خبر « ومع » ، الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق ب« اءكس الآتى » ، ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « اءكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : و« اءكس » الحكم مع لعل « وكن » الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بخيراً » خبره .

(٣) « فى الباقيات » جار ومجرور متعلق بخبر فى البيت السابق « واضطراراً » ، الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففاً » فعل ماض ، والآلف للاطلاق « منى » قصد لفظه : مفعول به الخفف « وعنى » قصد لفظه أيضاً : معطوف على منى =

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحذفُ منها ، إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلِّيَّ مَالِي

= « بعض ، فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق « سلفاً ، سلف : فعل ماض ، والالف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الموصولة » ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل ؛ لأنه كان فارساً .
اللائحة : « المنية » بضم فسكون — اسم للشيء الذي تتمناه ، وهي أيضاً اسم للتمن ، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك في قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَاتِقَهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ ، إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جُلِّيَّ مَالِي
تَلَاقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءً وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالٍ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْ نِي ؛ لَقَدْ قَامَتْ نُؤِيرَةُ بِأَلْيَالِي
شَكْتُ نِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بِمَطْرِدِ الْمَهْرَةِ كَاغْلَالِ

« مزيد » بفتح الميم وسكون الزاي : رجل من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً « أخاتفة » أى صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأفران في الحرب « العوالي » جمع عالية ، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها في جهة العدو وعودتها عند الطعن « جابر » رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف » يروي « وأفقد » .

الإعراب : كنية ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنياً مشابهاً لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذ » ظرف للماضي من الزمان « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

والكثيرُ في لسان العرب ثبوتها ، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ ، قال الله تعالى : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) .

وأما « لَعَلَّ » فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصح تجریدُها من النون كقوله تعالى — حكاية عن فرعون — (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) ويقالُ ثبوتُ النونِ ، كقول الشاعر :

= تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، ليتي ، ليت : حرف تمن ونصب ، والياء اسم ، مبني على السكون في محل نصب « أصادفه » أصادف : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليت « وأفقد » الواو حالية ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « جل » مفعول به لافقد ، وجل مضاف ومال من « مالي » مضاف إليه ، ومال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب القراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك في السعة أن تركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبرة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء ليتي ، إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضارب » ١٥١ ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي .

ومثل هذا الشاهد - في حذف نون الوقاية مع ليت - قول ورقة بن نوفل الأسدي :

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْ لَمْ أَوْ لَوْجًا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله :

أَلَا يَالَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَيَّ الْيَوْمَ لَيْتِي ؟

١٩ — قُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقُدُومَ؛ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا يَبِينُ مَا جَدِ

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « أعيراني ، ويروي « أعيروني ، وكلاهما أمر من العارية ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم » ، — بفتح القاف وضم الدال المخففة — الآلة التي ينجر بها الخشب « أخط بها ، أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه في الرمل « قبرا » المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف « لا يبين ماجد ، لسيف صقيل .

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « أعيراني » أعيرا : فعل أمر مبني على حذف النون ، والالاف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم » مفعول ثان لأعيرا « لعلني » لعل ، هنا : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لعل « أخط » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل « بها » جار ومجرور متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط « لا يبين » اللام حرف جر ، وأيبن مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ماجد » صفة لأيبن ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل .

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود :

أَرَيْبِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ ، أَوْ بَخِيلًا مُخْلَدًا

والكثير في الاستعمال حذف النون مع « لعل » ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لعل أبلغ الأسباب) وقوله سبحانه : (لعل أعمل صالحا) . وانه قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى : فى باقى أخوات لَيْتَ وَلَعَلَّ — وهى :
 إِنَّ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ — فتقول : إَنَّ وَإِنِّى ، وَأَنَّ وَأَنِّى ، وَكَأَنَّ وَكَأَنِّى ،
 وَلَكَنَّ وَلَكَنِّى .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وَعَنْ » تلزمهما نون الوقاية ؛ فتقول : مَنِّى وَعَنِّى —
 بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مَنِى وَعَنِى — بالتخفيف — وهو
 شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مَنِى

* * *

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناطم : لأنه من
 وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شيء ، ووجه تشكك
 هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان د من ، و د عن ، وأتى بهما
 على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .

اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهمزة وصل
 ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — بياء مثناة تحتية — وقيس هنا غير
 منصرف للمعية والتأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول قيس بن عيلان .

الإعراب : « أيها » أى : منادى حذف منه حرف النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ،
 وها للتثنية « السائل » صفة لآى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنى » معطوف
 على عنهم « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من قيس » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « مَنِى »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس
 واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « مَنِى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذا للضرورة .

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلْ ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَبْنِي (١)
أشار بهذا إلى أن الفصحى في «لَدُنِّي» إثبات النون ، كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ
مِنَ لَدُنِّي عُذْرًا) ويقلُّ حذفها ، كقراءة مَنْ قَرَأَ (مِنَ لَدُنِّي) بالتخفيف .
والكثيرُ في «قَدْ ، وَقَطْ» ثبوت النون ، نحو : قَدْنِي وَقَطْنِي ، ويقلُّ الحذفُ
نحو : قَدِي وَقَطِي ، أي حَسْبِي ، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله :

٢١ - قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدِي
لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمُلْحِدِ

(١) «في لدني» جار ومجرور متعلق بقل «لدني» ، فعمد لفظه : مبتدأ «قل» ، فعل
ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المخففة ، والجملة من قل
وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي قدني» جار ومجرور متعلق ببنى الآتي «وقطني»
معطوف على قدني «الحذف» مبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف
تقليل «بني» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحذف ،
والجملة من بني وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحذف» ، والجملة من هذا المبتدأ
وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ - هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بني أمية ، من
أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .

اللغة : أراد بالحببيين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومعهما أخاه ،
وغلبه لشهرته ، ويروى «الخببيين» - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى
«قدني» حَسْبِي وكفاني «ليس الإمام إلخ» أراد بهذه التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه
كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان - مع ذلك - مبغضاً لا تَبْغِضُ
يده بَعْطَاء .

الإعراب : «قدني» قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ،
والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التي للتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في

= محل جر د من نصر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف
 و الخيدين ، مضاف إليه د قدى ، يجوز هنا أن يكون قد هذا اسم فعل ، وقد جمعه ابن
 هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني ، وجعله آخرون
 اسم فعل أمر بمعنى ليكفي ، وهذا الأخير رأى ضعيف جداً ، وباء المتكلم مضاف إليه ، والخبر
 مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه ، والخبر
 محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة د ليس ، فعل ماض ناقص
 الإمام ، اسمها د بالشحيح ، الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة
 مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد د الملاحظ ،
 صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله د قدنى ، و د قدى ، حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية
 وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ،
 وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيبويه : د وقد يقولون في الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام
 فلا بد فيه من النون ، وقد اضطرب الشاعر فقال قدنى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد ، اهـ .
 وقال الأعمش : د وإثباتها (النون) في قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما في البناء ومضارعة
 الحروف بمنزلة من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثي يغير آخرهما
 عن السكون ، اهـ وقال الجوهري : د وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول :
 قدنى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها ،
 مثل ضربنى وشتمنى ، وقال ابن برى يرد على الجوهري د وم الجوهري في قوله إن النون
 في قدنى زيدت على غير قياس ، وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ، وليس كذلك ،
 وإنما تزداد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف ، كقولك في من وعن إذا أضفتما
 لنفسك : منى وعن ؛ نذرت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك في قد
 وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك
 زادوها في ليت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا في ضرب :
 ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا في اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية لتبقى
 الباء على سكونها ، اهـ .

.

= ولا بن هشام هنا كلام كثير وتقریعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في معنى اللیب . وقد عیننا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفیضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الآيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الآيات) .

* * *

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم العرب إذا أضيف لياء المتكلم . واعلم أن الأصل في الاسم العرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضارب ومكرم وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صلى الله عليه وسلم : « فهل أنتم صادقون ، وفي قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمَوَافِينِي لِيُزَفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعافَ مَا كَانَ أَمَلًا
وفي قول الآخر :

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ
وفي قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعَيِّنِي فِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ
كما لحقت أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفني عليكم ، لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب .

العلم^(١)

اسْمٌ يُعَيِّنُ اُسْمَى مُطْلَقًا عَلَيْهِ : كَجَفَرٍ ، وَخَرْنَقًا^(٢)
وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلاَحِقٍ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقٍ^(٣)

العلم هو : الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَصْلُ أَخْرَجَ النكرة ، و « بلا قيد » أَخْرَجَ بقية المعارف ، كالضمر ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنت » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مَثَلُ الشَّيْخِ بِالْأَعْلَامِ الْإِنْسَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ ، تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ مُسَمَّيَاتِ الْأَعْلَامِ الْعُقُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ اللَّالُوفَاتِ ؛ فَجَفَرٌ : اسم رجل ، وَخَرْنَقٌ : اسم امرأة من شعراء العرب^(٤)

(١) لفظ العلم ، فى اللغة مشترك لفظى بين عدة معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى :
(وله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترى أخاها صخرأ :

وَإِنَّ صَخْرَأً لَتَأْتِمُّ الْهْدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فى رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها الراية التى تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » لحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى يعين « عليه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، و « عليه » مبتدأ مؤخرأ « كجعفر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأنك تقولك جعفر — إلخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » كلهن معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهي أخت طَارِقَةَ بن العَبْدِ لَأُمِّهِ ، وَقَرْنُ : اسم قبيلة ، وَعَدَنُ : اسم مكان ،
ولاحِقُ : اسمُ فرسٍ ، وشَذَقَمُ : اسم جَل ، وهَيْلَةُ : اسم شاة ، ووَاشِقُ :
اسم كلب .

وَأَسْمَاءُ أَتَى ، وَكُنْيَةُ ، وَلَقَبًا وَأُخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا^(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا
ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، كزید وعمرو ، وبالكُنْيَةِ : ما كان في أوله أَبٌ أو أُمٌّ ،
كأبي عبد الله وأُمِّ الخير ، وبالقَبِ : ما أشعرَ بمدحٍ كزین العابدين ، أو ذَمٍّ
كَأَنفِ النَّاقَةِ .

وأشار بقوله : « وَأُخْرَنُ ذَا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب
تأخيرُهُ ، كزید أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمُهُ على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زید ،
إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

(١) « وأسماء ، حال من الضمير المستتر في أَتَى » أَتَى ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم « وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبًا ، معطوفان على قوله أسماء « وَأُخْرَنُ ،
الواو حرف عطف ، آخر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذَا ، مفعول به لآخر ، وهو اسم إشارة
مبني على السكون في محل نصب « إِنْ ، حرف شرط « سواء ، سوى : مفعول به مقدم
لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه « صحبا ،
صحب : فعل ماضٍ فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إِنْ صحب اللقب
سواء فأخره .

٢٢ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمراً خَيْرُهُمْ حَسَباً
بِطْنِ شَرِيَّانَ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّيبُ

٢٢ - البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بني كاهل ، وهو من قصيدة لها ترثيه بها ، وأولها :

كلُّ امرئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ
اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب — كيده أو مكروه ، وقيل : قوته
وشدته « شريان » — بكسر أوله وسكون ثانيه — موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر
تعمل منه القسي « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن » متعلقة
بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلَغُ هُذَيْلًا وَأَبْلَغُ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّي حَدِيثًا ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف تأكيد ونصب « ذا » — بمعنى
صاحب — اسم أن ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف
و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خیرهم » ، خير : صفة لعمراً ، وخير
مضاف والضمير مضاف إليه « حسباً » تمييز « بطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
أن ، وبتن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مفردة
على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيمعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد
إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة من يعوى وفاعله في محل نصب حال من
عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « بطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو ،
وتكون جملة « يعوى إلخ » في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر
مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمراً » حيث قدمت اللقب — وهو قولها « ذا
الكلب » — على الاسم — وهو قولها « عمراً » — والقياس أن يكون الاسم مقدماً على
اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقلت « بأن عمراً ذا الكلب » .

ولأنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها
واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولاً لما كان =

وظاهرُ كلام المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواه ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُهُ مع الاسم ، فأما مع الكنية فأتت بالخيار^(١) بين أن تُقدّم الكنية على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

== لذكر الاسم بعده فائدة ، بخلاف ذكر الاسم أولاً ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الحزرجي :

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله « مزيقيا عمرو » ، فإن « مزيقيا » لقب ، و « عمرو » اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء » فقد جاء على الأصل ؛ لأن عامرا اسم ، وماء السماء لقب ، وقد قدم الاسم وآخر اللقب .

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذي نريد أن نبه عليه أن الشارح وغيره — كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصاري — ذكروا أن قول ابن مالك * وأخرن ذا إن سواه صحبا * موهم لخلاف المراد ، معتمدين في ذلك على مذهب جبهة النحاة ، لكن قال السيوطي في ميمه : إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذي ذكره جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذي يوجهه كلام المصنف مقصوده ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عده ، سواء أكان ما عده اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسماً صحبا » ثم ظهر لي أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام في أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التي اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور . قال ابن هشام : « وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيرهُ عن الكنية كأبي عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك » . ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : * « وَأُخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا » * : * « وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحْبًا » * وهو أَحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ، فإنه نصٌّ في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الأسمَ ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وَأُخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا » لَمَا وَرَدَ عليه شيء ، إذ يصير التقدير : وَآخِرُ اللَّقَبِ إِذَا صَحِبَ سِوَى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وَآخِرُ اللَّقَبِ إِذَا صَحِبَ الاسم .

* * *

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفَ (١)
إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ : فلما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسمُ
مركبًا واللقب مفردًا ، أو الاسم مفردًا واللقب مركبًا .

(١) « إن ، حرف شرط ، يكونا ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل
الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والالف اسمها مبنى على السكون في محل
رفع ، مفردين ، خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني
« فأضف ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط حتماً مفعول مطلق
عامله محذوف « وإلا ، الواو عاطفة ، إلا : هو عبارة عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا .
فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه
السلام السابق : أي وإن لم يكونا مفردين « أتبع ، فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك
بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة
في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا
كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذي ، اسم موصول
مفعول به لاتبع ، مبنى على السكون في محل نصب « ردف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من
الإعراب صلة الموصول وهو « الذي » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضافة^(١) ، نحو : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ؛ وأجاز السكوفيون الإبتاع ؛ فتقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، ورأيت سعيداً كُرْزاً ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ، وواقفهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ ، أو مركباً ومفرداً ، نحو عبد الله كُرْزٌ ، وسعيد أنفُ الناقة — وجب الإبتاع ؛ فتتبعُ الثانيَ الأولَ في إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ ، وأنفَ الناقةِ ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقةِ ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفَ الناقةِ ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زَيْدٌ أنفُ الناقةِ ، ورأيت زَيْداً أنفُ الناقةِ ، ومررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ ، وأنفُ الناقةِ .

(١) وجوب الإضافة عندم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترناً بأل ، فإنه لا يجوز فيه الإضافة ، فتقول : جاءني الحارث كُرْزٌ ، يأتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان ، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه غالباً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقي أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزجاجي .

وَمِنْهُ مَنقُولٌ : كَفَضَلٍ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْتَجَالٍ : كَسَعَادَ ، وَأَدَدٌ (١)
 وَجُمْلَةٌ ، وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا ، ذَا إِنْ يَبْغِي « وَيَدِ » تَمَّ أُغْرِبًا (٢)
 وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ (٣)

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر
 « كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كفضل
 « وأسد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة ، وذو : معطوف على قوله منقول
 وذو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 لمبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر
 معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » فى البيت السابق ، « وما » الواو عاطفة ، وما اسم موصول
 معطوف على جملة ، مبنى على السكون فى محل رفع « يمزج » جار ومجرور متعلق بقوله ركب
 الآتى « ركباً » ركب : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والآلف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل
 لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل
 رفع « إن » حرف شرط « بغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتى ، وغير مضاف
 و « وبه » قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل
 الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
 هو يعود على ذا ، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب
 الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ
 وبه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « فى الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو »
 فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف
 إليه « وأبى » الواو عاطفة ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة
 لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « قحافة » مضاف إليه .

ينقسم العلم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العملية في غيرها ، كسعاد ، وأدد ، والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العملية ، والنقل إما من صفة كجَارِثٍ ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسدٍ ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقام زيدٌ ، وزيد قائمٌ ^(١) ، وحكمهم أنها تُحْكَمُ ؛ فنقول : جاءني زيدٌ قائمٌ ، ورأيتُ زيدٌ قائمٌ ، ومررتُ بزيدٍ قائمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ماركب تركيب مزج ، كبعلبك ، ومعدي كرب ، وسيبويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير « وي » أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم بـ « وي » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فنقول : جاءني بعلبك ، ورأيتُ بعلبك ، ومررتُ ببعلبك ؛ فتعربه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فنقول : جاءني بعلبك ، ورأيتُ بعلبك ، ومررتُ ببعلبك ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعراب المتضايين ؛ فنقول : جاءني حضر موت ، ورأيتُ حضر موت ، ومررتُ بحضر موت .

وتقول [فيما ختم بويه] : جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه ؛ فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو : جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه .

(١) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا « تأبط شراً » وسموا « شاب قرناها » ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كَذَبْتُمْ وَبَيَّنْتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرَنَاهَا تُصْرُ وَتُخَلَبُ
وَسَمُوا « ذرى جبا ، ويشكر ، ويريد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسوا النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ماركب تركيب إضافة : كعبد شمس ، وأبى قحافة ، وهو معرب ؛
فتقول : جاءني عبد شمس وأبو قحافة ، ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ، ومررت
بعبد شمس وأبى قحافة .

ونبة بالمثاليين على أن الجزء الأول ؛ يكون معرباً بالحركات ، كـ « مبد » ،
وبالحروف ، كـ « أبي » وأن الجزء الثاني يكون منصرفاً ، كـ « شمس » ، وغير
منصرف ، كـ « قحافة » .

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعَلَّمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌ ^(١)
مِنْ ذَلِكَ : أَمْ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ ، وَهَكَذَا ثُمَالَةٌ لِلثَّغْلَبِ ^(٢)

(١) د و وضعوا ، الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعل
مبنى على السكون في محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضعوا ، وبعض مضاف ،
و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعوا ، وأصله منصوب منون فوقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا
منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص »
مضاف إليه « لفظاً » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير منفصل
مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود
إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعال تفضيل وأصله أعم فسقطت همزة لكثرة الاستعمال
كما سقطت من خير وشر ، ويكون أفعال التفضيل على غير باب ، وهو خبر عن الضمير
الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر بمن ،
والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ مؤخر ،
وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال
من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : أم عريط كائن من ذلك حال كونه علماً للعقرب
« وهكذا » الواو عاطفة ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ الْمَبْرَةُ ، كَذَا لُجَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ (١)

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس .

فَعِلْمُ الشَّخْصِ لَهُ حِكْمَانٌ : مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ : أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ بَعِيْنُهُ : كَزَيْدٌ ، وَأَحْمَدٌ وَلَفْظِيٌّ ، وَهُوَ صَحَّةُ مَجِيءِ الْحَالِ مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ ، نَحْوُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا » وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ ، نَحْوُ : « هَذَا أَحْمَدُ » وَمَنْعُ دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الْعَمْرُو » (٢) .

== مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم و « ثعالة » مبتدأ مؤخر « للشطب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

(١) « ومثله » الواو عاطفة ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « برة » مبتدأ مؤخر « للبرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ لأنه في تقدير مشتق « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « لجار » مبتدأ مؤخر ، مبنى على الكسر في محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : لجار كذا علم موضوع للفجرة ، ويجوز أن يكون قوله « للفجرة » جاراً ومجروراً في محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً ، فتأمل .

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفة بالعلمية ، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاق في الاسم العلم ؛ فيكون لك صدقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلاً . وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ؛ فتصل به أل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل و غلام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فن دخول « أل » على علم الشخص قول أبي النجم العجلي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا =

وَعَلَّمَ الْجِنْسَ كَلِمَ الشَّخْصِ فِي حَكْمِهِ [اللَّفْظِيُّ] ، فَيَقُولُ : « هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا »
فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَتَأْتِي بِالْحَالِ بَعْدَهُ ، وَلَا تُدْخِلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، فَلَا تَقُولُ :
« هَذَا الْأُسَامَةُ » ^(١) .

= وَقَوْلُ الْأَخْطَلِ التَّغْلِي :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَأَبْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ
وَفِي هَذَا الْبَيْتِ اقْتِرَانُ الْعِلْمِ بِالْأَلْفِ ، وَإِضَافَتُهُ .

وَمِنْ مَجْمُوعِ الْعِلْمِ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : رِبْعَةُ الْفَرَسِ ، وَأَنْمَارُ الشَّاةِ ، وَمَضَرُ الْحِمَاءِ ؛ وَقَالَ
رَجُلٌ مِنْ طَبِيعَةِ :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِاسِ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضِ مَا ضَى الشَّمْعَتَيْنِ يَمَانِ
وَقَالَ رِبْعَةُ الرُّقَى :

لَسْتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سَلِيمٍ وَالْأَعْرُ بْنُ حَاتِمِ
وَقَالَ الرَّاجِزُ يُخَاطَبُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزَيْتَ الْجَنَّةِ أَكْسُ بُنْيَانِي وَأُمِّهِ
* أَفْسَمْتُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّهُ *

وَالضَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، وَانْظُرْ ص ٨٧ السَّابِقَةَ .

(١) ذَكَرَ الشَّارِحُ مِنْ أَحْكَامِ الْعِلْمِ الْإِنْظِئِيَّةِ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا النَّوْعَانِ ، وَتُرِكَ
ثَلَاثَةٌ أُخْرَى :

(الْأَوَّلُ) أَنَّهُ يُبْتَدَأُ بِهِ بِلاَ اِحْتِيَاجٍ إِلَى مَسْرُوعٍ ، تَقُولُ : أُسَامَةُ مُقْبِلٌ ، وَثَمَالَةُ هَارِبٌ ،
كَأَنَّ تَقُولَ : عَلَى حَاضِرٍ ، وَغَالِدٌ مَسَافِرٌ .

(الثَّانِي) أَنَّهُ لَا يُضَافُ بِحَسَبِ أَصْلِ وَضْعِهِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أُسَامَتُنَا ؛ كَمَا يَمْتَنَعُ
أَنْ تَقُولَ : عَمْدُنَا ، فَإِنْ حَصَلَ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ الْإِنْفَاقِي صَحَّتْ إِضَافَتُهُ عَلَى مَا عَلِمْتَ فِي عِلْمِ
الشَّخْصِ .

(الثَّالِثُ) أَنَّهُ لَا يَنْعَتُ بِالنِّكَرَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفَةٌ ، وَمِنْ شَرَطِ النِّعْتِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ
الْمَنْعُوتِ فِي تَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ .

وحكم عِلْمَ الجنس في المعنى كحكم النكرة : مِنْ جهة أنه لا يَحْصُ واحدٌ بعينه ، فكلُّ أَسَدٍ يَصْدُقُ عليه أَسَامَةٌ ، وكلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عليها أُمٌّ عَرِيطٌ ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يَصْدُقُ عليه ثُعَالَةٌ^(١) .

وعِلْمَ الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثَّلَ بقوله : « بَرَّةٌ للمَبْرَةِ ، وفَجَّارٌ للفَجْرَةِ » .

* * *

(١) هنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحد منها بياناً قريب الفهم ، وأفرق لك بين كل منها والآخرين ، وهى : علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والنكرة . أما علم الشخص فهو اللفظ الذى وضع للذات مع جميع مشخصاتها التى تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات ، نحو محمد وعلى وأبى بكر وأم كلثوم ، فإن كل واحد من هذه الالفاظ قد وضعه أبوه للذات ولده مع كل الصفات التى تتميز بها هذه الذات : من طول أو قصر ، ورياض أو سمر ، وعبالة أو نخافة ، وسلامة أو غيرها ، وإذا أطلق فهم منه هذه الذات الموجودة في الخارج مع كل الشخصيات ما ذكرناه منها وما لم نذكره ، وهو يشبه الاسم المقترن بال التى للعهد في الدلالة على فرد معين ، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب آل العهدة على تعيين المراد حاصل بواسطة آل ، أما دلالة علم الشخص على تعيين مسماه فن جوهر اللفظ ، وهذا يفهم من قول الناظم

* اسم بعين المسمى مطلقاً *

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة فإن لكل واحد منها حقيقة — وهى في أسامة مثلاً وفي أسد أيضاً : الحيوان المفترس ذو الأظفار التى يغتال بها — ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى ، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة في ذهن في حين الوضع ، فلفظ « أسامة » موضوع للحقيقة — وهى الحيوان المفترس المتصف بما عرف عنه من الصفات — بشرط حضور هذه الحقيقة في ذهن الواضع ، ويقدر اسم الجنس موضوعاً لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع ، ولما كانت الحقيقة متحققة في كل فرد صالح للواحد وللکثیر ، والنكرة لم توضع للحقيقة أصلاً ، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التى تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة .

اسْمُ الإِشَارَةِ

بِذَا لِلْمُفْرَدِ مُذَكَّرٍ أَشِرُ بِذِي وَذِهِ تِي تَأْ عَلَى الْإِنْثَى اقْتَصِرَ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذَكَّرِ : « ذَا » ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة ،
وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة^(٢) .

(١) « بِذَا » جار ومجرور متعلق بقوله « أَشِر » ، الآتي « لمفرد » ، جار ومجرور متعلق
بأشِر كذلك « مذكر » ، نعت لمفرد « أَشِر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « بِذِي » جار ومجرور متعلق بقوله اقْتَصِرَ الآتي « وَذِهِ » الواو عاطفة ،
وَذِهِ : معطوف على ذِي « تِي تَأ » معطوفان على ذِي بإسقاط حرف العطف « عَلَى الْإِنْثَى »
جار ومجرور متعلق بقوله اقْتَصِرَ الآتي أيضاً « اقْتَصِر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله « اقْتَصِر » معطوفة على جملة « أَشِر » ، بإسقاط العاطف .

(٢) ههنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعاً للبصنف - في هذا الكتاب
من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى « ذَا » ، وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى :
الأول « ذَا » ، بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثاني « ذَا ه » ، بهاء مكسورة بعد الهمزة
المكسورة ، والثالث « ذَا ه » ، بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة ، الرابع « آ ل ك »
بهمزة مدودة بعدها لام ثم كاف ، ومن ذكر آ ل ك الناظم في كتابه التسهيل .

الأمر الثاني : أن « ذَا » إشارة للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة
أو حكماً ؛ فالمفرد الحقيقي نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكماً
نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عوان بين ذلك) أي بين
المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذَا » في الإشارة إلى الجمع ، كما في قول
ليد بن ربيعة العامري :

وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟

الأمر الثالث : أن الأصل في « ذَا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما في الأمثلة
التي ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما في قول الله تعالى : =

وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بـ « ذِي » ، و « ذِهْ » بسكون الهاء ، و « تِي » ، و « تَا » ،
و « ذِهْ » بكسر الهاء : باختلاس ، وإشباع ، و « تِهْ » بسكون الهاء ، وبكسرهما ،
باختلاس ، وإشباع ، و « ذَاتُ » .

* * *

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُنْثَى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ إِذَا كُرُ تَطِعَ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْمُنْثَى الْمَذْكُورِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بـ « ذَانِ » وفي حالة النصب والجر بـ « ذَيْنِ »
وإلى المؤنثتين بـ « تَانِ » في الرفع ، و « تَيْنِ » في النصب والجر .

* * *

وَبِأُولَى أَشْرٍ لِّجَمْعٍ مُّطْلَقًا ، وَلِلْمَذْأُولَى ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا^(٢)

= (فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربى) أشار إلى الشمس - وهى مؤنثة بدليل قوله
(بازغة) - بقوله : (هذا ربى) لانه نزها منزلة المذكر ، ويقال : بل لانه أخبر عنها
بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام - الذى ذكر هذا الكلام على لسانه
لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « وذان ، الواو عاطفة ، ذان : مبتدأ ، تان ، معطوف عليه بإسقاط حرف
المعطف « للمثنى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع ، نعت للمثنى ،
وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفي سواه ، الجار والمجرور متعلق بقوله
« اذكر ، الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف
إليه ، وقد أعمل الحرف فى « سوى » لأنها عنده متصرفه وليست ظرفا ليس غير « ذين ،
مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « اذكر ، الآتى « ذين ، معطوف على ذين بإسقاط حرف
المعطف « اذكر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله « اذكر ،
معطوفة بالواو على ما قبلها ،

(٢) « وبأولى ، الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى ، مجرور المحل بالباء ،
والجار والمجرور متعلق بقوله « أشر ، الآتى « أشر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « لجمع ، جار ومجرور متعلق بقوله « أشر ، السابق « مطلقا ، حال من
قوله « جمع ، « والمذ ، مبتدأ ، أولى ، خبره « ولدى ، الواو عاطفة ، لدى : ظرف =

بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لَامٍ ، أَوْ مَعَهُ ،

وَاللَّامُ — إِنْ قَدَّمْتَ هَا — مُتَمَنِّعَةٌ^(١)

يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ — مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثِقًا — بِـ «أُولَى» ولهذا قال المصنف :
« أَشِيرُ لِمَجْمُوعٍ مُطْلَقًا » ، ومقتضى هذا أنه يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعُقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وهو كذلك ،
ولكن الأكثر استعمالها في العاقل ، وَمِنْ وَرُودِهَا فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ قَوْلُهُ :

٢٣ — دُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزِلَةِ الْوَيْ وَالعَيْشَ بَعْدَ أَوَّلِكَ الْأَيَّامِ

= بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتي ، ولدى مضاف و «البعد» مضاف إليه «انطقا»
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والالف للإطلاق ، ويجوز أن
تكون الالف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وهذا أولى وأقرب .

(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق «حرفا» حال من
«الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف
و «لام» مضاف إليه «أو» حرف غطف «معه» مع : ظرف معطوف على الظرف
الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام»
مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم : فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم
على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و «ها» مفعول به لقدم «بمتمنعه» خبر المبتدأ ،
وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام متمنعة إن قدمت ها
فاللام متمنعة ، وجملة الشرط وجوابه لأجلها ، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقوله —

وهو المطلع — قوله :

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِئْسَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

اللفظة : «دُم» فعل أمر من الذم ، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث :
الكسر ؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبني على السكون وحرك
بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات ، =

وفيها لُفتان : المَدُّ ، وهي لُغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ،
والقَصْرُ ، وهي لُغة بني تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى البعد انطقا بالكاف — إلى آخر البيت » إلى أن
المُشَارَ إليه له رُتبتان : القُربُ ، والبعدُ ؛ فجميعُ ما تقدم يُشارُ به إلى القريب ،

== وهذه لغة بني أسد ، والضم ؛ لإتباع حركة الدال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة
د المنازل ، جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه هنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه
يقول فيما بعد « منزلة اللوى ، — واللوى — بكسر اللام مقصوراً — موضع بعينه والعيش ،
أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم
أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناء وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب . وهو مفتوح
الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنازل » مفعول به لزم « بعد » ظرف متعلق
بمحذوف حال من المنازل . وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ،
و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، والعيش : معطوف على المنازل
« بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولئك »
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف
بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهي « الأيام » ومثله فى
ذلك قول الله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشغولاً) وقد ذكر
ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد « والعيش بعد أولئك الأقوام »
وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن
الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلونها كافية أعظم الكفاية
للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء .

فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها ؛ فتقول : « ذاك » أو الكاف واللام نحو « ذاك » .

وهذه الكاف حرف خطاب ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه .
فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو « ها » على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول « هَذَا » ^(١) وعليه قوله :

٢٤ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَّرِ

(١) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو جمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يوقى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا يمتنع ، وما ورد منه قول العرجي ، وقيل : قائله كامل الثقي :

يَا مَا أُمِيلِحْ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا

مِنْ هَوْلِيَاثِكُنَّ الصَّالِ وَالسَّيْرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هَوْلِيَاثِكُن » فإنه تصغير « أولاء » الذي هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنبيه في أوله ، وكاف الخطاب في آخره .

٢٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

لِخَوْلَةٍ أَطْلَلْتُ بِبُرْقَةٍ شَهْمِدِ تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَدَّتِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِّي

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعْبَدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل : ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كاللثاني « برقة » بضم فسكون — هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة ، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس ، =

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هَذَاكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه ليس له شار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى ، وَبُعْدَى ، كاقْرَزْنَاهُ ؛ والجمهورُ على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، وَوُسْطَى ، وَبُعْدَى ؛ فَيَشَارُ إِلَى مَنْ فِي الْقُرْبَى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ : كَذَا ، وَذِي ، وَإِلَى مَنْ

== وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها برقة همد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجرب «بنى غبراء» الغبراء هي الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد بنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو الأصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنة الكتاب — البيت من الجلد ، وأهل الطراف الممدد : الأغنياء .

المعنى : يريد أن جميع الناس — من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم — يعرفونه ، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : « رأيت ، فعل وفاعل «بنى» مفعول به ، وبنى مضاف ، و«غبراء» مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصربة لجملة «لا ينكروننى» من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى عليه — وهو أولى — فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة ، ولا : زائدة لأنأ كيد النفي «أهل» معطوف على الواو الذى هو ضمير الجماعة في قوله «لا ينكروننى» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هَذَاكَ» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف .

الشاهد فيه : قوله «هَذَاكَ» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يحىء باللام ، ولم يقع لى — مع طویل البحث وكثرة الممارسة — نظير لهذا اليت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافوها العرب قد سمعوا عن يوثق بعريته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ؛ فلهذا جعلوه قاعدة ،

في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولاَمْ ،
نحو « ذَلِكْ » .

* * *

وَهِنَا أَوْ هُنَا أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً^(١)
فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بِثَمَّ فَهْ ، أَوْ هُنَا أَوْ هِنَا لِكَ انْطِقَنَّ ، أَوْ هِنَا^(٢)
يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِـ « هُنَا » وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ ؛ فَيَقَالُ « هِنَا » ؛
وَيُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِ الْمَصْنَفِ بِـ « هُنَاكَ » ، وَهِنَا لِكَ ، وَهِنَا « بَفَتْحِ الْمَاءِ وَكَسْرِهَا
مَعَ تَشْدِيدِ النُّونِ ، وَبِـ « ثَمَّ » وَ « هِنَتْ » ، وَعَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ « هُنَاكَ » لِلْمُتَوَسِّطِ ،
وَمَا بَعْدَهُ لِلْبَعِيدِ .

* * *

(١) د وَهِنَا ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، هِنَا : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « أَشْرُ ، الْآتَى ، دَاوُ ،
حَرْفٌ عَطْفٌ دَهِنَا ، مَعْطُوفٌ عَلَى هِنَا دَ أَشْرُ ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوباً
تَقْدِيرُهُ أَنْتَ دَ إِلَى ، حَرْفٌ جَرٌّ يَتَعَلَّقُ بِأَشْرُ دَانِي ، مَجْرُورٌ بِإِلَى ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ
عَلَى الْيَاءِ لِلثَّقَلِ ، وَدَانِي مَضَافٌ وَدَ الْمَكَانِ ، مَضَافٌ إِلَيْهِ دَوْبِهِ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، بِهِ : جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ صِلَاً الْآتَى دَ الْكَافِ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ صِلَاً الْآتَى
دَصِلَاً ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْآلِفُ لِلْإِطْلَاقِ ، وَيَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآلِفُ مَبْدَأَةً مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ لِلْوَقْفِ .

(٢) د فِي الْبَعْدِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ دَصِلَاً ، فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ دَاوُ ، حَرْفٌ عَطْفٌ
مَعْنَاهُ هِنَا التَّخْيِيرُ دَبْثَمُ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ دَفَهْ ، الْآتَى دَفَهْ ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ
مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ دَاوُ ، حَرْفٌ عَطْفٌ دَهِنَا ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ دَبْثَمُ السَّابِقِ
دَاوُ ، حَرْفٌ عَطْفٌ دَهِنَا لِكَ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ انْطِقَنَّ الْآتَى دَانِطِقَنَّ ، انْطِقْ : فَعَلٌ
أَمْرٌ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ
أَنْتَ ، وَنُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ حَرْفٌ لَا حُلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ دَاوُ ، حَرْفٌ عَطْفٌ دَهِنَا ،
مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ دَهِنَا لِكَ .

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي، الْأَنْثَى الَّتِي، وَالْيَا إِذَا مَا مُنْيَا لَا تُثْبِتُ^(١)
بَلْ مَا تَلِيهِ أُولُهُ الْعَلَامَةُ، وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةً^(٢)

(١) «موصول، مبتدأ أول. وموصول مضاف و الاسماء، مضاف إليه والذى، مبتدأ ثان. وخبر المبتدأ الثانى محذوف تقديره: منه. والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى، مبتدأ «التي، خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة — وهى جملة المبتدأ الثانى وخبره — بحرف عطف مقدر، والرباط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الاسماء أثناء التي، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى، مبتدأ وخبره محذوف: والتقدير: كائنة منه، فيكون على هذا قوله «التي» بدلا من الأنثى «واليا، مفعول مقدم لقوله «لا تثبت، الآتى «إذا، ظرف ضمن معنى الشرط «ما، زائدة «نثيا، ثنى: فعل ماض مبنى للجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة فى محل جر بإضافة «إذا، إليها، وهى جملة الشرط «لا، نافية «تثبت، فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا تثبتت — أى الذى والى — فلا تثبتها.

(٢) «بل، حرف عطف معناه الانتقال «ما، اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول ما — إلخ، فهو مبنى على السكون فى محل نصب «تليه، تلى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله، أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير الذى للغائب مفعول أول «العلامة، مفعول ثان لأول «والنون، مبتدأ «إن، شرطية «تشدد، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ الذى هو النون «فلا، الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه، اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا، محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ.

وَالثُّنُونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنٍ شَدَدًا أَيْضًا ، وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قَصْدًا^(١)

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : « أن » المصدرية ، وتوصلُ بالفعل المنصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمراً ، نحو : « أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ »^(٢) ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) — فهي مُحَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

ومنها : « أن » وتوصلُ باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (أَوْ لَمْ يَكُنْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا) وأن المحففة كالمتثقلة ، وتوصلُ باسمها وخبرها ، لكن أَسْمَهَا يَكُونُ مَحذُوفًا ، واسمُ الْمُثَقَّلَةِ مذكوراً .

ومنها : « كَيْ » وتوصلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيْ تُسَكِّرَ زَيْدًا » .

(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في « شددا » الآتي « وتين » معطوف على « ذين » « شددا » شدد : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذلك » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتي « قصدا » قصد : فعل ماض مبني للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

(٢) اختلف العلماء في « أن » الداخلة على فعل الأمر في نحو هذا المثال ، فقال قوم منهم سيويو : هي مصدرية مؤولة لما بعدها باسم يكون مجزواً بالباء المذكورة . لأن حرف الجر يتطلب الاسم ، فإن لم توجد الباء في اللفظ فهي مقدرة ، وقال قوم منهم الزمخشري : إن لم تذكر الباء فهي مفسرة نظيرها في قوله تعالى (وانطلقوا منكم أن أمشوا) فإن تقدم عليها حرف الجر فهي مصدرية . وقال قوم : هي زائدة ومعنى « بأن قم » بلفظ قم .

ومنها : « ما » وتكون مصدرية ظرفية ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا » [أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا] وغير ظرفية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا » وتوصل بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » وعجت مما تَضْرِبُ زَيْدًا » ومنه ^(١) : (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) وبالجملة الاسمية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَاتِمٌ » ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَاتِمٌ » وهو قليل ^(٢) ، وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا » وَيَقِلُّ وَصْلُهَا - أعنى المصدرية - بالفعل المضارع الذى ليس منفيًا بلم ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢٥ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضياً أو مضارعاً .

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجماً ، ولا أكله ما أن حراء مكانه ؛ فقال جمهور البصريين : « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكله ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالافعال ، والحل على الأكثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديراً .

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للحطيثة - واسمه جرول - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبته ابن السكيت فى كتاب الالفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غريب النضرى .

اللغة : « أطوف ، أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » =

ومنها : «لَوْ» وتوصل بالماضي ، نحو : «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» والمضارع ،
نحو : «وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ» .

فقول المصنف « موصولُ الأسماء » احترازٌ من الموصول الحرفي — وهو

= بالدال المهملة مكان القاء — والمعنى واحد وآوى مضارع آوى — من باب ضرب —
إلى منزله ، إذا رجع إليه وأقام به «قعيده» ، قعيده البيت : هي المرأة . وقيل لها ذلك لأنها
تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهية في الحبث ،
المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل
القوت ، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه ، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية
في الدناءة واللؤم .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و«ما»
مصدرية «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و«ما» مع
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف
عطف وآوى فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلى بيت» جار
ومجرور متعلق بقوله «آوى» «قعيده» قعيده : مبتدأ . وقعيده مضاف والضمير مضاف إليه
«لكاع» خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله «بيت» ، وهذا إعراب
على حسب الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، ويكون قوله «لكاع»
منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على
هذا الوجه : قعيده مقول لها : بالكاع .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما في قوله «ما أطوف» حيث أدخل
«ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منقضي بلم ، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه
بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة للنداء ،
وهو في قوله «لكاع» حيث بدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به في غير النداء
ضرورة ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح القاء والعين —
بما كان سبباً للأنات لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول :
بالكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : هذه لكاع ، ولا أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن
تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل
«لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت .

« أَنْ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَمَا وَلَوْ » — وعلامته صحة وقوع المصدر مَوْفَعُهُ ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ » أَيْ قِيَامَكَ ، وَ « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ ، وَيُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ » ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصول الاسمي فـ « الذي » للمفرد المذكور ^(١) ، و « التي » للمفردة المؤنثة .

فإن ثَنَيْتَ أَسْقَطْتَ الياء وأتيت مكانها : بالألف في حالة الرفع ، نحو : « اللَّذَانِ ، وَالتَّانِ » وبالياء في حالتي الجر والنصب ؛ فتقول : « الَّذِينَ ، وَالتَّيْنِ » .

وإن شئت شَدَدْتَ النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — فقلت : « اللَّذَانِ وَالتَّانِ » وقد قرئ : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « الَّذِينَ ، وَالتَّيْنِ » وقد قرئ : (رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ) — بتشديد النون —

وهذا التشديد يجوز أيضاً في ثنية « ذَا ، وَتَا » اسمي الإشارة ؛ فتقول : « ذَانِ ، وَتَانِ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنَ وَتَيْنَ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في « الذي ، والتي » .

جَمْعُ الَّذِي الْأُولَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظْمًا ^(٢)

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة ، كما تقول : زيد الذي يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول : الفريق الذي أكون فيه فريق مخاض نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذي سافرت فيه كان يوماً ممطراً .

(٢) « جمع ، مبتدأ ، وجمع مضاف ودالذي ، مضاف إليه « الأولى » خبر المبتدأ « الذين » معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف « مطلقاً » حال من الذين « وبعضهم » الواو عاطفة ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه « بالواو » جار ومجرور =

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا^(١)
يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَذَكِرِ «الْأَلَى» مطلقاً : عاقلاً كان ، أو غيره ، نحو : « جاءني
الْأَلَى فَعَلُوا » وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :
٣٦ - وَنُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأَلَى
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدَا الْقُبْلَى

= متعلق بقوله نطق الآتى «رفعا» يجوز أن يكون حالا ، وأن يكون منصوباً بنزع
الخافض ، وأن يكون مفعولاً لأجله «نطقاً» نطق : فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود على «بعضهم» والآلف للاطلاق ، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر
المبتدأ الذي هو بعضهم .

(١) «بِاللَّاتِ» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتى «واللاء» معطوف على اللات «التي»
مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف
حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتى «نزراً» حال ثانية من الضمير المستتر في «وقع
«وقعا» وقع : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء»
والآلف للاطلاق ، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء .

٣٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد بن خالد - الهذلي ، وقبلة :

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا

قَدِيمًا ، فَتَقْبَلِينَا الْمُنُونُ ، وَمَا نُبْلَى

اللغة : «خطوب» جمع خطب ، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا»
تفنيانا «المنون» المنية والموت «يستلثمون» يلبسون اللأمة ، وهي الدرع ، و «يوم الروع»
يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة ، وهو طائر معروف ،
وزنه غبة وعنب ، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء ، وهي التي في عينها قبل
- بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً ، فتبلينا المنون وما تبليناها =

= وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحداء في سرعتها وخفتها .

الإعراب : « وتبلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت « والى » مفعول به لتبلى « يستلمون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون « وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول . « على » حرف جر « والى » اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه « والى » الواقع مفعولاً به لتبلى « تراهن » ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، ويوم مضاف و « الروح » مضاف إليه « كالحداء » جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني والقبل ، صفة للحداء ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « الأولى يستلمون » ، وقوله « اللى تراهن » ، حيث استعمل لفظ الأولى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن الخ الخيل كما بينا في لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في « يستلمون » وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث في « تراهن » وهو « هن » .

ومن استعمال « والى » في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بني عامر :

مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانَهُم بَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ
وقول الآخر :

فَأَمَّا الْأُلَى يَسْكُنْنَ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فِتَاةٍ تَزُكُّ الْحِجْلَ أَفْصَمًا
وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح ، ولا يقع في أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه ، ومن استعماله في جمع الذكور العقلاء قول الشاعر :

فَإِنَّ الْأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَنَاسَوْا فَسَنُوا لِلْكَرَامِ التَّنَاسِيَا
ومن استعماله في الذكور غير العقلاء — وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات — قول الآخر :

نَهَيْجِي لِلْوَصْلِ أَبَامًا الْأُلَى مَرَزَنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

فقال : « يَسْتَلْتُمُون » ثم قال : « تَراهنَّ » .

ويقال للمذكر العاقل في الجمع « الَّذِينَ » مطلقاً - أى : رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً - فتقول : « جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا » ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكرموه .

وبعض العرب يقول : « الذُّونَ » في الرفع ، و « الَّذِينَ » في النصب والجر ؛ وهم بنو هذيل ، ومنه قوله :

٢٧ — نَحْنُ الذُّونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَا حَا

٢٧ — اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعمى ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليل الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى روبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحٍ مُرَا حَا
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دِمًا مُفَا حَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَا حَا
* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَا حَا *

اللغة : نحن الذون ، هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نواتره نحن الذين ، على الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فأخذتهم الصيحة مصبحين) « النخيل » - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه « غارة » ، اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » ، هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » ، إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً « مفاحا » ، بضم الميم - مرافق حتى يسيل « صراحا » ، يريد أن نسبهم إليهم صريح خالص لاشبهة فيه ولا طنة ، وهو بزنة غراب ، وجعله العينى - وتبعه البغدادي - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : نحن ، ضمير منفصل مبتدأ « الذون » ، اسم موصول خبر المبتدأ « صبحوا » ، فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها من الإعراب صلة « الصباحا » ، يوم ، ظرفان =

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُؤْنِثِ : « اللَّاتِ ، وَاللَّاءِ » بِحَذْفِ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « جَاءَنِي اللَّاتِ فَعَلَنَ ، وَاللَّاءُ فَعَلَنَ » وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « اللَّاتِي ، وَاللَّائِي » .

وقد وَرَدَ « اللَّاء » بِمَعْنَى الَّذِينَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

[كَمَا قَدْ تَجَيَّءُ « الْأُولَى » بِمَعْنَى « اللَّاء » كَقَوْلِهِ :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ نِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحُجْلَ أَقْصَمًا]

== يتعلّقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و«النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أى مغيرين — وقوله «ملاحا» نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله «الدون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «الدون» في حالة الرفع ومجيء «الذين» في حالتى النصب والجر ؛ فزعم أن هذه السكامة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمنزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى على «جى» به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو إن كان بالواو وعلى الياء إن كان بالياء .

٢٨ — البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد من اطلعنا على كلامهم من العلماء .

اللغة : «أمن» أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهّدوا» بفتح الهاء مخففة من قولك : مهّدت الفراش مهّدآ ، إذا بسطته ووطّأته وهبّأته ، ومن هنا سمى الفراش مهّادا لوثّارته ، وقال الله تعالى : (فَلَا تَنْفُسُهُمْ يَمْهَدُونَ) أى : يوطّئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر — بفتح الجاء أو كسرهما أو ضمها — وهو حوض الإنسان ، ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — يريدون فى حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالهد — بأ كبير نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة ، وأمن : خبر ما «منه» علينا ، كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق =

وَمَنْ ، وَمَا ، وَالْ — تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ (١)
وَكَالْتِي — أَيْضًا — لَدَيْهِمْ ذَاتٌ ، وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أُنَى ذَوَاتُ (٢)

= «مهدوا ، مهد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، المحجوراء مفعول به لمهد ، والالاف للاطلاق ، وجملة الفعل الماضي — الذي هو مهد — وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور ؛ لجاء به وصفاً لآباء .
وقد استعملوا «اللاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم :

إِلَى النَّفَرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَاَهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما ، وأل» معطوفان على من «تساوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الالفاظ الثلاثة من وما وأل ، والجملة من تساوى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوى» وقوله «ذكر» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولاً به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله «شهر» الآتي ، ذو ، مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» ، الآتي ، وعند مضاف و «طيء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذر» والجملة من شهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو .

(٢) «كالتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفية المسكانية ناصبه قوله «أنى» الآتى ، وموضع مضاف و «اللاتى» مضاف إليه «أنى ذوات» فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تُسَاوِي مَا ذَكَرَ » إِلَى أَنَّ « مَنْ ، وَمَا » وَالْأَلْف وَاللَّام ، تَكُونُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ : لِلذَّكَرِ ، وَالْمُؤَنَّثِ — [الْمَفْرَدِ] وَالْمُثَنَّى ، وَالْجُمُوعِ — فَتَقُولُ : جَاءَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ ؛ وَأَعْجَبَنِي مَا رُكِبَ ، وَمَا رُكِيتَ ، وَمَا رُكِبَا ، وَمَا رُكِيتَا ، وَمَا رُكِبُوا ، وَمَا رُكِبْنَ ؛ وَجَاءَنِي الْقَائِمُ ، وَالْقَائِمَةُ ، وَالْقَائِمَانِ ، وَالْقَائِمَتَانِ ، وَالْقَائِمُونَ ، وَالْقَائِمَاتُ .

وَأَكْثَرُ مَا تَسْتَعْمَلُ « مَا » فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي الْعَاقِلِ ^(١) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي) وَقَوْلُهُمْ : « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » وَ « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .

و « مَنْ » بِالْعَكْسِ ؛ فَأَكْثَرُ مَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْعَاقِلِ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ ^(٢) ،

(١) تَسْتَعْمَلُ « مَا » فِي الْعَاقِلِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ الْأَوَّلُ : أَنْ يَخْتَلِطَ الْعَاقِلُ مَعَ غَيْرِ الْعَاقِلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَسْبَحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) فَإِنْ مَا يَتَنَاوَلُ مَا فِيهِمَا مِنْ إِنْسٍ وَمَلَكٍ وَجَنٍّ وَحَيَوَانٍ وَجَمَادٍ . بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِحُ بِحَمْدِهِ) وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ مَبْهُمَا عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، كَقَوْلِكَ — وَقَدْ رَأَيْتَ شَجَرًا مِنْ بَعِيدٍ — : انْظُرْ مَا ظَهَرَ لِي ، وَلَيْسَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) لِأَنَّ إِبْهَامَ ذِكُورَتِهِ وَأُنُوثَتِهِ لَا يَخْرِجُهُ عَنِ الْعَقْلِ ، بَلِ اسْتِعْمَالُ « مَا » هُنَا فِي مَا لَا يَعْقِلُ لِأَنَّ الْحُلَّ مُلْحَقٌ بِالْجَمَادِ ، وَالْمَوْضِعُ الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ صِفَاتٍ مِنْ يَعْقِلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ) وَهَذَا الْمَوْضِعُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِالْمِثَالِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ ،

(٢) تَسْتَعْمَلُ « مَنْ » فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ الْأَوَّلُ : أَنْ يَقْتَرِنَ غَيْرُ الْعَاقِلِ مَعَ مَنْ يَعْقِلُ فِي عُمُومِ فَصْلِ بَيْنِ الْجَارَةِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَهُمْ مِنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) وَمِنْ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِيمَا لَا يَعْقِلُ بِجَازٍ مَرْسَلٍ عِلَاقَتُهُ الْجَارُورَةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي : أَنْ يُشَبَّهَ غَيْرُ الْعَاقِلِ بِالْعَاقِلِ فَيَسْتَعَارُ لَهُ لَفْظُهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

* أَسْرَبَ الْقَطَاطِلُ مِنْ يَعِيرِ جَنَاحِهِ *

وَهُوَ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمَوْلاُفَ فِيمَا يَلِي ، وَسَنَذَكُرُ مَعَهُ نَظَائِرَهُ ، وَاسْتِعْمَالُ مَنْ فِيمَا =

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر :

٢٩ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِهِ قَعَلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبِ الْقَطَا، هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ ؟

= لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : (والله يسجد من في السموات ومن في الأرض) واستعمال من فيما لا يعقل — في هذا الموضع — من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ انكسنة ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ — هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشاعر تمثيلاً لاستشهاداً ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبي والبحرّى وأبى تمام ، وقيل : قاتلهما مجنون ليلى ، وهو من يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : «السرب» جماعة الظباء والقطا ونحوهما ، ود القطا، ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو — أى أحببت .

الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف ود القطا ، مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت ، مبنى على السكون في محل نصب «مررت» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بي «دنى» جار ومجرور متعلق بمر «قعلت» فعل وفاعل «ومثلي» الواو للحال، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتي «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، ود القطا ، مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : =

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو : « جَاءَنِي الْقَائِمُ ، وَالْمَرْكُوبُ » وَاخْتَلَفَ فِيهَا ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف ، وليست من الموصولية في شيء .

وأما مَنْ وما غير المصدرية فامْتَنان اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمال « ذو » موصولة ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهر لفاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد : للذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجوعاً^(٢) ؛

= هل الذى يعير جناحه موجود «جناحه ، جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه ، لعل ، لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها ، إلى ، حرف جر ، من ، اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر يالى ، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتى قد ، حرف تحقيق ، هويت ، فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذى قد هويته «أطير ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أطير وفاعله فى محل رفع خبر «لعل ، .

الشاهد فيه : قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه ، والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، أو الذى يجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استساع أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل بحسب وضعه إلا فى العقلاء ، وقد تنادى فى معاملته معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالباً أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإشارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء .

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمُّ مَنْ كَانَ فِي الضُّرِّ الْخَالِي
(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه « ذو ، الموصولة عاقلاً أو غير عاقل ؛ =

فتقول : « جاءني ذُو قَامَ ، وَذُو قَامَتْ ، وَذُو قَامَا ، وَذُو قَامَتَا ، وَذُو قَامُوا ، وَذُو قُمْنَ » ،
ومتهم من يقول في المفرد المؤنث : « جاءني ذَاتُ قَامَتْ » ، وفي جمع المؤنث :
« جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ » وهو المُشَارُ إليه بقوله : « وكالتي أيضاً — البيت » ومنهم
من يُشَنِّيهَا ويجمعها فيقول : « ذَوَا ، وَذَوُو » في الرفع و « ذَوَى ، وَذَوَى » في النصب
والجر ، و « ذَوَاتَا » في الرفع ، و « ذَوَاتَى » في الجر والنصب ، و « ذَوَاتُ »
في الجمع ، وهي مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها
كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر في « ذُو » هذه — أعنى الموصولة — أن تكون مبنية ، ومنهم من
يُعرِّبُهَا : بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقول : « جاءني ذُو قَامَ ،
ورأيت ذَا قَامَ ، ومررت بِذِي قَامَ » فتكون مثل « ذِي » بمعنى صاحب ، وقد
روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ
فَجَسَّيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

= فمن استعمالها في المفرد المذكور العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به .
وقول قوال الطائي :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا : هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ
يريد فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً ،

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير قول العاقل قول سنان بن الفحل الطائي :
فَإِنَّ الْمَاءَ مَا أَيْ وَجَدْتِي وَبَرَى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ
يريد : وبَرَى التي حفرتها والتي طَوَيْتُهَا ؛ لأن البر مؤنثة بدون علامة تأنيث .
ومن استعمالها في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً :

أَظُنُّكَ ذُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبَا سَتَلْقَاكَ بَيْضُ اللَّفُوسِ قَوَايِضُ
(١) ق. مضى شرح هذا البيت في باب « المعرب والمبني » (ش رقم ٤) شرحاً =

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصباً وجراً ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعَرِّبُهَا إعرابَ مسلماتٍ : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة^(١) .

ومِثْلُ مَا « ذَا » بَمَدٍّ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ ، إِذَا كَمْ تُلَغَّ فِي الْكَلَامِ^(٢)

= وافياً لاحتجاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخريج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : « قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها ، فيجعلون مكان الذي ذو ، ومكان التي ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون في الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفي الثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء .

• وبشرى ذو حفرت وذو طويت • ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالوا ، وهؤلاء ذوا قالوا . وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْنَقِ مَوَارِقِ ذَوَاتُ بِنَهْضَنْ بِغَيْرِ سَائِقِ »

أه كلام ابن منظور ، وهو في الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل ، خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما ، مضاف إليه « ذا ، مبتدأ مؤخر » بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما ، قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام ، مضاف إليه « أو ، حرف عطف » من ، معطوف على ما « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « لم ، حرف نفى وجزم وقلب « تلغ ، فعل مضارع مبني للجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذا ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك ؛ وقوله « في الكلام ، جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

يعنى أن « ذا » اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ،
وتكون مثل « ما » فى أنها تستعمل بلفظٍ [وَاحِدٍ] : للذكر ، والمؤنث — مفرداً
كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فنقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ » سواء
كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشرط استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « مَا » أو « مَنْ »
الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جَاءكَ ، وَمَاذَا فَعَلْتَ » فمن : اسم استفهام ، وهو مبتدأ ،
و « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وهو خبر مَنْ ، و « جَاءكَ » صلة الموصول ، والتقدير
« من الذى جاءك » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصول [بمعنى الذى] ،
وهو خبر ما ، و « فَعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، وتقديره « ماذا فعلته » ؟ أى :
ما الذى فعلته .

واحتز بقوله : « إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « مَنْ »
مع « ذا » كلمة واحدة للاستفهام ، نحو : « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أى شئ عندك ؟
وكذلك « مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟ » فإذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره [وكذلك : « مَنْ ذَا »
مبتدأ ، و « عندك » خبره] فذا فى هذين الموضعين مُلغَاةٌ ؛ لأنها جزء كلمة ؛ لأن
المجموع استفهام .^(١)

وَكَلَّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِيٍّ مُشْتَمِلَةٍ^(٢)

(١) إذا جعلت « ماذا ، و « من ذا » كلمتين فهما مبتدأ وخبر ، والجملة التى بعدهما لا محل
لها صلة ، وإذا جعلتهما كلمة واحدة — بأن تجعل ذا زائدة أو تجعلها مركبة مع ما أو مع
من — فإذا قلت « ماذا فعلت » ، فإذا : اسم استفهام مفعول مقدم ، وإذا قلت « ماذا عندك »
فإذا : اسم استفهام مبتدأ ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه
ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأن الناظم نعت الصلة بكونها
مشتمة على عائد ، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن الناظم لم يتعرض للموصول
الحرفى هنا أصلاً ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول »

الموصلاتُ كُلُّهَا — حرفيةٌ كانت ، أو أُسميةٌ — يلزم أن يقع بعدها صلةٌ تبين معناها .

ويشترط في صلة الموصول الأُسميُّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفرداً مفرد ، وإن كان مذكراً فذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو : « جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ » وكذلك المثنى والمجموع ، نحو : « جَاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا » وَالَّذِينَ ضَرَبْتَهُنَّ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتَهَا ، وَالَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَاللَّاتِي ضَرَبْتَهُنَّ » .

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما ، وذلك نحو : « مَنْ ، وَمَا » إذا قصدتَ بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فنقول : « أُعْجِبْنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُفنى بهما .

* * *

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَتْهُ كُفَيْلٌ^(١)

= الاسماء ، ؟ وه يلزم ، فعل مضارع «بعد» بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشملة» الآتي «لائق» نعت للضمير «مشملة» نعت لصلة .

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله «جملة» مبتدأ ، وقوله «الذي» خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بحيد «كن» الكاف جارة لمحذوف تقديره : =

صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيأتي حكمها .

ويُشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون خبرية ^(١) ، الثاني : كونها خالية من معنى التعجب ^(٢) ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلام

= كقولك ، ومن : اسم موصول مبتدأ ، عندى ، عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه ، الذى ، خبر المبتدأ ، ابنه ، ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه ، وكفل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ابن ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسماع ، فن ذلك قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ السَّيِّ لَعْلَى — وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا — أَزُورُهَا
وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بئينة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكَ عَاشِقُ
وزعم الكسائى أن جملة ، لعل أزورها ، من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كازعم أن ، ما ، فى قول جميل ، وماذا ، اسم استفهام مبتدأ ، وذا ، اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعلى إلخ ، أو الصلة هى جملة أزورها ، وخبر لعل محذوف ، وماذا كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً .

(٢) اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبرية هى أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ، وذهب فريق إلى أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب =

قبلها ، واحترز بـ «الخبرية» من غيرها ، وهي الطلّبية والإنشائية ؛ فلا يجوز :
 «جاءني الذي أخبرني» خلافاً للكسائي ، ولا : «جاءني الذي ليته قائم» خلافاً
 لهشام ، واحترز بـ «خالية من معنى التعجب» من جملة التعجب ؛ فلا يجوز : «جاءني
 الذي ما أحسنه» وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز «بغير مفتوحة إلى كلام قبلها» من
 نحو : «جاءني الذي لكنته قائم» فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى ، نحو :
 «ما قد زيد لكنته قائم» .

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامّين ، والمعنى بالتام : أن يكون
 في الوصل به قائدة ، نحو : «جاء الذي عندك» ، والذي في الدار» والعاملُ فيها
 فعلٌ محذوف وجوباً ، والتقدير : «جاء الذي استقرَّ عندك» أو «الذي استقرَّ
 في الدار» فإن لم يكونا تامّين لم يجز الوصلُ بهما ؛ فلا قول : «جاء الذي بك»
 ولا «جاء الذي اليوم» .



وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ^(١)

= منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول
 وبيانها ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان ؛ ما هو غير ظاهر في نفسه ؟ فلما تنافيا لم يصح ربط
 أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : «فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه
 وإن قلنا إنها خبرية ، فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا
 إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام بما يخالف
 هذا التحقيق .

(١) «وصفة ، الوار للاستئناف ، صفة : خبر مقدم «صريحة» ، نعت لصفة
 «صلة» ، مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف ودأل، مضاف إليه «وكونها» ، كون : مبتدأ ، وهو
 من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم
 وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و«معرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من
 حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، ودال الأفعال، مضاف إليه «قل» ، فعل ماض ، وقاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف في بعض كتبه : وأعنى بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو : « الضارب » واسم المفعول نحو : « المضروب » والصفة المشبهة نحو : « الحسن الوجه » نخرج نحو : « القرشي » ، والأفضل ^(١) وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ؛ فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك ^(٢) .

وقد شدَّ وصل الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بمعرب الأفعال قل » ومنه قوله :

(١) أما خروج نحو « القرشي » ، فإنه ليس وصفاً ، وإنما هو مؤول بالوصف فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصحوا وقوعه نعتاً ، وأما خروج نحو « الأفضل » ، فلعدم مشابهته للفعل ، وسنوضحه ، وخرج أيضاً ماسمى به من الصفات كالصاحب والابطح والاجرع .

(٢) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل ال بالصفة المشبهة ؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لال ؛ فال الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لاموصولة . والسر في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لال أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث ، ولودل أحدهما على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لال ، بل تكون ال الداخلة عليه معرفة ، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق . وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لال ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل — وإن خالفته في المعنى — أفلمست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؟ وأجمعوا على أن أفعال التفضيل لا يكون صلة لال ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فإنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعال التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل .

٣٠ — ما أنتَ بِالْحَكَمِ التَّضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

٣٠ — هذا البيت للفردق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بني عذرة ، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفردق والاختل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ، فاعتم العذري أن قال :

فَحَيَّا إِلَهُهُ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أُخْطَلُ
وَجَدُّ الْفَرْدَقِ أَتَعَسَ بِهِ وَدَقَّ حَيَاشِيمُهُ الْجَنْدَلُ

و «أبو حزر» : كنية جرير ، و «أرغم أنفك» : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام — وهو التراب — و «الجد» الحظ والبخت ، وفي قوله «وجد الفردق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنباري ، وسنذكر في ذلك بحثاً في باب المبتدأ والخبر ، فأجابه الفردق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذي قبله قوله :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة : «الخنَى» — بزنة الفتى — هو الفحش ، و «الخطل» — بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة — هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» — بالتحريك — الذي يحكمه الخصمان كي يقضى بينهما ، ويفعل في خصوصتهما «الأصيل» ذر الحسب ، و «الجدل» شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أفضليتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكماً ؟ .

الإعراب : «ما» نافية ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «الحكم» الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية «الترضى» أل : موصول اسمي نعت للحكم ، مبني على السكون في محل جر «ترضى» فعل مضارع مبني للجهول «حكومته» حكومة : نائب فاعل لترضى ، و «حكومة مضاف والضمير مضاف إليه» والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قوله :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

== مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « رأى » مضاف إليه ، « والجدل » معطوف على رأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكومته » حيث أتى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ انْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَاقِيَتِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اهـ ، وروى البغدادى بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى

اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدتان ، وبنو قصي هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والالف واللام في كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون في محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى « دانت » دان : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « رقاب » فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « معد » مضاف إليه .

== الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هى هنا بمعنى كلمة . وأصلها « الذين » لحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بمعجب فى العربية ، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول :

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِيعِ فَأَبَانَ *

أراد « المنازل » لحذف حرفين لغير ترخيم . وهذا رثبة بقول :

* أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمَى *

أراد « الحمام » لحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والالف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شئ إلى ما نحن بصدده :

وَإِنَّ الَّذِي حَآنَتْ بِقَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة الذكور فى قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد « هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وخضتم كالذى خاضوا) أى كالذين خاضوا — وفى الآية تخريجان آخران ، أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصلة محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه — قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمْ : أَنْ أَجْلِبُوا ، أَلَانَا ، قَالُوا جَمِيعًا كُتْلُهُمْ : أَلَا فَا

فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول « ألا تركبون » لحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله « ألا فاركبوا » . وبمعنى العلماء يحمل الحروف التى تفتح بها بعض سور القرآن — نحو ألم ، حم ، ص — من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أنا الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترقيم .

قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا قياماً من ورطة للورقة فى ورطة أخرى أشد =

ومن الثانى قوله :

٣٢ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ

فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

* * *

= منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجات . ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التى ذكروها من الضرورات التى لا يسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التى تلونها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذى » موصول حرفى .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين .
اللغة : « المعه » يريد الذى معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة » بفتح السين ، وقد تكسر — اتسع ورفاهية ورغد .
المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : (لئن شكرتم لازيدنكم) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكراً » خبر لا يزال ، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة عن « أل » الموصولة بمعنى الذى ، وهى مجرورة المحل بعلی ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لال ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منهما فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » فى أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الواقع خبراً لهو « ذات » صفة لعيشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصلة « أل » ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف القياس .

= ومثل هذا البيت — فى وصل أل بالظرف شذوذاً — قول الآخر :

أَيُّ كَا ، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرُ انْحَذَفْ^(١)

يعنى أن «أيا» مثل «ما» فى أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — نحوه « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ » .

ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال : أحدها : أن تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : « يعجبني أيُّهم هو قائم » الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : « يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٍ » الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : « يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ » وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث ، نحو : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ ، ورأيت أيُّهم هو قائم » وصرحت بأيُّهم هو قائم » وكذلك : « أَيُّ قَائِمٍ ، وأياً قائم ، وأىَّ قائم » وكذا ، « أَيُّ هُوَ قَائِمٌ ، وأيا هو قائم ، وأىَّ هو قائم »

= وَغَيْرِنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمْرًا وَحُجْرًا بِالشَّقْرِ أَلَمَّا

يريد : الذين معه ، فاستعمل آل موصولة بمعنى الذين ، وهو أمر لا شىء فيه ، وأنى بصلتها ظرفاً ، وهو شاذ ، فإن آل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء ؛ وقال الكسائى فى هذا البيت : إن الشاعر يريد : معاً ، فزاد آل

(١) «أى» مبتدأ «كا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفة ، أعرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأكيد ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على «أى» ، «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم «تضف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على «أى» «وصدر» الواو واو الحال ، صدر : مبتدأ ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه ضمير ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضف العائد على «أى» انحدف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير : أى مثل ما — فى كونها موصولاً صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها فى حال كون صدر وصلها ضميراً محذوفاً .

الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلة ، نحو : « يعجبني أيهم قائم » ففي هذه الحالة تُبنى على الضم ؛ فتقول : « يعجبني أيهم قائم » ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم » وعليه قوله تعالى : (ثُمَّ كَذَّبَ عَنْ مِّنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقول الشاعر :

٣٣ — إذا ما لقيت بني مالك
فسلم على أيهم أفضل

٣٣ — هذا البيت ينسب لغسان بن ولة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان — وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب — أنه أنشد ، وذكر البيت .

الإعراب : « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « ما ، زائدة « لقيت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا ، لإيها ، وهي جملة الشرط « بنى ، مفعول به للتى ، وبنى مضاف و « مالك ، مضاف إليه « فسلم ، الفاء داخلة في جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على ، حرف جر « أيهم ، يروى بضم « أى ، وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة . وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ، هو أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو أى .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنياً على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذى قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيدييه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتى موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظا ، والثانى : أن يكون صدر صلتها محذوفا ، فإذا لم تكن مضافة أصلا ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها ؛ فإنها تكون معربة ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيديويه - إلى أن أيا لايجب موصولة ، بل هى إما شرطية =

وهذا مستفاد من قوله : « وأُعْرِبْتَ ما لم تُضَفْ — إلى آخر البيت » أى : وأُعْرِبْتَ أى إذا لم تُضَفْ فى حالة حذف صَدْرِ الصلة ؛ فدَخَلَ فى هذه الأحوال الثلاثة السابقة ، وهى ما إذا أُضِيفَتْ وَذُكِرَ صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالة الرابعة ، وهى : ما إذا أُضِيفَتْ وحذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذ .

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وفى ذَا الْحَذَفِ أَيْ غَيْرَ أَى يَقْتَنِى ^(١)
 إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذَفُ نَزْرٌ ، وَأَبْوَا أَنْ يُخْتَزَلَ ^(٢)

= ولما استفهامية . لا تخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى الأحوال كلها ؛ أُضِيفَتْ أو لم تُضَفْ . حذف صدر صلتها أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أعرب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ، والجملة من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقاً » حال من مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أياً مطلقاً « وفى ذا » جار ومجرور متعلق بقوله « يقتنى » ، الآتى « الحذف » بدل من اسم الإشارة ، أو علم بيان عليه ، أو نعت له « أياً » مفعول به لقوله « يقتنى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « أى » مضاف إليه « يقتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتنى ويتبع أياً فى جواز حذف صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويلة

(٢) « إن » شرطية « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « وصل » نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستطل وصل =

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمَلٍ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلٍ^(١)

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ : كَمَنْ تَزَجُّوْهُبَ^(٢)

يعنى أن بعض العرب أعرب « أيا » مطاقاً ، أى : وإِن أضيفت وحذف

= فغير أى يقتضى أياً « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يستطاع » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، وجملة فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة في جواب الشرط والحذف : مبتدأ « نزر » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » مصدرية « يتخزل » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم . وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف « الباقي » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل » نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير » خبر المبتدأ « منجلى » خبر ثان ، أو نعت للخبر .

(٢) « في عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق « متصل » نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد « بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كن » الكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن . اسم موصول مبتدأ « تزجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير : كن تزجوه ، والجملة لاجل لها صلة « يهب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

صَدْرُ صَلَاتِهَا ؛ فيقول : « يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، وَهَمَرْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ »
وَقَدْ قُرِئَ . (ثُمَّ لِلنَّزْعِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بِالنَّصْبِ ، وَرَوَى * فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ
أَفْضَلُ * [٣٣] بِالْجَرِّ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَفِي ذَا الْحَذْفِ — إِلَى آخِرِهِ » إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُحْذَفُ فِيهَا الْعَائِدُ
عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَهُوَ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ، أَوْ غَيْرَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا لَمْ يَحْذَفْ ،
إِلَّا إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً وَخَبْرَهُ مَفْرُودٌ [نَحْوُ : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) وَأَيُّهُمْ أَشَدُّ] ؛
فَلَا تَقُولُ : « جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامَ » وَلَا « اللَّذَانِ ضَرَبَ » ؛ لِرَفْعِ الْأَوَّلِ بِالْفَاعِلِيَّةِ
وَالثَّانِي بِالنِّيَابَةِ ، بَلْ يَقَالُ : « قَامَا ، وَضَرَبَا » وَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ فَيَحْذَفُ مَعَ « أَيْ » وَإِنْ
لَمْ تَطُلِ الصَّلَاةُ ، كَمَا تَقْدُمُ مِنْ قَوْلِكَ : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ » وَنَحْوِهِ ، وَلَا يُحْذَفُ
صَدْرُ الصَّلَاةِ مَعَ غَيْرِ « أَيْ » إِلَّا إِذَا طَالَتِ الصَّلَاةُ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ
زَيْدًا » فَيَجُوزُ حَذْفُ « هُوَ » فَتَقُولُ « جَاءَ الَّذِي ضَارِبٌ زَيْدًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ « مَا أَنَا
بِالَّذِي قَاتِلٌ لَكَ سُوءًا » التَّقْدِيرُ « بِالَّذِي هُوَ قَاتِلٌ لَكَ سُوءًا » فَإِنْ لَمْ تَطُلِ الصَّلَاةُ
فَالْحَذْفُ قَلِيلٌ ، وَأَجَاذَهُ الْكُوفِيُّونَ قِيَاسًا ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ » التَّقْدِيرُ « جَاءَ
الَّذِي هُوَ قَائِمٌ » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ ، وَالتَّقْدِيرُ
« هُوَ أَحْسَنُ » (١) .

(١) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْعَائِدِ الْمَرْفُوعِ بِالْإِبْتِدَاءِ مُطْلَقًا ، أَيْ سِوَاهُ
أَنَّ كَانَ الْمَوْصُولَ أَيْ أَمْ غَيْرَهُ ، وَسِوَاهُ أَطَالَتِ الصَّلَاةُ أَمْ لَمْ تَطُلْ ، وَذَهَبَ الْبَحْرِيُّونَ إِلَى جَوَازِ
حَذْفِ هَذَا الْعَائِدِ إِذَا كَانَ الْمَوْصُولُ أَيْ مُطْلَقًا ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ غَيْرَ أَيْ لَمْ يَجِزُوا الْحَذْفَ
إِلَّا بِشَرْطِ طَوْلِ الصَّلَاةِ ؛ فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ مَنْحَمَرٌّ قِيَمًا إِذَا لَمْ تَطُلِ الصَّلَاةُ وَكَانَ الْمَوْصُولُ
غَيْرَ أَيْ ، فَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاسْتَدَلُّوا بِالسَّمَاعِ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ : (تَمَامًا عَلَى
الَّذِي أَحْسَنَ) قَالُوا : التَّقْدِيرُ عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ
السَّمَاكِ : (إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا) قَالُوا : التَّقْدِيرُ : مِثْلًا
الَّذِي هُوَ بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وقد جوزوا في « لا سِيَمًا زَيْدٌ » إذا رُفِعَ زَيْدٌ : أن تكون « ما » موصولةً ، وزيد : خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « لاسِيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ » تحذف العائد الذي هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً ؛ فهذا موضع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير « أَى » وجوباً ولم تَطُلِ الصلة ، وهو مَقِيسٌ وليس بشاذ^(١) .

= لا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ ؛ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نُفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَ
قالوا : التقدير لا تنو إلا الذي هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحْدِ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه ، ومن ذلك قول عدى ابن زيد العبّادى :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَسَنِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا
قالوا : ماموصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكره ، فن ذلك أن « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبوة خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها خبر ؛ والجملة فى محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجزئ لك هنا بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لاسيما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيما الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما فى قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَمًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسيما » نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجر فتخريجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ما » زائدة ، وسى مضاف ، و « يوم » مضاف =

= إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سى » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني ، أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها ، و « ما » موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليه . و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح ،

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوماً بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « و « يوم » تمييز لها .

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ؛ فن جعل النصب على المفعولية أجازة كما أجاز في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سى » .

والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لا سى » لا يتمتع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله : « وَأَبْوَا أَنْ يُحْتَزَلَ » • إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لَوْ صَلَّيْ مُكْمِلٍ » إِلَى أَنَّ شَرْطَ حَذْفِ صَدْرِ الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَكُونَ مَا بَعْدَهُ صَالِحًا لِأَنْ يَكُونَ صَلَةً ، كَمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » أَوْ « هُوَ يَنْطَلِقُ » أَوْ ظَرْفٌ ، أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، تَأْمَانٌ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ » أَوْ « هُوَ فِي الدَّارِ » ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَاةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » تَعْنِي : « الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَتِمُّ دُونَهُ ، فَلَا يُدْرَى أَحْذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ « أَيْ » وَغَيْرِهَا ؛ فَلَا تَقُولُ فِي : « يَعْجَبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُومُ » : « يَعْجَبُنِي أَيُّهُمْ يَقُومُ » لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَذْفُ ، وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً ، يَلِ الضَّابِطُ أَنَّهُ مَتَى احْتَمَلَ الْكَلَامُ الْحَذْفَ وَعَدَمَهُ لَمْ يَحْزَ حَذْفُ الْمَائِدِ ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ ضَمِيرٌ — غَيْرَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْحَذُوفِ — صَالِحٌ لِعَوْدِهِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي ضَرَبَتْهُ فِي دَارِهِ » ؛ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَاءِ مِنْ ضَرَبَتْهُ ؛ فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ فِي دَارِهِ » لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَذُوفُ .

وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ مَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِنَ الْإِبْهَامِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ مَتَى صَلَّحَ مَا بَعْدَ الضَّمِيرِ لِأَنْ يَكُونَ صَلَةً لَا يَحْذِفُ ، سِوَاءَ أَكَانَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا ، وَسِوَاءَ أَكَانَ الْمَوْصُولُ أَيْثًا أَمْ غَيْرَهَا ، بَلْ رُبَّمَا يَشْعُرُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ بِأَنَّ الْحُكْمَ مُخْصِصًا بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ، وَبَغَيْرِ أَيْ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي ذَلِكَ ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ لَا يُحْذَفُ مَعَ « أَيْ » وَلَا مَعَ غَيْرِهَا مَتَى صَلَّحَ مَا بَعْدَهَا لِأَنْ يَكُونَ صَلَةً كَمَا تَقْدَمُ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَيَعْجَبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » وَكَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي ضَرَبَتْهُ فِي دَارِهِ ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ » ، وَ « يَعْجَبُنِي أَيُّهُمْ ضَرَبَتْهُ فِي دَارِهِ ، وَمَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ » .

وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره » إلى العائد المنصوب .
وشرط جواز حذفه أن يكون : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو :
« جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ » .

فيجوز حذفُ الماءِ من « ضربه » فتقول « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً)
التقدير « خَلَقْتُهُ ، وَبَعَثْتُهُ » (١) .

وكذلك يجوز حذفُ الماءِ من « مُعْطِيكَهُ » ؛ فتقول « الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ »
ومنه قوله :

٣٤ — مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدُهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ
تقديره : الذي الله مُوَلِّيكُهُ فَضْلٌ ، لحذف الماء .

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب
بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين ؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة
استعماله في الفصح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأَبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأَصْرَفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي
وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أصرف عن وجهي الذي كنت أرتيه ، وأنسى الذي أعددت ، لحذف
العائد المنصوب بأرْتِي وبأعددت . وكل منهما فعل تام منصرف .

٣٤ — هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين ،

اللغة : « مولىك » اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاه إياه فضل ، إحسان .

المعنى : الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاءتك من عنده من غير =

== أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول للمولى ، وله مفعول ثانى محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليسك ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فاحمدنه » الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق باحمد « فها » الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديره لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مبهمة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليسك ، أى : الشيء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك ،

واعلم أنه يشترط فى حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لآل فإن كان الوصف صلة لآل كان الحذف شاذاً ، كما فى قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفْزَهُ الْهُوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، لحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لآل ، ومثله قول الآخر :

فِي الْمَقْبِيبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أُمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له الكلام .

ولأنما يمتنع حذف المنصوب بصلة آل إذا كان هذا المنصوب عائداً على آل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية آل ؛ فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفُهُ من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلاً^(١) لم يحذف الحذف ، نحو « جاء الذى إِيَّاهُ ضَرَبْتُ » فلا يجوز حذفُ « إِيَّاهُ » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو : « جاء الذى إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوداً عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاهُ ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه . ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إِيَّاهُ ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاهُ » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائى ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائى لحسب ، فانعكس المعنى بالنسبة للجائى ، ولم يدل شيء بالنظر لغير الجائى .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

* مَا اللهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَأُحْمَدُهُ بِهِ *

فأى التقدير يجوز أن يكون « ما الله مؤلِّيك » ، ويجوز أن يكون « ما الله مؤلِّيك إِيَّاهُ » ، وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، وما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فاكبين بما آتاهم ربهم) فإنه يجوز أن يكون التقدير « بالذى آتاهم ربهم » ، وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إِيَّاهُ ربهم » ، والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى ، (وما رزقناهم ينفقون) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم » ، كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إِيَّاهُ » .

الهاء ^(١) ، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص ، نحو :
« جاء الذي كأنه زيدٌ » .

* * *

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى ^(٢)
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ « مَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ » ^(٣)

(١) إنما قال الشارح « فلا يجوز حذف الهاء » إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي ، على حذف قول كثير :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِعَدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْعَزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل ، الذين كنتم تزعمونهم شركائي ، لم يكن من هذا النوع .

(٢) « كذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « حذف » مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « بوصف » جار ومجرور متعلق بقوله « خفض » الآتي « خفضاً » خفض : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كَأَنْتَ » الكاف جارة لقول محذوف : أي كقولك ، أنت : مبتدأ « قاض » خبر المبتدأ ، بعد « ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و « أمر » مضاف إليه ، من قضى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أي : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشير إلى قوله تعالى .
(فاقض ما أنت قاض) كما قال الشارح .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، الذي ، اسم موصول مبتدأ مؤخر « جر » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الذي » والجملة لا محل لها صلة « بما » جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : « جاء الذي أنا ضاربُهُ : الآن ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذي أنا ضاربُهُ ، يُحذفِ الماء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف ، نحو : « جاء الذي أنا غلامُهُ ، أو أنا مضروبُهُ ، أو أنا ضاربُهُ أمس » وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : (فَاَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) التقدير « ما أنت قاضِيهِ » فحذفت الماء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثل عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرفٌ مثله : لَفْظًا ومعنى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : « مررتُ بالذي مررتَ به ، أو أنتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الماء ؛ فتقول : « مررتُ بالذي مررتَ » قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : « مررت بالذي أنتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قوله :

== الموصول ، مفعول مقدم لجر الآتي « جر » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على « ما » ، والجملة لا محل لها صلة « كَر » ، الكاف جارة لقول محذوف ، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأنَّ كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالذي » جار ومجرور متعلق بمر السابق « مررت » ، فعل ماضٍ وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره « به » ، وقوله : « فهو بر » الفاء واقعة في جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ - وَقَدْ كُنْتَ تُخْشِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقِيقَةً
فَبُحَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَاخٌ

أى : أنت باخ به .

٣٥ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من

كلية مطلق :

طَرِبْتَ وَهَاجَتَكَ الطَّبَاءَ السَّوَاحِجُ غَدَاةَ غَدَتٍ مِنْهَا سَنِيجٌ وَبَارِحٌ
تَفَاكَتُ بِي الْأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا يَزْنِدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحٌ
اللفظة : « طربت » الطرب : خفة تعريك من سرور أو حزن « هاجتك » أثارت همك ؛
وبعثت شوقك « الطباء » جمع ظبي « السواحج » جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك
ميسره من ظبي أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح « بارح » هو ضد السانح ، وهو
ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه
لتخرج منه النار « حقبة » - بكسر فسكون - فى الأصل تطلق على ثمانين عاما ، وقد أراد
بها المدة الطويلة « فبح » أمر من « باح بالامر يباح به » : أى أعلنه وأظهره « لان » أى
الآن ، لحذف همزة الوصل والهمزة التى بعدم اللام ، ثم فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل :
بل هى لغة فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

الآنَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى تَمِيرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَدَابًا
وقول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ أَرِثْ لَانَ وَصْنَاكَ أُمٌ جَدِيدُ ؟
وقول أشجع السلى :

الآنَ اسْتَرْحَنَّا وَاسْتَرْاحَتْ رِكَابُنَا وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَحْتَدِي
وروى الأعمى بيت الشاهد هكذا :

نَعَزَيْتَ عَنْ ذِكْرِى سُمَيَّةَ حَقِيقَةً فَبُحَّ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَاخٌ

وأنشده الأحمش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنترة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء =

فإن اختلف الحرفان لم يحز الحذف ، نحو : « مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ »
 فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز
 حَذْفُ « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالتصاق
 والداخله على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يحز الحذف أيضاً ، نحو :
 « مَرَرْتُ بِالَّذِي قَرَحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذي جرَّ بما الموصول جرَّ » أى
 كذلك يُحذف الضميرُ الذي جرَّ مثل ما جرَّ الموصولُ به ^(١) ، نحو : « مَرَرْتُ

= المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « تخفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخفى وفاعله خبر « كان » في محل نصب « حب » مفعول به
 لتخفى ، وحب مضاف و « سمراء » مضاف إليه « حقبة » ظرف زمان متعلق بتخفى « فبح »
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لأن » ظرف زمان متعلق ببح
 « بالذي » جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بائع » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها
 صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ؛ وتقدير الكلام : قبج الآن بالذي أنت
 بائع به .

الشاهد فيه : قوله « بالذي أنت بائع » حيث استساغ الشاعر حذف العائد على
 الموصول من جملة الصلة ، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول — وهو الباء —
 والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة : الأول « بح » والثاني « بائع » ومعنى :
 لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذي
 جر العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إِنْ تُغْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفْسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَطْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا
 لَا تَرَكَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءَ يَعْصِرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ =

بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهَوَّ بِرٍ أَيْ : «الذي مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها^(١).

* * *

== ففى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالامر الذى عنيت » فإن التقدير فيه : بالامر الذى عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذى جر ذلك العائد .

وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله « إلى الامر الذى ركنت » فإن تقدير الكلام : إلى الامر الذى ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف — وهو الامر — مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذى جربه ذلك العائد .

* * *

(١) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخيرها عن الموصول ، وأن تتصل به . أما تأخيرها عنه فلائها كالجزم المتم له ، ومن شأنه الجزء المتم أن يقع بعد ما له التمام ، وعلى ذلك يجب ألا يتقدم على الموصول ، لاهى ولا شىء من متعلقاتها ، ولهذا قدر النجاة فى قوله تعالى (وكانوا فيه من الزاهدين) أن « فيه » متعلق بمحذوف تدل عليه صلة ال ، وتقدير الكلام : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، لئلا يتقدم معمول صلة آل عليها . وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته : جملة القسم ، وجملة النداء ، والجملة الاعتراضية ، فنال الأولى قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ - يُمْرِفُ مَالِكَ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ
ومثال الثانية قول الفرزدق :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَأْذِئْبُ - يَصْطَحِبَانِ
ومثال الثالثة قول الشاعر :

وَأِنِّ لَرَّاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الْبَتِي أَعْلَى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

إذا جعلت جملة « أرورها » صلة التى ، وجملة « لعل » ومعمولها لا محل لها معترضة بين الموصول والصلة .

المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَنَّ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ،

فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلُ فِيهِ : « النَّمَطُ » (١)

اختلاف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل : المَعْرِفُ هو « أل » ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالهمزة عند الخليل همزة قطع ، وعند سيبويه همزة وصل اجْتَلَبْتَ للنطق بالساكن (٢) .

(١) « أل » مبتدأ ، حرف ، خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و « تعريف » مضاف إليه « أو » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف فقط ، الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب — أى كاف — حال من « اللام » ، وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف ود قطع ، على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته ، وتقدير الكلام : إذا عرفت ذلك فاتته ، وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله « نمط » مبتدأ « عرفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع نعت لنمط . قل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به لقل ، لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذفت أداته ، وجملة « قل » جواب الشرط حذفت منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفت قل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تسكف لا داعي له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي « أل » برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، والجواب عنده —

والألف واللام المَعْرِفَةُ تكون للعهد^(١) ، كقولك : « لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ » وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاسْتَفْرَاقِ الْجِنْسِ^(٢) ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِكَفٍ خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلُّ » ولتعريف الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البُسط ، والجمع أنمَاطٌ — مثل سَبَبٌ وأسباب — والنمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهري .

* * *

وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا : كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِ^(١)
وَلَاضْطِرَارٍ : كَكَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ،
كَذَا « وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ » التَّسْرِي^(٢)

== أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذى اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن ، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تتحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون بما لا نظير له في العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجيء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » ، حرف تقليل « تزداد » ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى « آل » ، « لازما » ، حال من مصدر الفعل السابق . وتقديره : تزداد حال كون الزيد لازماً ، وقيل : هو مفعول مطلق ، وهو وصف لمصدر محذوف : أى زيدا لازماً ، وانكر هذا ابن هشام على المعربين « كالات » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كان كالات « والآن » ، والذين ، ثم اللات ، معطوفات على اللات .
(٢) « لا اضطرار » ، جار ومجرور متعلق ب« تزداد » كبنات ، الكاف جارة لقول محذوف ==

(٢١)

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهى — فى زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مثَّلَ الزائدة اللازمة بـ « اللات » ^(١) وهو اسم صَمٌّ كان بمكة ، وبـ « الآن » وهو ظرف زمان مبنى على الفتح ^(٢) ، واختلف فى الألف واللام الداخلة عليه ؛

وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر ، أى : وذلك كائن كقولك إلخ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً ، طبت ، فعل وفاعل « النفس » ، تمييز « يا » ، حرف نداء ، قيس ، منادى مبنى على الضم فى محل نصب « السرى » ، نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك : « طبت النفس يا قيس » ، كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « آل » ، وضحه لمناه العلوى ، سواء أ كان مرتجلاً أم كان منقولاً ؛ فثال المرتجل من الأعلام التى فيها « آل » ، وقد قارنت وضحه : السؤال ، وهو اسم شاعر جاهلى مشهور يضرب به المثل فى الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التى فيها « آل » ، وقد قارنت وضحه للعالية أيضاً : العزى ، وهو فى الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، ثم سُمى به صنم أو شجرة كانت غطفاً تعبد بها ، ومنه اللات ؛ وهو فى الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته ؛ ثم سُمى به صنم ؛ وأصله بتثديد التاء ؛ فلما سُمى به خففت تاءه ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها ، ومنه « اليسع » ، فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سُمى به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » ، مبنى على الفتح ؛ ثم اختلفوا فى سبب بناءه ، فذهب قوم إلى أن علة بناءه تضمنه معنى « آل » ، الحضورية ؛ وهذا الرأى هو الذى نقله النحارج عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن « آل » ، الموجودة فيه زائدة ؛ وبناءؤه لتضمنه معنى « آل » ، أخرى غير موجودة ؛ ونظير ذلك بناء « الأمس » ، فى قول نصيب بن رباح ؛

وإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ

بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَقْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه فى هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « آل » . غير الموجودة فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : « مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومثّل — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللات » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبنى على أنَّ تعريف الموصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذي » فإن لم تكن فيه قَبْلِيَّتِهَا نحو : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أَيْآ » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعَرَّفَةً ، كما حذفت من قولهم : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السَّلام عليكم » .

(١)

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة — اضطراراً — على العلم ، كقولهم في : « بَنَاتِ أُورَ » علم لضرب من السكَّامَةِ « بنات الأوبر » ومثله قوله :

== عجيب منهم ؛ لأنهم ألفوا الموجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بن « الآن » لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بن « الآن » لاسمه بالحرف شهاً جودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فنأوه على هذا لتضمنه معنى كان حته أن يؤدي بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : « وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندي ، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة » اهـ .

٣٦ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٣٦ - هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوها لها قائلًا ، ومن استشهد به أبو زيد في النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ؛ ومثله - في حذف اللام ولا يصال الفعل إلى ما كان مجروراً - قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (ييغونها عوجا) و (القمر قدرناه منازل) « أكموا » جمع كم - بزنه فلس - ويجمع الكم على كمأة ، أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من الزاء وهي في جمعه ؛ على عكس تمرة وتمر ، وهذا من نوادر اللغة ، « وعساقلا » جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، لحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح ، لحذفت الياء ، ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل - بزنة جعفر - و « بنات الأوبن » كمأة صغار مرغبة كلون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينوري : بنات أوبر كمأة كأمثال الحمى صغار ، وهي رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومنعول أول « أكموا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف على قوله « أكموا » « ولقد » الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسمة ، و « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومنعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور بمن ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة رديء ، والعلم لا تدخله « أل » ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما جيتنذ العلية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الرازي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أوبر » فريدت الألف واللام ، وزعم الميرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :
(٢٠)

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا
صَدَدْتَ ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

حيث دخلت أن مع تمييز
اضطراراً وهو زائد
من الزيادة

= (وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم ، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي)
وقول آخر :

يَا كَيْتَ أُمِّ الْعَمْرِو كَأَنْتِ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشَقَى عَلَى الرَّكَابِ
قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيويه أن عرساً من ابن عرس
قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل ، اهـ كلام الأصمعي .

٣٧ — البيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي — نقلاً عن بعضهم — أنه
مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن فيس بن خالد اليشكري . وهو المذكور
في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلاذنا » أي : ثباتنا
في الحرب وشدة وقع سيفونا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رصيت
« عمرو » كان صديقاً حياً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم ، ورضى من الغنيمة
بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل ،

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى »
هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل
« وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ورجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت »
فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة « صددت »
« النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لا محل
لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق ب « صددت » ، أو بطبت على
أنه ضمته معنى تسليت .

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ؛ فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى » .

* * *

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا^(١)

= الشاهد فيه : قوله « طابت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز — الذى يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك التخريج جار على مذهب البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتميز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى .

ومن هذا النوع ال الداخلة على الحال ، كما في قولهم « ادخلوا الأول فالأول » ، فإن « أل » فيه زائدة ، لأن الحال يجب أن يكون نكرة .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخل الآتى « دخلاً » دخل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أل ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار ومجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتى « نقلاً » نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول ،

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالتُّعْمَانِ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانٌ^(١)

ذكر المصنف — فيما تقدم — أن الألف واللام تكون مُعَرَّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يَصْلُحُ دخول «أل» عليه، كقولك في «حَسَنٍ»: «أَلْحَسَنُ» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مَصْدَرٍ، كقولك في «فَضْلٍ»: «الْفَضْلُ» وعلى المنقول من اسم جنسٍ غير مصدرٍ، كقولك في «نُعمان»: «التُّعْمَانُ» وهو في الأصل من أسماء الدم^(٢)؛ فيجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنة نُقْلًا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَت عنه من صفة، أو ما في معناها.

(١) «كالفضل، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالفضل» والحارث والنعمان، «مطوفان على الفضل» فذكر، مبتدأ، وذكر مضاف و «ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه، الواو حرف عطف، حذف: مطوف على المبتدأ. وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان، خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(٢) هنا شيان: الأول أن الذي تلحقه حين تدخل «أل»، على نعمان هو وصف الحرمة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً؛ لأن الحرمة لازمة للدم «والثاني، أن الناظم في كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثلة الاسم الذي قارنت «أل»، وضعه كالكلمات والعزى والسموأل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تزايد لازماً، وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل»، بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان، والخطب في هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب سميت «النعمان» أحياناً مقروناً بأل، فيكون من النوع الأول، وسميت أحياناً أخرى «نعمان» بدون أل، فيكون من النوع الثاني.

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة^(١) ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلا بمعناه
أثبتت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما سمي
به للتفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحترث ، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف
به في الجملة ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علماً لم تدخل
الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخل الألف واللام أفاد
معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فابستا بزائدتين ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس
حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات ينزل
على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا أُمحِ الأصل جيء بالألف واللام ، وإن
لم يُلحَ لم يؤت بهما .

وقد يصيرُ علماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً أل كالعقبة^(٢)
وحذف أل ذي — إن تنادٍ أو تُصف —
أوجب ، وفي غـيرهما قد تنحذف^(٣)

(١) الأمثلة التي ذكرها الناظم ثلاثة ، أحدها يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة
وهو « الفضل » ، لأنه في الأصل مصدر ، ولا دلالة له إلا على الحدث ، وهو الوصف ، والثاني
يدل عليه بدلالة التضمن وهو « الحارث » ، لأنه اسم فاعل يدل على الذات والوصف ،
وثالثها يدل على الوصف بدلالة الالتزام وهو «النعمان» فإنه موضوع للدم والحرمة لازمة له .
(٢) « وقد ، الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل « يصير » فعل مضارع ناقص
« علماً » خبر يصير مقدم على اسمه « بالغلبة » جار ومجرور متعلق بـ « يصير » اسم يصير
مؤخر عن خبره « أو مصحوب » ، أو : حرف عطف ، مصحوب : معطوف على مضاف ،
ومصحوب مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالعقبة .

(٣) « وحذف ، الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب » ،
الآتي ، وحذف مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذي » اسم إشارة نعت لـ آل
« إن » شرطية « تناد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « تضاف » معطوف على « تناد » مجزوم بالسكون ، =

من أقسام الألف واللام أنها تكون للعَلَّة ، نحو : « المَدِينَةُ » ، و « الكِتَابُ » ، فإنَّ حَقَّهُمَا الصَّدَقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المَدِينَةُ » على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الكِتَابُ » على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أُطِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو : « يا صَئِقُ » في الصَّيْقِ ^(١) ، و « هذه مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقد تُحذف في غيرهما شذوذاً ، سُمِعَ من كلامهم : « هَذَا عَيْتُوقُ طَالِمَا » ^(٢) ، والأصل العَيْتُوقُ ^(٢) ، وهو أَسْمُ نَجْمٍ .

وقد يكون العلم بالعَلَّة أيضاً مضافاً : كَابْنِ عُمَرَ ، وَاِبْنِ عَبَّاسٍ ، وَاِبْنِ مَسْعُودٍ ؛

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوجب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية — ضرورة « وفي » الواو حرف عطف ، في : حرف جر « غيرهما » غير : مجرور بني ، وغير مضاف والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بـتُحذف الآتي « قد » حرف تقليل « تُحذف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « أل » وتقدير البيت : إن تناد أو تضاف فأوجب حذف أل هذه ، وقد تُحذف أل في غير النداء والإضافة .

(١) الصَّيْقُ — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة ، فعصفت الريح التراب في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصَّيْقُ .

(٢) العَيْتُوقُ — في أصل الوضع — كله على زنة فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، وخمسوا به نجماً كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلو . الثريا والعَيْتُوقُ يحول بينه وبين إدراكها ،

فإنه غائب على العبادلة^(١) دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقه الصديق عليهم ،
 لكن غاب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أطلق « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبد الله ،
 وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ؛
 لا في نداء ، ولا في غيره ، نحو : « يا ابن عمر » .

* * *

(١) العبادلة : جمع عبدل ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله
 « عبد » فزيدت لام في آخره ، كما زيدت في « زيد » حتى صار زيدلا ، والثاني أن يكونوا
 قد نحتوه من « عبد الله » فاللام هي لام لفظ الجلالة ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا :
 عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرئ القيس ، وقالوا :
 حمدلة ، من الحمد لله ، وسبحله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداك ،
 وطلبة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشياء لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبي ربيعة ، لجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت :
 لَقَدْ بَسَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيمِهَا فَيَا حَبْدَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبْسَلُ
 وللكثرة ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فنقول « مشأل »
 مشألة ، إذا قال : ما شاء الله ، ونقول « سبهر سبهرة » ، إذا قال : سبحان ربى ، ونقول
 « نعمصر نعمصة » ، إذا قال : نعم صباحك ، ونقول « نعمس نعمسة » ، إذا قال : نعم مساؤك ،
 وهكذا .

وقد ائى العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ما سمع منه عن العرب وهو من
 تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس
 التصريف (ص ٢٢ طبعة ثانية)

وقد قال ابن مالك فى التسهيل (ص ٧٠) « وقد بينى من جزئى المركب فطل (يريد
 اسماً على مثال جعفر) بقاء كل منهما وعينه ، فإن اعتلت عين الثانى كل البناء بلامه أو بلام
 الأول ، ولسب إليه ، اه ، فظاهر كلامه هذا يدل على أنه قياسى عنده .

ومن منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول « وهذا الحكم لا يطرد . وإنما يقال
 منه ما قاله العرب ، اه ، ونرى لك ألا تأخذ بهذا الرأى .

الابتداء

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَبْرٌ ، إِنْ قُلْتَ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ » (١)
 وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي « أَسَارِ ذَانِ » (٢)
 وَقِسْ ، وَكَاسْتَفْهَامِ الثَّنَى ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ « فَأَنْزِ أَوَّلُو الرِّشْدِ » (٣)

(١) « مبتدأ ، خبر مقدم « زيد ، مبتدأ مؤخر » وعاذر ، الواو عاطفة ، وعاذر : مبتدأ « خبر » خبر المبتدأ « إن ، شرطية » قلت ، قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل « زيد ، مبتدأ » عاذر ، خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم فاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول « من ، اسم موصول مفعول به لعاذر » اعتذر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) « وأول ، مبتدأ ، خبره ، والثاني ، مبتدأ ، فاعل ، خبر » أغنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة في محل رفع صفة لفاعل « في ، حرف جر ، ويجروره قول محذوف « أسار ، الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و « ذان ، فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك : أسار ذان .

(٣) « وقس ، الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومفعوله محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه » وكاستفهام ، الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الثني » مبتدأ مؤخر « وقد ، الواو حرف عطف ، قد : حرف تقليل « يجوز ، فعل مضارع » نحو ، فاعل يجوز « فأنز ، مبتدأ « أولو ، فاعل بفأنز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و « الرشد ، مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فأنز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي .

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر ؛ فمثال الأول « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرٍ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذَكَّرُ في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتمر : مفعول لعاذر ، ومثال الثاني « أَسَارِ ذَانِ » فالهمزة : للاستفهام ، وسَارِ : مبتدأ ، وذان : فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر ، ويُقَاسُ على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام ، أو نقي — نحو : أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَاتِمُ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش — ورفَعَ^(١) فاعلاً ظاهراً ، كما مثل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « أَقَاتِمُ أَنْتَمَا » وتم الكلام به^(٢) ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ ، نحو : « أَقَاتِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَاتِمُ : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقايم ، ولا يجوز أن يكون « قَاتِمُ » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أَقَاتِمُ أَبَوَاهُ » فتم الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال في « مَا زَيْدٌ قَاتِمٌ وَلَا قَاعِدٌ » : إن « قَاعِدٌ » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافاً^(٣) ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ، أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسٌ

(١) « ورفَعَ » هذا الفعل معطوف بالواو على « اعتمد » في قوله « وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نقي » وكذلك قوله « وتم الكلام به » ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نقي — عند البصريين — والثاني أن يكون مرفوعاً اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور .

(٢) سنبسط القول في هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

العمران^(١) ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مثل ، أو بالفعل كقولك : « لَيْسَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فليس : فعل ماضٍ ناقص ، وقائم : اسم ، والزيدان : فاعل سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس ، وتقول : « غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ » فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فمومل « غَيْرُ قَائِمِ » مُعَامَلَةٌ « مَا قَائِمٌ » ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطْرِحْ

اللَّهُمَّ ، وَلَا تَقْتَرِزْ بِعَارِضٍ سَلَمَ

(١) وكيف ، اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من « العمران » ، الآتي و « جالس » ، مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « العمران » ، فاعل يجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مشئ .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » ، اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة « اطرح » ، — بتشديد الطاء — أى : اترك « سلم » ، بكسر السين أو فتحها — أى صلح وموادة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركز إلى الغفلة ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة ، وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد .

الإعراب : « غير » ، مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » ، مضاف إليه « عداك » ، عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللهم » ، مفعول به لا طرح « ولا الواو عاطفة ، لا : ناهية « وتغترز » ، فعل مضارع =

فغيرُ : مبتدأ ؛ ولاءٍ : مخفوض بالإضافة ، وعداكَ : فاعل بلاءٍ سدَّ مسدَّ خبر
غير ؛ ومثله قوله :

٣٩ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

= مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
« بعارض » جار ومجرور متعلق بتغترر ، وعارض مضاف ، و « سلم » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « غير لاء عداك » حيث استغنى بفاعل « لاء » عن خبر المبتدأ وهو
غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفي ؛ فكأنه « ما » في قولك « ما قائم محمد »
فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، ولل كلام بقية
تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد .

٣٩ — البيت لأبي نواس — الحسن بن هاني بن عبد الأول ، الحكيم — وهو ليس
من يستشهد بكلامه ، وإنما أوردته الشارح مثالا للسألة ، ولهذا قال « ومثله قوله » وبعد هذا
البيت الممثل به بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ قَتَّى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ،
وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول — مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ،
والمحلول ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والخلف — ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف في بيان
الاستشهاد ما أُلجأ إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان
تأتي من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار
ومجرور متعلق بـ « مأسوف » ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقض » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » ، والجملة من ينقض وفاعله في محل
جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقض
« والحزن » الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على الهم . =

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخنوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابة مناب الفاعل ، وقد سدَّ سدَّ مسدَّ خبر غير .

وقد سأل أبو الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك في إعرابه .

ومذهبُ البصريين — إلا الأخفش — أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام^(١) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : في قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيد بن قولك « ما مضروب الزيدان » في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد ، حيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه في الشاهد السابق .

هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه .

والتوجيه الثاني لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشيء ؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الخشاب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مبتدأ محذوف تقديره « أنا غير — إلخ » ، وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « الميسور » ، والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف ، وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف » — إلخ ، وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

فغير : مبتدأ ، وهو منضاف إلى مدفوع ، والعرب : نائب فاعل لمدفع سد مسد

خبر غير .

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أمسافر » =

ذلك ؛ فأجازوا : « قَامَ الزَّيْدَانِ » فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فاعلٌ سدّ مسدّد الخبر .

= أنت . صح هذا الكلام عربية ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقدماً ، و«أنت» مبتدأ مؤخرًا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فن ذلك قوله تعالى : (أرأغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم) إذ لو جعلت «رأغب» خبراً مقدماً و«أنت» مبتدأ مؤخرًا للزم عليه الفصل بين «رأغب» وما يتعلق به وهو قوله «عن آلهتى» بأجنبي وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت «أنت» فاعلاً ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ، ونظير الآية الكريمة في هذا وفي عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر «غير نحن» في الشاهد رقم ٤ ، الآتى .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمِنْجَزْ أَنْتُمْ وَعُغْدًا وَنَقْتُ بِهِ أَمِ افْتَقَفْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبٍ ؟

ومثله قول الآخر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

وقول الآخر :

فَمَا بِاسِطٍ خَيْرًا وَلَا دَافِعٍ أَدَى

عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا ، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتى على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للثنى أو للجموع ، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد مامله .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد » أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام .

وزعم المصنف أن سبويه يُحيز ذلك على ضعف ، وما ورد منه قوله :

٤٠ — فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ : يَا لَا

٤٠ — هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون في كافة النسخ ، ويروى « البأس » ، بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « المثوب » من الثوب ، وأصله : أن يسمي الرجل مستصرخاً فيلوح بشوبه ليرى ويشهر ، ثم سمي الدعاء تشويهاً لذلك « قال يالا » أى : قال يا فلان ، لحذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « د خير » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و « الناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعي » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعي ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « المثوب » نعت للداعي « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الداعي ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يا فلان .

الشاهد فيه : في البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما في قوله « د خير نحن » .

أما الأول فإن « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف — وهو « خير » — نفي ولا استفهام ، وزعم جماعة من النحاة — منهم أبو علي وابن خروف — أنه لا شاهد في هذا البيت ، لأن قوله « خير » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير » — إلخ ، وقوله « نحن » المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يغني عنه ؟

وأما الشاهد الثاني فإن « نحن » الذي وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المنفصل عن الخبر ضميراً منفصلاً ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ مؤخرًا ويكون « خير » خبراً مقدماً ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين « خير » وما يتعلق به — وهو قوله « عند الناس » ، وقوله « منكم » — بأجنبي ، على نحو ما قررناه في قوله تعالى : (أَرَأَيْبُ

نخير : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ ، ولم يَسْبِقْ «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ ،
وَجُعِلَ من هذا قوله :

٤١ — خَيْرٌ بَنُو لَهْبٍ ؛ فَلَا تَكُ مُلَغِيًّا

مَقَالَةٌ لِهَيْ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

نخير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ .

* * *

= أنت عن آلهي (في ص ١٩٣) .

فهذا يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميراً بارزاً .

٤١ — هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعينه أحد فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : «خير» من الخبرة ، وهى العلم بالشيء «بنو لهب» جماعة من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : لأنهم أزر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة :

تَيَمَّمْتُ لَهْبًا أَتَبَنَى الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَافِينَ إِلَى لَهْبٍ

المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه . ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : «خير» مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به — مع كونه نكرة — أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخير سد مسد الخبر ، و«بنو مضاف ، و«لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفة ، لا : ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ملغيا» خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به للئغ . ومقالة مضاف و«لهي» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن يكون مضمناً معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلانك ملغياً .. إلخ «مرت» مر : فعل ماضٍ ، =

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ

إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا أُسْتَقَرَّ (١)

= والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لب » حيث استغنى بفاعل خير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون — ما عدا الأخفش — أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور — وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفراداً وتثنية وجمعاً ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خير » مفرد ، و « بنو لب » جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد — فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن « خير » في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً بعض أحكام ذلك الشيء ؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة ، وقد وردت صيغة فاعيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه ورود خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(١) « والثان ، مبتدأ » مبتدأ ، خبر « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « الوصف » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خير » ، خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة « إن » شرطية « في سوي » جار ومجرور متعلق باستقر الآتي ، وسوي مضاف ، و « الإفراده » مضاف إليه « طبقاً » حال من الضمير المستتر في « استقر » الآتي ، وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل « استقر » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام « إن في سوي الإفراده طبقاً استقر فالثان مبتدأ — إلخ » .

الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو ثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو : « أقام زيد » — جاز فيه وجهان ^(١) ؛ أحدهما : أن

(١) هنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها :

الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان الوصف بما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها ، نحو أفتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصدق المحدثون ؟ وقد اختلفت كلمة اللبلاء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو : أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوانك ؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، وأن يكون الوصف بما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعاً ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً ، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين .

والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً ، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى (أراغب أنت عن آلهتي) وفي قولك « أحاضر اليوم أختك » ، يمتنع جعل الوصف خبراً مقدماً ، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها وقد بيناه فيما مضى ، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالمذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلاً ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، وفي قولك « أفي داره أبوك » ، يمتنع جعل « أبوك » فاعلاً ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « في داره » على المتأخر لفظاً وربة . وهو ممتنع .

يكون الوَصْفُ مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدًا الْخَبْرَ ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ، ويكون الوَصْفُ خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى ^(١) : (أُرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون «أُرَاغِبُ» مبتدأ ، و«أنت» فاعل سَدَّ مَسَدًا الْخَبْرَ ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرًا ، و«أُرَاغِبُ» خبراً مقدماً .

والأول — في هذه الآية — أولى ؛ لأن قوله : «عن آلِهَتِي» معمول لـ «أُرَاغِبُ» ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «رَاغِبٌ» ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن «أنت» أجنبي من «أُرَاغِبُ» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ «أُرَاغِبُ» عملٌ فيه ، لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تَطَابَقًا ثَنِيَّةً نحو : «أَقَامَانِ الزَّيْدَانِ» أو جمعاً نحو «أَقَامُونِ الزَّيْدُونَ» فما بَعْدَ الوَصْفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبَرٌ — إلى آخر البيت » أى : والثاني — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تَطَابَقًا في غير الأفراد — وهو التثنية والجمع —

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إل ذلك المانع لم يَجْزِ إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعده «والأول في هذه الآية أولى ، ليس دقيقاً ، والصواب أن يقول «والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره» .

هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا — وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فنال للمتنع « أَقَامَنَ زَيْدٌ » و « أَقَامُونُ زَيْدٌ » فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز « أَقَامَ الزَيْدَانِ » و « أَقَامَ الزَيْدُونَ » وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ سَدًّا الخبر^(١) .

* * *

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة . وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبق معه لبس عليك في صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى التقدم قبله بشرح أمرين ، الأول : لم جاز في الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثاني : على أى شيء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت بالفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالاتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتزداد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتستند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالاتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل في النفي وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات ، لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة هى أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه ، ومن هنا نفهم السر في اشتراط البصريين - في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر - تقدم النفي والاستفهام عليه ،

وأما عن الأمر الثانى فإنما نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول ، فالفاعل يجب =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَا كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَا^(١)

مَذْهَبُ سَيُوبِهِ وَجُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَأَنَّ الْخَيْرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ .

= أن يكون عامله مجرداً من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ فتي كان الوصف مثنى أو مجموعاً لم يحز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى .

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتها في الإفراد والتثنية والجمع ؛ فتي كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً لم يحز أن تجعل الوصف خبراً والمرفوع بعده مبتدأ .

وإذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مفرداً مثله فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان .

ثم إن كان الوصف مفرداً مذكراً والمرفوع مفرداً مؤنثاً ، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه في التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلاً ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلاً ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة في التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلاً ولم يحز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جملة مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً والمرفوع مفرداً لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحق علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد ،

(١) « ورفعوا ، الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ ، مفعول به لرفعوا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفعوا « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والسكاف حرف خطاب « رفع » مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خير » مضاف إليه « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفع ،

فالعامل في المبتدأ معنوي^(١) — وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فبحسبك : مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفَعُ المعطوف عليه، نحو : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرَأَةٌ » .

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .
 وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي^(٢) .
 وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .
 وقيل : تَرَفَعَا، ومعناه أَنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .
 وأعدلُّ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [وهو الأول] ، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه .

* * *

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ ، كَاللَّهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ^(٣)
 عَرَفَ المصنفُ الْخَبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة ، وَيَرِدُ عليه الفاعلُ ، نحو :
 « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء الْمَتَمُّ للفائدة ، وقيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةً ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف ، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ
 (١) ضعفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، والعامل

الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين .
 (٢) « والخبر ، الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ ، الجزء ، خبر المبتدأ ، المتم ، نعت له ، والمتم مضاف وء الفائدة ، مضاف إليه ، كالله ، الكاف جارة لقول محذوف ، ولفظ الجلالة مبتدأ ، بر ، خبر المبتدأ ، والأيدى شاهدة ، الواو عاطفة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة ، وخلاصة هذا أنه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرّف دون غيره .

* * *

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ^(١)
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا : كَسُنْطِقِ اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى^(٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد .

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا .

(١) « ومفردا ، حال من الضمير المستتر في « يأتى ، الأول « يأتى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر « ويأتى ، الواو عاطفة ، ويأتى فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضاً ، والجملة معطوفة على جملة « يأتى ، وفاعله السابقة جملة ، حال من الضمير المستتر في « يأتى ، الثانى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية ، نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى ، مفعول به لحاوية ، ومعنى مضاف و « الذى ، مضاف إليه « سبقت ، سيق : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للأنثى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « له ، جار ومجرور متعلق بسبق .

(٢) « وإن ، شرطية « تكن ، فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله جملة « إياه ، خبر تكن « معنى ، منصوب بنزع الخافض أو تمييز « اكتفى ، فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « بها ، جار ومجرور متعلق باكتفى ، كسطنى ، الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الله ، مبتدأ ثان « حسي ، خبر المبتدأ الثانى ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكفى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأصله وكفى به ، لحذف حرف الجر ، فاقصل الضمير واستتر .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ^(١) ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَمَّيْتُ لَهُ » « والرابطُ : (١) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا ، نحو : « السَّمْنُ مَنَوَانٍ يَدِرْهُمْ » التقدير : مَنَوَانٍ منه بدرهم (٢) أو إشارة إلى المبتدأ

(١) يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرية بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون لإنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ؛ كأن تقول : زيد والله إن قصده ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت ؛ وهو غير لازم في الخبر عند الجمهور مع أنه يلزم عندهم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم . وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠) .

وَجَدْتُ الْفَرَزْدَقَ أَتْعَسَ بِهِ وَدَقَّ خِيَاشِمَهُ الْجَنْدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب ، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهي إنشائية ، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبوت .

كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١) في قراءة مَنْ رفع اللباس (٣) أو تَكَرَّرَ المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفعيم كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) و (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » (٤) أو عُمُومٌ يَدْخُلُ تحته المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتجْ إلى رَابِطٍ ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أى : وإن تكن الجملة إياه — أى المبتدأ — في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقوله : « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » ، فنطقي : مبتدأ [أَوَّلُ] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثَانٍ ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرَّابِطِ ، لأن قولك « اللهُ حَسْبِي » هو معنى « نَطَقِي » وكذلك « قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » .

* * *

(١) هذه الآية الكريمة أولها : (يابني آدم قد أنزلنا عليك لباساً يوارى سواك ثم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير) وقد قرئ فيها في السبعة بنصب « لباس التقوى » ورفعه ، فأما قراءة النصب فعلى المطف على « لباساً يوارى » ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول ، و « ذلك » مبتدأ ثانياً ، و « خير » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثاني : أن يكون « ذلك » بدلا من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذلك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و « خير » خبر المبتدأ الذي هو « لباس التقوى » الوجهين الثاني والثالث لا شاهد في الآية لما نحن بصدده ، لأن الخبر في هذين الوجهين مفرد لاجملة .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ ^(١)
تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فإما أن يكون جامداً ،
أو مشتقاً .

فإن كان جامداً فَذَكَرَ المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ »
وذهب الكسائيُّ وَالرَّمَانِيُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : « زيد
أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أو لا ،
فإن تَضَمَّنَ معناه نحو : « زَيْدٌ أَسَدٌ » — أى شجاع — تَحَمَّلَ الضمير ، وإن لم
يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ .

وإن كان مشتقاً فَذَكَرَ المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » أى :
هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

(١) « والمفرد ، مبتدأ ، الجامد ، نعت له « فارغ » ، خبر المبتدأ « وإن » ، شرطية « يشق » ،
فعل مضارع فعل الشرط مبنى للجهول ، مجزوم بإن الشرطية ، وعلامة جزمه السكون ،
وحرك بالفتح تخلصاً من النقاء الساكنين وطلباً للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو » ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، والضمير المنفصل
مبتدأ « ذو » ، اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ ، وذو مضاف و « ضمير » مضاف إليه « مستكن » ،
نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله
« المفرد » مبتدأ أول ، وقوله « الجامد » مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ » ، خبر المبتدأ الثاني ،
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرباط بين جملة الخبر والمبتدأ
الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطي يوجب
هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله « يشق » ، في الوجه الأول عاد على
« المفرد » ، الموصوف بقوله « الجامد » ، بدون صفته ، إذ لو عاد على الموصوف وصفته
لكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقاً ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير
على الموصوف وحده - دون صفته - خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين
في إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجزى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، فأما ما ليس جارياً مجزى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو : « مِفْتَاح » فإنه مشتق من « الفَتَح » ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قلت : « هذا مِفْتَاحٌ » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَلٍ وَقُصِدَ به الزمان أو المكان كـ « مَرَمَى » فإنه مشتق من « الرَّمَى » ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قلت : « هذا مَرَمَى زَيْدٍ » تريد مكانَ رَمِيهِ أو زمانَ رَمِيهِ كان الخبرُ مشتقاً ولا ضميرَ فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى مجزى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً ، فإن رَفَعَهُ لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » فغلاماه : مرفوع بقائمه ، فلا يتحمل ضميراً .

وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إن أولَ بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجزى الفعل ، نحو : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً مجزى الفعل لم يتحمل شيئاً ، نحو : « هذا مِفْتَاحٌ » ، و « هذا مَرَمَى زَيْدٍ » .

وَأَبْرَزَنُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا^(١)

(١) « وأبرزنه ، الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدر أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز » مطلقاً ، حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه « حيث » =

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له اسْتَتَرَ الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائم »
 أى هو ، فلو أُتِيَتْ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزته فقلت : « زيد قائم هو »
 فقد جَوَزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً للضمير المستتر
 فى « قائم » والثانى أن يكون فاعلاً بـ « قائم » . هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له .

فإن جَرَى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبراز الضمير ،
 سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمَنَ ؛ فمثال ما أُمِنَ فيه اللبس : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ »
 ومثال ما لم يُؤْمَنَ فيه اللبسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ » فيجب إبراز الضمير
 فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرَزْنَاهُ مُطْلَقًا » أى سواء أُمِنَ
 اللبس ، أو لم يُؤْمَنَ .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

= ظرف مكان متعلق بأبرز ، تلا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها ، ما ، اسم
 موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ليس ، فعل ماض ناقص ومعناه
 معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بقوله
 ، محصلاً ، الآتى ، محصلاً ، خبر ليس ، والجملة من ليس ومعمولها لا محل لها من الإعراب
 صلة الموصول الذى هو « ما » وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر
 مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى
 بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا
 فى لَذَهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأَيْهُمْ حَسَنُ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الآلفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه
 المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم حسن » .

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فإن شئت أنيتَ بـ « هو » وإن شئت لم تأتِ به ،
وإن خيفَ اللبسَ وجبَ الإبرازُ كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأتِ بالضمير قلت : « زَيْدٌ
عَمَرُو ضَارِبُهُ » لاحتمال أن يكونَ فاعلُ الضرب زيدا ، وأن يكونَ عمرا ،
فلما أنيتَ بالضمير قلت : « زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكونَ « زَيْدٌ »
هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهبَ البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرَزْنَهُ
مطلقاً » يعني سواء خيفَ اللبسُ ، أو لم يُخَفْ ، واختار في غير هذا الكتاب مذهبَ
الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن هذا قولُ الشاعر :

٤٢ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

التقدير بَانُوها هُم ؛ فحذف الضمير لأمن اللبس .

٥٢ — هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .
اللغة : « ذرا ، بضم الذال - جمع ذروة - وهي من كل شيء أعلاه ، المجد ، الكرم
و بانوها ، جملة العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع « بان ،
جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون
في قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني « كنه ، كنه
كل شيء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومي ، قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه
« ذرا ، مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد ، مضاف إليه « بانوها ، بانو : خبر
المبتدأ الثاني ، وبانو مضاف و ضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجملة
المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد ، الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق
« علمت ، علم : فعل ماض ، والتاء لتأكيد « بكنه ، جاز ومجرور متعلق بعلمت ، =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ

نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنْ» أَوْ «أُسْتَقَرَّ» (١)

= وكنه مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد - والسكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله «قوى ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : «قوى ذرا المجد بانوهاهم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذى يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف للمبتدأ الثانى الذى هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية ؛ وإنما البانى هو القوم .

وهذا الذى يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصفة ، قالوا في جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم في ذلك .

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذى عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

وممن من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : «قوى بانون ذرا المجد بانوها» ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفي هذا من الثكلف ما ليس يخفى .

(١) «وَأَخْبَرُوا» الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفة «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و«جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو في قوله «وَأَخْبَرُوا» =

تقدّم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [جاراً أو] مجروراً ^(١) ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، و « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » فكل منهما متعلقٌ بمحذوفٍ واجب الحذف ^(٢) ، وأجاز قوم — منهم

= منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لتاوين ، ومعنى مضاف ، و « كائن » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاماً ، ومعنى اتمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين :

أولاهما : أن يكون المتعلق عاماً ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار .

وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام في المعنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الحر بالحر والعبد بالعبد) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران : الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً ، فأما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع ، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٣٤ الآتي قريباً ، وذهب ابن جنى إلى جواز ذكر المتعلق إذا كان كونا عاماً .

الامر الثاني : اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذي نرجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للبَابِ عل وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو : « كائن » أو « استقر » ، فإن قدرت « كائناً » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقر » كان من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسمُ فاعِلٍ ، التقدير « زيدٌ كائنٌ عندك ، أو مستقرٌ عندك ، أو في الدار » وقد نُسِبَ هذا سيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير « زيدٌ استقرَّ — أو يستقرُّ — عندك ، أو في الدار » ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلَ من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن يُجْعَلَ من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « استقرَّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف « ناوين معنى كائن أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات .

والحق خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صرح به شذوذاً كقوله :

٤٣ — لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهَنُ

فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوْحَةٍ الْهُونِ كَأَنَّ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها نسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « مولاك ، يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ، والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحِب ، والجار ، والصهر » يهن بالبناء =

== للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجذور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يحى ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو ما يدعوا إليه المعنى ، بل الذى اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : « عز » الثلاثي اللازم ، وقوله « بجبوحه » هو بضم فسكون ، وبجبوحه كل شيء : وسطه . الهون ، الذل والهوان .

الإعراب : « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « وإن » شرطية « مولاك » مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور بعد أداة الشرط فى محل جزم فعل الشرط ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها منفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أى : إن عز مولاك فلك العز « وإن » الواو عاطفة ، وإن : شرطية « بهن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى » ظرف متعلق بكان الآتى ، ولدى مضاف و « بجبوحه » مضاف إليه ، وبجبوحه مضاف و « الهون » مضاف إليه « كان » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كان » حيث صرح به — وهو متعلق الظرف الواقع خبراً — شذوذاً ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر — إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً — أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره ، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن جنى إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام ليكون الذكر هو الأصل ، وعلى هذا يكون ذكره فى هذا البيت ونحوه ليس شاذاً ، كذلك قالوا .

والذى يتجه للعبد الضعيف — عفا الله تعالى عنه ! — وذكره كثير من أكابر =

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور — إذا وقعا خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو في الدار » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو في الدار » أو صلةً ، نحو : « جاء الذي عندك ، أو في الدار » لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً ، والتقدير : « جاء الذي استقرَّ عندك ، أو في الدار » وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

وَلَا يَكُونُ أَمُّ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُئَةٍ ، وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبَرًا^(١)

== العلماء أن دكائنا ، واستقر ، قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً ، وحينئذ يجوز ذكره ، و « ثابت ، و « ثبت ، بهذه المنزلة ؛ فقد يراد بهما الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً ، وحينئذ يكونان خاصين ، وهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وهذا — أيضاً — يتجه ذكر دكائن ، في هذا البيت وذكر « مستقر ، في نحو قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا ، الواو للاستئناف ، ولا : نافية « يكون ، فعل مضارع ناقص « اسم ، هو اسم يكون ، واسم مضاف و « زمان » مضاف إليه « خبرا ، خبر يكون « عن جئة ، جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفة لخبر « وإن ، الواو للاستئناف ، إن : شرطية « يفيد ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبرا ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، أخبر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيْدٌ عندك » وعن المعنى نحو : « القتالُ عندك » وأما ظرفُ الزمانِ فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ « نحو : » القتالُ يَوْمَ الجمعة ، أو في يوم الجمعة ، ولا يقع خبراً عن الجثة ، قال المصنف : إلا إذا أفادَ نحو : « الليلةَ الهلالَ ، والرُّطْبُ شَهْرَ ربيع » فإن لم يُفدْ لم يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيْدٌ اليَوْمَ » وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى النفع مطلقاً ؛ فإن جاء شيء من ذلك يُؤوّل ، نحو قولهم : اللَّيْلَةُ الهلالَ ، والرُّطْبُ شَهْرَ ربيع ؛ التقدير : طلوعُ الهلالِ الليلةَ ، ووُجُودُ الرُّطْبِ شَهْرَ ربيع ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شنوذ [لسكن] بشرط أن يفيد^(١) ، كقولك : « نحن في يَوْمٍ طَيِّبٍ ، وفي شهر كذا » ،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك بيانا واضحاً ؛ الأول : أن الاسم الذي يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والاكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثة ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلل والورد ، والظرف الذى يصح أن يقع خبراً ، إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان الخبر عنه اسم جثة أم كان الخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان الخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب فى هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب فى الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً ، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو القتال زماناً ، أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو زيد مكاناً ، ونحو القتال مكاناً ، لم يجر الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق من العلماء على حصول الفائدة فى الجميع ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد ، وهذا هو السر فى تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَإِنْ يُفِيدَ فَأَخْبِرَا » فإن لم يفد امتنع ، نحو : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدَ : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ^(١)
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلَ لَنَا ، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا^(٢)

= الامر الثانى : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجرداً ، نحو قولك : « نحن في يوم قاتظ » ، ونحن في زمن كاه خير وبركة ، ولا يجوز في هذا إلا الجربى ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في .

وثانيها : أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال ، فإن تقديره : الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه : اليوم خمر ، وغداً أمر ؛ فإن التقدير عند النحاة في هذا المثل : اليوم شرب خمر .

وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز في هذا النوع أن تجرء بنى ، فنقول : الرطب في شهرى ربيع ، والورد في أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا ، نافية ، يجوز ، فعل مضارع ، الابتداء ، اعل يجوز ، بالنكرة ، جار ومجرور متعلق بالابتداء ، ما ، مصدرية ظرفية ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، تفد ، فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النكرة ، كعند ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و ، زيد ، مضاف إليه ، نمرة ، مبتدأ مؤخر ، وجلة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كقولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل ، حرف استفهام ، فتى ، مبتدأ ، فيكم ، جار ومجرور متعلق =

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ ، وَلَيْقَسُ مَا لَمْ يُقَلْ^(١)
الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة^(٢) وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تُفِيدَ ،
وَتَحْصُلُ الفائدةُ بأحد أمور ذَكَرَ المصنفُ منها ستة :

— أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور^(٣) ، نحو : « في

= بمحذوف خبر المبتدأ « فإما ، نافية ، دخل ، مبتدأ ، لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
« ورجل ، مبتدأ ، من الكرام ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل « عندنا ، عند :
ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه .

(١) « رغبة ، مبتدأ ، في الخير ، جار ومجرور متعلق به « خير ، خبر المبتدأ « وعمل ،
مبتدأ ، وعمل مضاف و « بر ، مضاف إليه « يزِين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على عمل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وليقس ، الواو
عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو
مبنى للجهول « ما ، اسم موصول نائب فاعل يقس « لم ، حرف نفى وجزم وقلب
« يقل ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود على ما ، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله لا محل لها من
الإعراب صلة .

(٢) المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم
على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة ؛ فيتبعه على عدم
الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيناً ،
أو نكرة مخصوصة . ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصوصة ؛ لأن حكمه —
وهو المعبر عنه بالفعل — متقدم عليه البتة ؛ فيتقرر الحكم أولاً في ذهن السامع ، ثم
يطلب له محكوماً عليه أياً كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد
منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضاً السر في جواز أن
يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه .

(٣) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة . نحو قولهم : قصدك غلامه رجل ،
نمرجل مبتدأ مؤخر ، وجملة « قصدك غلامه » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ،
والمسوخ للإبتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، واعلم أنه لا بد — مع تقديم =

الدَّارِ رَجُلٌ» ، و «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ» ^(١) ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يميز ، نحو : «قَائِمٌ رَجُلٌ» .

الثاني : أن يتقدم على النكرة استفهام ^(٢) ، نحو : «هَلْ قَتَى فِيكُمْ ؟» .

الثالث : أن يتقدم عليها نفي ^(٣) ، نحو : «مَا خِلُّ لَنَا» .

== الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه في الجملة مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : في دار رجل رجل ، أو قلت : عند رجل رجل ، أو قلت : ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) الفرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخفط تلبسه الأعراب ، وجمعه ثمار .

(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزة ، والثاني : أن يكون بعده «أم» ، نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة ؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ، فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكره ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها ؟ فالجواب : أن تذكر بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفي ، وتقدم حرف النفي على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه التحقيق أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين يطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد ، فكأن السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به .

(٣) قد عرفت بما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفي ؛ لأن النفي هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة جميع الأفراد ، وحل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي ، فالوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة .

— الرابع : أن تُوصَفَ^(١) ، نحو : « رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » .

الخامس : أن تكون عاملة^(٢) ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ » .

السادس : أن تكون مُضَافَةً ، نحو : « عَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ » .

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المصنفِ إلى نيفٍ وثلاثين موضعاً [وأَكْثَرَ من ذلك^(٣)] ، فذكر [هذه] السَّتَّةَ المذكورة .

(١) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة : أن يكون مخصصاً للنكرة ، فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة — نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا — لم يصح الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع : النوع الأول : الوصف اللفظي ، كمثال الناظم والشارح ، والنوع الثاني : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفاً من الكلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإن تقدير الكلام : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (يغشى طائفة منكم) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكوراً فى الكلام ولا محذوفاً على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان : الموضع الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ؛ فإن المعنى رجل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو : ما ، العجيبة فى قولك : ما أحسن زيدا ، فإن الذى يسوغ الابتداء بما التعجبية وهى نكرة كون المعنى : شئ عظيم حسن زيدا ، فهذا الأمر الواحد — وهو كون النكرة موصوفة — يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن — بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر — وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عاملة النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به للمصدر ، وقد تكون عاملة الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » ، ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين ==

والسابع : أن تكون شرطاً ، نحو : « مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ » (١) .

الثامن : أن تكون جواباً ، نحو أن يقال : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فتقول : « رَجُلٌ » ،
التقدير « رَجُلٌ عِنْدِي » .

التاسع : أن تكون عامّةً ، نحو : « كُلُّ يَمُوتُ » .

العاشر : أن يُقصدَ بها التَّنْوِيعُ ، كقوله :

٤٤ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِستُ ، وَثَوْبٌ أُجِرُّ

[فقوله « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أُجرُّ »] .

= عدوا أموراً كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة ، وإنما فصلوها تفصيلاً لثلاثي يوجبوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه ، وسرى في بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر وسنبين ذلك . (١) كان يغني عن هذا السابع ذكر التاسع ، لأن الابتداء بالشرط إنما ساغ لكونه عاماً .

٤٤ — هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني ، والمفضل الضبي ، وغيرهما ، وأول هذه القصيدة قوله :

لَا ، وَأَبِيكَ ابْنَةُ الْعَامِرِ يَّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ

وزعم الأصمعي — في روايته عن أبي عمرو بن العلاء — أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم ، وأولها عنده :

أَحَارِ ابْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي تَحَرُّ وَبَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِيرُ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا *

اللمعة : تسديتها ، تخطبت إليها ، أو علوتها ، والباقي ظاهر المعنى ؛ ويروى « ثوب لبست » .

الإعراب : « فأقبلت » الفاء عاطفة ، أقبلت : فعل ماض مبني على فتح مقدر

وفاعل « زحفاً » ، يجوز أن يكون مصدرًا في تأويل اسم الفاعل فيكون حالاً من

الناء في « أقبلت » ، ويجوز بقاءه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، =

الحادى عشر : أن تكون دُعاءً ، نحو : (سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ) .
 الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التمجيد ^(٩) ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » .

== تقديره : أزحف زحفاً على الركبتين ، جار ومجرور متعلق بقوله « زحفاً » ، « فثوب » مبتدأ « نسيت » أو « لبست » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيت ، أو لبسته « وثوب » الواو عاطفة ، ثوب : مبتدأ « أجر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ثوب » فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ — مع كونه نكرة — لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعاً ، ففها نوع أذهله حبها ففسيه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح .

وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن جملتى « نسيت ، وأجر » ليستا خبرين ، بل هما نعتان للبتدئين ، وخبراهما محذوفان ، والتقدير : من أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : فثوب لى نسيت وثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوخ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة ، وفى البيت رواية أخرى ، وهى « فثوباً نسيت وثوباً أجره » بالنصب فيهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية ، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر بما لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيويه إلا لضرورة الشعر .

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ، تيسيراً للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضحه على ذكر الأجناس العامة ، وبيان أنواع بعضها .

الثالث عشر: أن تكون خلفاً من موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

الرابع عشر: أن تكون مُصَفَّرَةً، نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنَا»؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ» التقدير «مَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ» على أحد القولين، والقول الثاني [أن التقدير] «شَرٌّ عَظِيمٌ أَهْرَ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ»؛ فيكون داخل في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدراً، وهو هنا مُقَدَّرٌ.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال، كقوله:

٤٥ — سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ؛ فَمَذْ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْنَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللمعة: «سرينا، من السرى — بضم السين — وهو السير ليلاً أضواء، أنار د بدا، ظهر د محياك، وجهك».

المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمناً، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة.

الإعراب: «سرينا، فعل وفاعل ونجم، الواو للحال، نجم: مبتدأ قد، حرف تحقيق أضواء، فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ د قد، اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ د بدا، فعل ماض د محياك، محيا: فاعل بدا، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها، وقيل: مذ مضاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة د أخنى، فعل ماض وضوءه، ضوء: فاعل أخنى، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه وكل، مفعول به لأخنى، وكل مضاف و د شارق، مضاف إليه، والجملة من الفعل — الذي هو أخنى — والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ.

الشاهد فيه: قوله د ونجم قد أضواء، حيث أتى بنجم مبتدأ — مع كونه نكرة — =

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : « زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ » .
 الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : « تَمِيمٌ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ » .

التاسع عشر : أن يُعْطَفَ عليها موصوفٌ ، نحو : « رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ » .

العشرون : أن تكون مُبْهَمَةً ، كقول امرئ القيس :

٤٦ — مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَنْبَغِي أَرْنبًا

= لسبقه بواو الحال ، والذي نريد أن نذهب إليه هنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية ، سواء أكانت مسبوقه بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبوقه به ، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ١٣٠/٤ بتحقيقنا) :

تَرَكَتُ ضَانِي تَوَدُّ الذَّنْبَ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ

الذَّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي

الشاهد فيهما قوله « مدية » ، فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال ؛ لأن جملة « مدية بيدي » في محل نصب حال من ياء المتكلم في قوله : « ترائي » .

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاثِنَتِي

قَهْلٌ بِأَتَجَبَّ مِنْ هَذَا أَمْرُؤُ سَمِيمًا ؟

فإن الواو في قوله « وشكوى عند فاثنتي » يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماماً .

٤٦ — انفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح

العلامة ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ ف قيل : لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندي : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرئ القيس =

= ابن مالك الحميري ، لكن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي — برواية أبي عبيدة والاصمعي وأبي حاتم والزيادي ، وفيما رواه الأعمش الشعمري من القصائد المختارة — نسبة هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وقال السيد المرتضى في شرح القاموس ، نقلا عن العباب ، مانعه : « هو لامرئ القيس بن مالك الحميري ، كما قاله الآمدي ، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعراء ، وهو موجود في أشعار حمير ، اهـ ، ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله :

أَيَا هِنْدُ لَا تَنْكِحِي بُوهَةَ عَلَيْهِ حَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة : « بوهة » هو بهضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو اللاحق « عقيقة » العقيقة : الشعر الذي يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال : الرجل الذي ابيضت جلده . وقال القتيبي : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا يتنظف ، وقال أبو علي : معناه أنه لم يبق عنه في صفه فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » هي التيمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هي مثل المعاذة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله حرزاً لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « بين أرساغه » الأرساغ : جمع رسخ - بوزن قفل - يعني أنه يجعلها في هذا المكان ، ويروي « بين أرباقه » والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل تيممته في حبال « عسم » اعوجاج في الرسخ ويس « أرنباً » حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فن اتخذ كمها تيمة لم يقربه جن ، ولم يؤذ به سحر ، كذا كانوا يزعمون ، وأراد أنه جبان شديد الخوف .

المعنى : يخاطب هنداً أخته — فيما ذكر الرواة — ويقول لها : لا تزوجي رجلاً من جهلة العرب : بضع التامم ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفي رسخه اعوجاج ويس ، لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كمعوبها تامم جباناً وفرقاً .

الإعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من « أرساغه » مضاف إليه ، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق =

— الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ — لَوْلَا اضْطِبَّارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَةٍ
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ

= والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه « به » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عسم » ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة « يبتغى » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً « أرنبا » ، مفعول به ليبتغى ، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله « عليه عقيقه » ، والثانية قوله « أحسبا » ، والثالثة جملة « مرسعة بين أرساغه » ، والرابعة جملة « به عسم » ، والخامسة جملة « يبتغى أرنبا » .

الشاهد فيه : قوله « مرسعة » ، فإنها نكرة وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها لإبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوخ ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ، ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح .

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة ، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسورة ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسعة ، أى البوهة السابق مرسعة ، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين .

٤٧ — لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة . « أودى » ، فعل لازم معناه هلك « مقه » ، حب ، وفعله ومقه بمقه مقه — كوعده يعده عدة — والتاء في مقه عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » ، نهضت وهمت بالمسير « الظعن » ، الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعزموه الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه =

الثاني والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرَّبَّاطِ » (١) .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لأم الابتداء ، نحو : « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لأودى » اللام واقعة في جواب لولا ، وأودى : فعل ماضٍ « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل . ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من استقل وفاعله في محل جر بإضافة لما إليها « للظن » جارو مجرور يتعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوخ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » .

ولأنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغاً للابتداء بها لأن « لولا » تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة .

(١) هذا من أمثال العرب ، والعير — بفتح فسكون — هو الحمار ، والرباط — بزنة كتاب — ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبي رباطه ، ويريدون قطع حبالته ، يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به في قوله « فعير » حيث وقع مبتدأ — مع كونه نكرة — لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للبيداني (٢١/١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ في ٢٥/١ بتحقيقنا) وانظره في جهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (٨١/١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) ورواه هناك « إن هلك عير فعير في الرباط » وقال بعد روايته : يضرب مثلاً للشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقدته ، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصَلُ عَزَّةَ إِلَّا وَصَلُ غَاثِيَةٍ فِي وَصَلِ غَاثِيَةٍ مِنْ وَصَلِهَا بَدَلٌ؟

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، نحو قوله :
 ٤٨ — كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ قَدْ عَدَّاهُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

٤٨ — البيت للفرزدق من كلمة بهجو فيها جريراً ، وقبلة :

كَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمَجَرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارٍ
 وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَبَرًا عَنْ كَبَرِ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ كُلِّ يَوْمٍ فَخَارٍ

اللغة : « المجرة » باب السماء ، وقيل : هي الطريق التي تسير منها الكواكب « الدسيعة » الجفنة ، أو المائدة الكبيرة . وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها « فدعاء » هي المرأة التي اعوجت لإصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : زنج في القدم يدها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشاري » العشار : جمع عشاء — بضم العين المهملة وفتح الشين — وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفي التنزيل الكريم : (وإذا العشار عطلت) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية « عمة » يجوز فيها وفي « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن « كم » خبرية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الخبرية بجرور كما هو معلوم ، و« خالة » معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن « كم » استفهامية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم ، و« خالة » معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بجملة أو مفعول مطلق عامله « حلب » الآتي ، وعلى هذين يكون قوله « عمة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار وجرور متعلق بمحذوف نعمت له ، وجملة « قد حلبت » في محل رفع خبره ، وتمييز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهي — على ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها بجرور ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً ، و« فدعاء » صفة لحالة ، وقد حذف صفة لعمة بمائلة لها كما حذف صفة لحالة بمائلة لصفة عمة . وأصل الكلام قبل الحذفين « كم عمة لك فدعاء ، وكم خالة لك فدعاء » ، لحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني ، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول ، لحذف من كل مثل الذي =

وقد أنهى بعضُ المتأخرين ذلك إلى تَيْفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها
أسقطته ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَاضْرَرَا^(١)
الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبرَ وَصَفٌ في المعنى
للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك كَبْسٌ
أو نحوه ، على ما سَيَبِينُ ؛ فتقول : « قَامَ زَيْدٌ ، وَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ
مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَعِنْدَكَ عَمْرُو » وقد وقع في كلام بعضهم أن

= أثبتته في الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمة » ، على روايه الرفع حيث وقعت مبتدأ — مع كونها نكرة —
لوقوعها بعد « كم » ، الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك في
الإعراب أن « عمة » ، على أى الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » ،
وبعداء المحذوف الذى يرشد إليه وصف حالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت
وقوع النكرة بعد « كم » ، الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، وبحث عن شاهد فيه الابتداء
بالنكرة بعد كم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه .

(١) « والأصل ، مبتدأ ، في الاخبار ، جار ومجرور متعلق به « أن » ، مصدرية
« تؤخرا » ، فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود إلى الاخبار ، والآلف للاطلاق ، و « أن » ، وما دخلت عليه في تأويل
مصدر خبر المبتدأ « وجوزوا » ، فعل وفاعل « التقديم » ، مفعول به لجوزوا « إذ » ، ظرف
زمان متعلق بجوزوا « لا » ، نافية للجنس « ضررا » ، اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ،
والآلف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها
في محل جر بإضافة إذ إليها

مذهب الكوفيين مَنعُ تَقَدُّمِ الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر^(١) ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « في دَارِهِ زَيْدٌ » فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث^(٢) ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل : « زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ،

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تسكاد تبيين منهما غرضه واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ . ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » ، وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً ، وكان ينبغي — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله : « وفيه بحث » ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « في دَارِهِ زَيْدٌ » فاعلاً بالجار والمجرور ، ولولم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور ؛ فقد رجح الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع في ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه « الإنصاف » ، في مسائل الخلاف » (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد في ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « في الدار زيد » - إن صح عندهم هذا التعبير من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقدم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور — خلافاً لابن السراج الذي جعله قسمياً برأسه — لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد ، أو في تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقدم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدمت متعلقة اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً .

وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ « والحق الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله :
« وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ » فتقول : « قَامَ زَيْدٌ » ومنه قولهم : « مَشْنُوهُ
مَنْ يَشْنُوكَ » فمن : مبتدأ ، ومَشْنُوهُ : خبر مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ »
ومنه قوله :

٤٩ — قَدْ ثَكَلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ

وَبَاتَ مُنْشَبًا فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ

ف « مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ ثَكَلَتْ أُمُّهُ » : خبر مقدم ،
و « أَبُوهُ مُنْطَلِقُ زَيْدٌ » ؛ ومنه قوله :

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصاري
اللغة : « ثكلت أمه ، هو من الثكل ، وهو فقد المرأة ولها ، منشبا ، عالقا داخلا
« برثن الأسد ، مخله ، وجمعه برائن ، مثل برقع وبراقع ، والبرائن للسباع بمنزلة الأصابع
للإنسان ، وقال ابن الأعرابي : البرثن : الكف بكاملها مع الأصابع .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « ثكلت » ثكل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث
« أمه » أم : فاعل ثكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله
في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ،
والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « واحد » واحد : خبر كان ، وواحد
مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول
الذي هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منشبا » خبر بات « في برثن » جار ومجرور متعلق بمنشبا ،
وبرثن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد ثكلت أمه من كنت واحد » حيث قدم الخبر ، وهو جملة
« ثكلت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحد » ، وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على
المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخراً — بمنزلة المتقدم في اللفظ ، فإن
رتبته التقدم على الخبر كما نص عليه في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ - إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبٌ تُصَاهِرُهُ
فـ « أَبُوهُ » : مبتدأ [مؤخر] ، و « مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

٥٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان
اللغة : « محارب » ورد في عدة قبائل ، أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر بن مالك
بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ، والثالث من
عبد القيس ، وهو محارب بن عمرو بن وديعة بن لسيك بن أفضى بن عبد القيس « كليب » بزنة
التصغير - اسم ورد في عدة قبائل أيضاً : أحدها في خزاعة ، وهو كليب بن حبشية بن
سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير ، والثالث
في تميم ، وهو كليب بن بربوع بن حنظلة بن مالك ، والرابع في النخع ، وهو كليب بن ربيعة
بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في هوازب ، وهو كليب بن ربيعة
ابن صمصمة .

الإعراب : « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بقوله « أسوق مطيتي » في بيت سابق على
بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأَوْنِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطِيتِي

بِأَضْوَاتِ هَلَالٍ صِعَابٍ جَرَّارَةٍ

« ما » نافية مبهمة ، أو تعمل عمل ليس « أمه » أم : مبتدأ أو اسم ما ، وأم مضاف
والضمير مضاف إليه « من محارب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر « ما »
وجملة « ما » ومعمولها في محل رفع خبر مقدم « أبوه » أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف
والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة للملك « ولا » الواو عاطفة ،
لا نافية « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « كليب » اسم كان « تصاهره »
تصاهر : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي
يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر
« كان » ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون
به على تقديم الخبر - وهو جملة « ما أمه من محارب » على المبتدأ - وهو قوله « أبوه » -
والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على =

ونَقَلَ الشريفُ أبو السَّعَادَاتِ هَبَةُ اللَّهِ بنِ الشَّجَرِيِّ الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقلَ الخلاف في ذلك عن الكوفيين .

فَإَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُكْرًا ، عَادِيًّا بَيَانٍ^(١)
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ ، أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَصِرًا^(٢)

= التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير ، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
التقدير : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا بملكاً أبو أمه أبوه .

(١) « فإمنعه ، امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان متعلق بامنع « يستوى » فعل مضارع « الجزآن » فاعل يستوى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفاً » تمييز « ونكراً » معطوف عليه « عادياً » حال من « الجزآن » وعادياً مضاف و « بيان » مضاف إليه ، والتقدير : فإمنع تقديم الخبر في وقت استواء جزئي الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من جهة التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها ، حال كونهما عادياً بيان ، أي لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها . والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « الخبر » الخبر : خبر « كان » ، والآلف للاطلاق ، والجملة لا محل لها مفسرة « أو » عاطفة « قصد » فعل ماض مبني للجهول « استعماله » استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصراً » حال من المضاف إليه ، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه .

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا : لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً ، أَوْ لِأَزِمِ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا^(١)

ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثة أقسام ؛ قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :

الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً سالحةً لجعلها مبتدأ ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته قللت « أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد » لَكَانَ المَقْدَّمُ مبتدأ^(٢) ، وأنت

(١) « أو ، عاطفة ، كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر ، مسنداً ، خبر كان ، لذي ، جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ، و لام ، مضاف إليه ، و لام مضاف و ابتداء ، مضاف إليه ، أو ، عاطفة ، لازم ، معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و الصدر ، مضاف إليه ، كمن ، الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً من ، اسم استفهام مبتدأ ، لى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منجداً » حال من الضمير المستتر في الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعاً معرفتين ؛ فللنحاة في إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن المتقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح ، وثانيها : أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالاشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا — بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقاً — فالمتقدم مبتدأ ، والرابع : أن المبتدأ هو الاعرف عند المخاطب ، سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمتقدم هو المبتدأ .

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وُجِدَ دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : «أَبُو يَوْسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ» فيجوز تقدم الخبر — وهو أبو حنيفة — لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١ — بَنُونَا نُنُو أَبْنَانَا ، وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرصيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو عطف القائمة ؛ فإيكون فيه أساس التشبيه — وهو الذي تذكر الجملة لأجله — فهو الخبر ؛ فإذا سمع أحد هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلم به يريد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم ، دون للعكس

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناجم استشهاد بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمة :

* وَرَمَلِ كَأَوْرَاكِ الْمَذَارِي قَطَعْتُهُ *
=

فقوله : « بَنُونَا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثاني : أن يكون الْخَبْرُ فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ »
 ققام وفاعله المقدر ^(١) : خبرٌ عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ »
 على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زيد »
 فاعلاً لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان
 الفعل رافعاً لظاهرٍ — نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » — جاز التقديم ؛ فتقول :

= فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا
 إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناس ،
 لا العكس اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحمل
 على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن
 تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ،
 وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم
 الأحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدر الأحياء ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال :
 إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر
 عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح
 الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول الكميّ بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) أراد بالمقدر منها المستتر فيه .

« قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك^(١) ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو : « الزَّيْدَانِ قَامَا » فيجوز أن تُقَدَّمَ الخبر فتقول « قَامَا الزَّيْدَانِ » ويكون « الزيدان » مبتدأ مؤخرًا ، و « قاما » خبراً مقدماً ، ومنع ذلك قوم .

وإذا عرفت هذا فقول المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وَجُوبَ] تأخير الخبر الفعلى مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً يائماً ، نحو : « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » أو بإيالا ، نحو : « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ » وهو المراد بقوله : « أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مَنْحَصِراً » ؛ فلا يجوز تقديم « قائم » على « زيد » في المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إلا » شنوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَارَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى

عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقرا الهامشة رقم ١ في ص ٢٢٨) .

٥٢ — البيت للكثير بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟

اللغة : « عم » العمى ذهب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمية وعمية مدبر ، هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الأصل « وهَلِ الْمَعُولُ إِلَّا عَلَيْكَ » فَقَدَّمَ الْخَبَرَ .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لامُ الابتداء ، نحو : « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وهو المشار إليه بقوله : « أَوْ كَانَ مُسْتَنَدًا لَدَى لَامِ ابْتِدَاءٍ » فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ؛

= الإعراب : « يارب ، يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل ، حرف استفهام لإنكارى دال على النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « بك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر ، مبتدأ مؤخر « يرتجى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقا بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « عليهم ، جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بـ يرتجى « وهل ، حرف استفهام تضمن معنى النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول ، مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضوعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها . وعبرة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الـ ٧ تشهد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهاً آخر ، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما » لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيغ ؛ إذ تقديم « إلا » معه بين المراد .

وأنت لو جعلت الخبر في صدر البيت هو جملة « يرتجى » وجعلت الجار والمجرور متعلقاً به كان في هذه العبارة تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، وهم يستدلون بتقدم المعول على جواز تقدم العامل .

فلا تقول : « قاتمٌ لزيدٌ » لأن لام الابتداء لها صدرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْتَلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ
و «لَأَنْتَ» مبتدأ [مؤخر] و « خالِي » خبر مقدم .

٥٣ — البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها :

اللغة : « جرير » يروى في مكانه « تميم » ، ويروى أيضاً عوف « العلاء » بفتح العين المهمله ممدوداً — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على في المكان يعلى ، على وزن رضى يرضى ، وأما في المرتبة فيقال : علا يعلو علواً ، مثل سما يسمو سمواً .

الإعراب : « خالِي لَأَنْتَ » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أَنْتَ » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خالِي » خبراً مقدماً ، و « لَأَنْتَ » مبتدأ مؤخرأ ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبيته عند الكلام على الاستشهاد « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوالا » قال العيني : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للمجهول ، والاولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوالا » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « ال » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون ال زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر :

* وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَأْقِسُ عَنْ عَمْرٍو *

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو : « مَنْ لِي مُنْجِدٌ ؟ » فمن : مبتدأ ، ولي : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول « لِي مَنْ [منجداً] » .

* * *

== الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : في قوله « ينل العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يحىء به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوماً ؛ لحذف عين الفعل كما يحذفها في « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبه الشاعر به حيث يقول :

كَذَلِكَ الَّذِي يَنْبَغِي عَلَى النَّاسِ ظُلْمًا تُصْنِئُهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ
وليس لك أن تزعم أن من في قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع في جوابها ؛ لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي) .

والشاهد الثاني : في قوله « ويكرّم الأخوالا » فإنه تمييز على ما احترناه ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين اللذين يرون جواز يحىء التمييز معرفة ، والبصريون يقولون : أل في هذا زائدة لا معرفة .

والشاهد الثالث : — وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — في قوله : « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذاً ، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب ، والثاني : أنه أراد « خالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى هو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثاني ، لحذف الضمير ، فانصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرٌ ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ (١)
 كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ نَحْوًا بِهِ عَنْهُ مَبِينًا يُخْبِرُ (٢)
 كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ : كَأَنَّ مِنْ عِلْمَتِهِ نَصِيرًا (٣)

(١) « ونحو ، مبتدأ ، عندى ، عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، درهم ، مبتدأ مؤخر ، ولي ، الواو عاطفة ، لي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وطر ، مبتدأ مؤخر ، ملتزم ، اسم مفعول : خبر المبتدأ الذى هو قوله « نحو » ، فى أول البيت « فيه » ، جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم ، نائب فاعل لقوله « ملتزم » ، وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .

(٢) « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاما كهذا الالتزام » « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر » فاعل عاد « بما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضا ، وما اسم موصول « به » ، عنه « متعلقان بيخبر الآتى « مينا » حال من المجرور فى « به » « يبحر » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمر » فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى شرط « إذا » ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاما كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبينا - أى مفسرا - لذلك الضمير .

قال ابن غازى : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يفتى عنه وعما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(٣) « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه فى أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديرا » مفعول به ليستوجب ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « كائن » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل مفعول أول « نصيرا » مفعول ثانٍ لعلم ، والجملة لا محل لها صلة .

وَخَبَرَ الْحَصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا أَنْبَاغُ أَحْمَدَ (١)
أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث . وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر أنه
يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مُسَوِّغٌ إِلَّا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ ، والخبر
ظرف أو جار ومجرور ، نحو : « عندك رجل ، وفي الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم
الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُلٌ عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة
والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ، ولي وطَرٌّ —
البيت » ؛ فإن كان للنكرة مُسَوِّغٌ جاز الأمران ، نحو : « رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي » ،
و « عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : « فِي الدَّارِ
صَاحِبُهَا » فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجعٌ إلى الدار ، وهو جزء من
الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لثلاث يعود الضمير على متأخر
لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : « كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضَمَّرٌ — البيت » أي :
كذا يجب تقديم الخبر إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مضمراً مما ينجر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ،
فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إِذَا عَادَ عَلَيْهِ ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة
ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك « فِي الدَّارِ

(١) « وخبر ، مفعول مقدم لقدم الآتي ، وخبر مضاف و « المحصور ، مضاف إليه
« قدم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبداً » منصوب على الظرفية
متعلق بقديم « كما ، الكاف جارة لقول محذوف ، « ما ، نافية » لنا ، جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء ملغاة « اتباع ، مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف
و « أحداً ، مضاف إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية
ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صَاحِبُهَا « إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ » ثم حُذِفَ المضاف — الذي هو مُلَابِس — وأقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مقامه ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثل قولك « في الدار صاحبها » قولهم : « عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

٥٤ — أَهَابَكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَى ، وَلَكِنْ مِنْ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا

٥٤ — هذا البيت قد نُسب قومه - منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأمامي (ص ٤٠١) - لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه « سرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بن عامر من أبيات أولها قوله :

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلَاتِي لِنَفْسِي لَيْلِي ، ثُمَّ أَنْتَ حَسْبُهَا
دَعَا الْمُخْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمْحَى ذُنُوبُهَا
اللغة : « أهابك ، من الهيبة ، وهى المخافة والإجلال ، إعظاماً لقدرك .

المعنى : إنى لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاماً لقدرك ؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول ابن الدميني :

وَإِنِّي لَأَسْتَحْيِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى بَظْهِرِ الْغَيْبِ مِنْكَ رَقِيبٌ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر في محل نصب « إجلالاً ، مفعول لأجله » وما « الواو واو الحال ، وما : نافية » بك « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم » قدرة ، مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه . =

حبيبها : مبتدأ [مؤخر] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيرها ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عين » وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت « حبيبها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

وقد جرى الخلاف في جواز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا ^(١) » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يجرِ خلاف — فيما أعلم — في منع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » بخلاف مسألة « في الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف ^(٢) .

= الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ - وهو قوله « حبيبها » - لانصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقدير أنك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .

(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفية « زان نوره الشجر » - برفع « نوره » على أنه فاعل زان ، ونصب « الشجر » على أنه مفعوله - ونحو قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ
ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَنْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ
وسياتي بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل .

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سمة الكلام . — نحو « ضرب عمرأ زيد » - حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر =

الثالث : أن يكون الخبر له صدرُ الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصدير » نحو : « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يؤخرُ ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ أَيْنَ » ؛ لأن الاستفهام له صدرُ الكلام ، وكذلك « أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيراً » ؟ فأين : خبر مقدم ، ومن : مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة مَنْ .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : « إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وما في الدارِ إِلَّا زَيْدٌ » ومثله « مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ » .

* * *

وَحَذَفُ مَا يُفْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَ كَمَا » (١)

= عن المحكوم عليه البتة ، وأيضاً ، فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعاً يشعران بالمفعول ؛ فكان المفعول كالمقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلايس الخبر الذي هو مرجع الضمير .

(١) وحذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « يعلم » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كأنك كقولك ، و « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا « بعد » منصوب على الظرفية متعلق بقول « من » اسم استفهام مبتدأ « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذى للنخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والآلف حرف دال على التثنية ، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها .

وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنَفٌ »

فَزَيْدٌ أَسْتُغْنِي عَنْهُ إِذَا عُرِفَ^(١)

يُحَذَفُ كُلُّ مَنْ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ : جَوَازاً ، أَوْ وَجوباً ، فَذَكَرَ
فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازاً ؛ فَشَأَلْ حَذْفَ الْخَبَرِ أَنْ يَقَالَ : « مَنْ عِنْدَكَ » ؟
فَتَقُولُ « زَيْدٌ » التَّقْدِيرُ « زَيْدٌ عِنْدَنَا » وَمِثْلُهُ — فِي رَأْيٍ — « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ »
التَّقْدِيرُ^(٢) « فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ » قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٥ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
التَّقْدِيرُ « نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ » .

(١) « وَفِي جَوَابِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقُلْ « كَيْفَ » اسْمُ اسْتِفْهَامٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ
« زَيْدٌ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَجُمْلَةُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَقْصُودٌ لِقُضَائِهَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ « جَوَابِ »
إِلَيْهَا « قُلْ » فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « دَنَفٌ » خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ
مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ دَنَفٌ « فَزَيْدٌ » الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ ، زَيْدٌ : مَبْتَدَأٌ « أَسْتُغْنِي » فَعَلٌ مَاضٍ
مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « عَنْهُ » نَائِبٌ فَاعِلٌ لَاسْتُغْنِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ « إِذَا » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتُغْنِي ، أَوْ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى التَّعْلِيلِ « عُرِفَ » فَعَلٌ مَاضٍ
مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى زَيْدِ الْمُسْتُغْنَى عَنْهُ
فِي الْجَوَابِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ إِذَا إِلَيْهَا .

(٢) « إِذَا » فِي هَذَا الْمَثَالِ وَنَحْوِهِ تَسْمَى « إِذَا الْفَجَائِيَّةُ » وَلِلْعَلَاءِ فِيهَا خِلَافٌ : أَمْ هِيَ
حَرْفٌ أَمْ ظَرْفٌ ؟ وَالَّذِينَ قَالُوا هِيَ ظَرْفٌ اخْتَلَفُوا : أَمْ هِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ أَمْ ظَرْفُ مَكَانٍ ؟
فَمَنْ قَالَ هِيَ ظَرْفٌ جَعَلَهَا خَبَرًا مُقَدِّمًا ، وَجَعَلَ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا مَبْتَدَأً مُؤَخَّرًا ، وَكَانَ
الْقَائِلُ قَدْ قَالَ — عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ — خَرَجْتُ فِي وَقْتِ خُرُوجِي الْأَسَدِ ، أَوْ قَالَ —
عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ — خَرَجْتُ فِي مَكَانِ خُرُوجِي الْأَسَدِ ، وَلَا حَذْفَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
بِشَقِيهِ ، وَمَنْ قَالَ : هِيَ حَرْفٌ جَعَلَ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا مَبْتَدَأً خَبَرَهُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :
خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ مُوجُودٌ ، أَوْ حَاضِرٌ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ . وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الَّذِي عَنْهُ
الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ : « فِي رَأْيٍ » .

٥٥ — هَذَا الْبَيْتُ نِسْبُهُ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ وَابْنُ بَرٍّ إِلَى عَمْرِو بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ =

= الأنصارى ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجَمَالَ فَأَنْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا ؟

وقيس بن الخطيم — بالخاء المعجمة — هو صاحب القصيدة التى أولها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعِمْرَةٍ وَحَشًا غَيْرَ مَوْفٍ رَاكِبِ ؟

اللغة : « رأى » ، أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع ريم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » ، الآتى « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذى هو « أنت » ، و « رأى » مختلف ، مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام - من قوله « نحن بما عندنا » ، والذى جعل حذفه سائفاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثانى عليه .

واعلم أولاً أن الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانياً أن بعض العلماء أراد أن يحمل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » فى الشطر الثانى من البيت ليس خبراً عن « أنت » ، بل هو خبر « نحن » الذى فى أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » للتكلم المعظم نفسه =

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول « صحيح » أى : « هو صحيح » .

وإن شئت صرحت بكل واحد منهما قلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .

ومثله قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى : « من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبر — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَتُسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أى : « فعدتهن ثلاثة أشهر » لحذف المبتدأ والخبر — وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللأئى لم يحضن كذلك » وقوله : (واللأئى لَمْ يَحِضْنَ) معطوف على (واللأئى يتسن) والأولى أن يمثل بنحو قولك : « نعم » فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعم زيد قائم » .

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَيْنِ ذَا اسْتَقَرَّ (١)

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن — وإن كانت كما زعم المتمحل للتسكلم المعظم لنفسه فعنها حينئذ مفرد — تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ، فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : (ونحن الوارثون) وما أشبهه .

(١) د بعد ، ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و د لولا ، مضاف إليه ، مقصود لفظه د غالبا ، منصوب على نزع الخافض د حذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف و د الخبر ، مضاف إليه د حتم ، خبر المبتدأ د وفى نص ، الواو عاطفة ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و د يمين « مضاف إليه د ذا ، اسم إشارة ، =

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعَ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ»^(١)
 وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ^(٢)
 كَضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا، وَأَمَّ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ^(٣)

= مبتدأ استقر، فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين: أي إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قربنة.

(١) «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق باستقر في البيت السابق، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين: فعل ماضٍ، والتاء تاء التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه، مقصود لفظه «كثل» السكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل «كل» مبتدأ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولاً اسماً معطوفاً على كل، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا.

(٢) «وقبل» الواو عاطفة، وقبل: ظرف متعلق باستقر في البيت الأول، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر «تكون»، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر: مبتدأ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمر» أضمر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر، والالف للاطلاق، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذي.

(٣) «كضربي» السكاف جارة لقول محذوف «ضرب: مبتدأ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئاً» حال =

حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلَا» ، نحو : «لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ»
التقدير «لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأتيتك» واحترز بقوله : «غالباً» عما ورد ذكره فيه
شذوذاً ، كقوله :

٥٦ — لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَتَيْتُكَ مَعْدً بِالْمَقَالِيدِ

فـ «عمر» مبتدأ ، و «قَبْلَهُ» خبر .

= من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان
(أى وجد ، هو : أى العبد) مسليناً «وأتم» الواو عاطفة ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف
وتبيين من «تبييني» مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وباء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل
له «الحق» مفعول به لتبيين «منوطاً» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق ، على
غرار ما قدرناه في العبارة الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله منوطاً ، والتقدير :
أتم تبييني الحق إذا كان (أى وجد ، هو : أى الحق) حال كونه منوطاً بالحكم .

٥٦ — البيت لأبي عطاء السندی - واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار - مولى
بني أسد ، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن
عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك في الأغاني (٨٤/١٦ بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت «لولا يزيد ولولا - إلخ» ، وي زيد أبو الممدوح ، وبعد الشاهد قوله :

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أَرْوَمَتِهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنَ الْعُودِ

اللغة : «معد» هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم
من أصل الكلمة ؛ لقولهم «تمعد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى
قوى وكل ، قال الراجز :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلِدَا

لغة تمفعل في الكلام ، ولكن المباء خالفوه في ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم =

== معد زائدة ، بدليل إدغام الدال في الدال ، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته . وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف « المقاليد » : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقبل : مفرده لإقيد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامثال أمر الممدوح .

المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنومعد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك ، وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أهلك ووجود جدك من قبل أهلك .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا « ولولا » الواو عاطفة كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألفت » ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألفت « معد » فاعل ألفت ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا « بالمقاليد » جار ومجرور متعلق بألفت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه .

وفي البيت توجيه آخر ؛ وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله .

ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه :

وَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا تَحْبَطُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَقَّمْ

فإن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح بيته أبي عطاء من أجله ، ويموز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهدا لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلا — هو طريقة لبعض النحويين ، والطريقة الثانية : أن الحذف واجب دائما^(١) [وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤول ، والطريقة الثالثة : أن الخبر : إما أن يكون كونا مطلقا ، أو كونا مقيدا ؛ فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه ، نحو : «لولا زيد لكان كذا» أى : لولا زيد موجود ، وإن كان كونا مقيدا ؛ فلما أن يدل عليه دليل ، أولا ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو : «لولا زيد مُحْسِنٌ إِلَى ما أتيتُ» وإن دل عليه [دليل] جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيد مُحْسِنٌ إليك ؟ فتقول : «لولا زيد هلكت» أى : «لولا زيد مُحْسِنٌ إِلَى» ، فإن شئت حذف الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه قول أبي العلاء المعريّ .

(١) هنا شيان نحب أن ننبهك إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل ، وليس شاذ ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» ، إن كان صادرا عن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعري الآتى فهو لحن ، وإن كان صادرا عن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أئشدهنا معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله «غالبا» على حالات «لولا» ، وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله «حتم» على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاما وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا — كما ذكرنا — هو الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان ، فادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ؛ فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتشيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .

اللغة : « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسه » يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وسعر عرف مافى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التشيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة « يمسه » وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كونا عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولاً ، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا ومجبه به كونا خاصاً .

وفى البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون قوله « يمسه » =

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصًّا في اليمين^(١) ، نحو : « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ »
التقدير « لَعَمْرُكَ قَسَمِي » فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .

قيل : ومثله : « يَمِينُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » التقدير : « يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي » وهذا لا يتعين
أن يكون المحذوف فيه خبراً^(٢) ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : « قَسَمِي يَمِينُ

= في تأويل مصدر بدل اشتغال من الغمد ، وأصله « أن يمسه » فلما حذف « أن » ارتفع
الفعل كقولهم « تسمع بالمعديتي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .
وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد
لولا كونا خاصاً أولاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصاً ألبتة ، بل يجب كونه كوناً
عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر بعد لولا كونا خاصاً في كلام مافهو لحن أو
مؤول ، وقال غيرهم : يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصاً ، لكن الأكثر أن يكون
كوناً عاماً ، فإن كان الخبر كونا عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا
خاصاً : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه .
فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ، وثلاثة
أحوال عند غيرهم وهي : وجوب الحذف ، وجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد
قدمنا لك أن الواجب حل كلام الناظم على هذا ، لأنه صرح باختياره في غير هذا الكتاب ،
وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصًّا في اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في غيره
إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصًّا في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في غير القسم
حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله
في غير القسم - نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهدي الله) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ،
ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد الله لأفعلن كذا ؛ لذكر المقسم عليه .

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر
وجوباً لكون المبتدأ نصًّا في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون =

الله « بخلاف « لعمرك » فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحقها الدخول على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو : « عهده الله لأفعلن » التقدير : « عهده الله على » فعهده الله : مبتدأ ، وعلى : خبره ، ولك إثباته وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المية ، نحو : « كل رجل وضيعته » فكل : مبتدأ ، وقوله : « وضيعته » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير : « كل رجل وضيعته مقترنان » ويُقدّر الخبر بعد واو المية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى : « كل رجل وضيعته » كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصاً في المية لم يحذف الخبر وجوباً^(١) ، نحو : « زيد وعمر قائمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرأ ، وبعده حال سد [ت] مسد الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسد الحال مسده ، وذلك نحو : « ضربني العبد مسيئاً » فضربي : مبتدأ ، والعبد : معمول

= المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ، أولهما : أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جرى به من أجله ، ولم يقل أحداً لأنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جرى به له ، فإن ذلك خاص بالدليل ، فإن الدليل هو الذي يجب فيه ألا يحتمل وجهاً آخر ، وشتان ما بين المثال والدليل ، وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً ، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصاً في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومُسَيِّئًا : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ الخبر ، والخبرُ محذوف وجوبًا ، والتقدير « ضربي العبد إذا كان مسيئًا » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت الماضي فالتقدير « ضربي العبد إذا كان مُسَيِّئًا » فمسيئًا : حال من الضمير المستتر في « كان » المفسر بالعبد [و« إذا كان » أو « إذا كان » ظرف زمان نائب عن الخبر] .

ونبه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الخبر المحذوف مُقَدَّر قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لا يكون خبراً » عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش — رحمه الله — من قولهم : « زَيْدٌ قَاتِمًا » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : « ثَبَتَ قَاتِمًا » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول : « زيد قاتم » فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف : « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا » فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها ؛ فلا تقول : « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا » ، لأن الضرب لا يُوصَفُ بأنه مُسَيِّئٌ .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه حكم المصدر ، نحو : « أَتَمُّ تَبْيِينِي الْحَقِّ مَنْوُطًا بِالْحَكْمِ » فأتَمُّ : مبتدأ ، وتبييني : مضاف إليه ، والحق : مفعول لتبييني ، ومنووطاً : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ خبرِ أتم ، والتقدير : « أَتَمُّ تَبْيِينِي الْحَقِّ إِذَا كَانَ — أو إِذَا كَانَ — مَنْوُطًا بِالْحَكْمِ » .

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ ، وجوباً ، وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة^(١)

(١) بقي عليه موضعان آخران بما يجب فيه حذف المبتدأ (الاول) مبتدأ الاسم =

الأول : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع : في مدح ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَيْدِ الْكَرِيمِ »
 أو ذم ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَيْدِ الْخَبِيثِ » أو تَرَحُّم ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَيْدِ الْمُسْكِينِ »
 فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوبا ، والتقدير : « هو الكريم ، وهو الخبيث ،
 وهو المسكين » .

الموضع الثاني : أن يكون الخبرُ مخصوصَ « نعم » أو « بئس » نحو : « نِعَمْ

= المرفوع بعد « لا سيما ، سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرئ
 القيس بن حجر الكندي الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦) ،
 وهو :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

أم كان معرفة كما في قولك : أحب الناهين لا سيما على ، فإن هذا الاسم المرفوع خبر
 لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل ، ولا مثل الذي هو
 على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد « لا سيما » فأما على
 جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف
 جر ، فثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقا لك . وتعسا لك ، وبؤسا لك .
 التقدير : سحقت وتعست وبؤست . هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لأن التمضى
 باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله .
 ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم
 سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلا ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه
 وجود خطابين لانهين مختلفين في جملة واحدة ، ولهذا لو كان المصدر نائبا عن فعل غير
 الأمر ، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب ، نحو : شكراً لك ، : أى شكرت لك
 شكراً ، ونحو : سقيا لزيد ، : أى اسق اللهم زيدا - لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقا
 بالمصدر ، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذ ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضا
 ليتصل العامل بمفعوله .

الرَّجُلُ زَيْدٌ . وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو « فزيد وعمرؤ : خَبَرَاتٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ
وجوباً ، والتقدير « هو زَيْدٌ » أى المدحوحُ زَيْدٌ « وهو عَمْرُو » أى
المدحومُ عَمْرُو .

الموضع الثالث : ما حَكَى الفارسيُّ من كلامهم « فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ » فى ذمتي :
خبرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ واجبِ الحذفِ ، والتقدير « فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ » وكذلك ما أشبهه ،
وهو ما كان الخبر فيه صريحاً فى القَسَمِ .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنَابَ الفعل ، نحو : « صَبْرٌ جَمِيلٌ »
التقدير « صبرى صبر جميل » فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ
— الذى هو « صبرى » — وجوباً^(١) .

* * *

وَأَخْبِرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كُفُّ سَرَاةٍ شُعْرَا^(٢)

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فصبر جميل) وقول الشاعر :

عَجَبٌ لِّلنَّكَ قَضِيَّةٌ ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
وقول الراجز :

شَكَأَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى
لكن كون هذا بما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون بما حذف فيه
الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم فى البيت الأول أيضا ، فقد جوزوا أن يكون
« عجب ، مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا » فعل ماضٍ وفاعله « باثنين » جار ومجرور متعلق بأخبر « أو »
حرف عطف « بأكثر » جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق
« عن واحد » جار ومجرور متعلق بأخبر « كهم » الكاف جارة لقول محذوف ، وهى
ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سراة » خبر أول
« شعرا » أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المبتدأ وخبريه فى محل
نصب مقول القول المقدر .

اختلف النحويون في جواز تمدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » .

فذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ، سواء^(١) كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ ، نحو : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أى مُرٌّ ، أم لم يكونا في معنى خبرٍ واحدٍ ؛ كالمثال الأول .

وذهب بعضهم إلى أنه لا يَتمددُ الخبرُ إلا إذا كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخرٌ ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر :

٥٨ — مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَتَّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتَّى

(١) الذى يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم في شرح الكافية — أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كآية القرآنية التى تلاها ، وكثال النظم ، وكاليتين اللذين أنشدتهما . وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه العطف وتركه . وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها . فأما عند من لم يحز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثانى) التعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يتمتع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها ، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ ؛ فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنما عند التحقيق كشيء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة .

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيلويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام ، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في إحداها ، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله :

* أَخَذَتْهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ *

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله :

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ *

اللغة : د بت ، قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوث ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشتي ، أى : يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفيني للصيف ، وللشتاء » الدشت ، الصحراء ، وأصله فارسي ، وقد وقع في شعر الأعرشي ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحَمِيرٌ وَالْأَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيْكُمُ نَزَلَا

قال أهل اللغة : « وهو فارسي معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حرارة القيط و زمان الصيف و زمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط . واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ، ولا إشكال في جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم — كما أدخل الفاء في « فهذا بقى » — لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبر يك ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و د بت ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا عمل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالغامزائدة في خبر المبتدأ لشبه بالشرط في عمومها ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة =

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا ؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

= مبتدأ «بى» بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وياه المتكلم مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشى» أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «من ، إن قدرت «من ، موصولة ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية ، وجملة الشرط وجوابه جميعاً فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله «فهذا بنى ، مقيظ ، مصيف ، مشى» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف . ولا يمكن أن يكون الثانى نعتاً للأول ؛ لاختلافهما تعريفاً وتذكيراً ، وتقدير كل واحد بما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحيد بن ثور الهلالى ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : «مقْلَتَيْهِ» عينيه «المنايا» جمع منية ، وهى فى الأصل فعيلة بمعنى مفعول من مَنَى الله الشيء يمينه — على وزن رى ىرمى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع فى أكثر كتب النحاة . والصواب فى إنشاء هذا البيت «فهو يقظان هاجع» ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحيد بن ثور ، وقبله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَارِبُ الْمُتَوَاسِعُ

وَإِنْ بَاتَ وَخَشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا ، وَلَمْ يُضْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ

الإعراب : «د ينام» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف : ومقْلَتَيْ من «مقْلَتَيْهِ» مضاف إليه ، ومقْلَتَيْ مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقى» الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة «د ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقى «المنايا» مفعول به ليتقى «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر .

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ ، كأن يكون
الخبرَانِ مثلاً مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زَيْدٌ قَامَ ضَحِكَ »
فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخرُ جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ »
هكذا زعم هذا القائلُ ، ويقع في كلام المُعَرِّين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك
كثيراً ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) جَوَزُوا كَوْنَ « تَسْعَى » خبراً
ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً^(١) .

* * *

= الشاهد فيه : قوله : « فهو يقظال نائم » أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن
مبتدأ واحد — وهو قوله « هو » — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » أو قوله « يقظان
نائم » من غير عطف الثاني منهما على الأول .

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتاج بكلامه شعره ونثره ، فلا معنى لجمده
ونكرانه .

وما استشهد به المجيز قوله تعالى : (كلا إنها لظى نزاعة للشوى) وقوله سبحانه في قراءة
ابن مسعود : (وهذا بعلى شيخ) ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين :

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةَ كَلَيْثٍ غَابَاتٍ غَلِيظٍ الْقَصْرَةَ
* أَكَيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّفْدَرَةِ *

فإن قوله « أنا » مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون (كليت)
جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلكم » جملة فعلية في محل رفع خبر
ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تحمل جملة (تسعى) خبراً ثانياً كما يقول العربون فهي في محل رفع صفة
لحية ، وليست في محل نصب حالاً من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حية) نكرة
لا مسوغ لمجيء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ ،
الهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيويه
الذى يجوز مجيء الحال من المبتدأ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا ، وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ (١)
 كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحًا أُمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا (٢)
 فِتْنَى ، وَأَنْفَكَ ، وَهَذَى الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَنَى ، أَوْ لِنَنَى ، مُتَبَعَةً (٣)
 وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ « مَا » كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَمَا (٤)

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » ، قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدأ » مفعول به لترفع « اسما » ، حال من قوله المبتدأ « والخبر » الواو عاطفة ، الخبر : مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصبه » ، تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » السكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » ، خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضممة الطاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » ، قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، برحا » ، كمن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف بما عدا الخامس .

(٣) « فتنى ، وأنفك ، وهذى » معطوفان أيضاً على « ظل » ، بإسقاط حرف العطف فى الأول « وهذى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدأ « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « وشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « ننى » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لننى » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعة » ، خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » ، قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « مسبوqa » ، حال من دام « بما » الباء حرف جر ، وما =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، وإن وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي — في أحد قوليّه — وأبو بكر بن شقير — في أحد قوليّه — إلى أنها حرف ^(١) .

== قصد لفظة : مجرور محلاً بالباء ، والجار والمجرور ملحق بسبوقا ، كأعط ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواً تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير ، أعط المحتاج ، مثلاً « ما » مصدرية ظرفية « دمت ، دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيباً ، خبر دام « درهما ، مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان — في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر — لكن في حالة معينة ، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك « أعط المحتاج درهما ما دمت مصيباً » أي مدة دوامك مصيباً ، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيباً .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج ، وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في « الحليات » ، وأبو بكر بن شقير ، وجماعة . واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول : أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفي .

الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً ، وما فيها من الدلالة على الزمان يخالف لما في عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل ==

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها أسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العملَ بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يُشترطُ في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديرًا ، أَوْشِبُهُ نَفْيٌ ، وهو أربعة : زال ، وبرَحَ ، وفتىءَ ، وانفَكَ ؛ فمثالُ النفي لفظاً « ما زال زيد قائماً » ومثاله تقديرًا قوله تعالى : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفَقُّوْا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ) أى : لا تفقؤا ، ولا يُحذفُ النافي معها إلا بعد القسم كآلية الكريمة ، وقد شذَّ الحذفُ بدون القسم ، كقول الشاعر :

== عليه خبرها في الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل ، فإذا قلت : ليس خلقَ الله مثله ، فليس أداة نفي واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضي — وهو خلق — وفاعله في محل نصب خبرها . وفي هذا المثال قرينة — وهي كون الخبر ماضياً — على أن المراد نفي الخلق في الماضي ، وقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ؛ ومن أجل ذلك كله قالوا : هي حرف .

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فنقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فنقول : لست ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث — وهو الانتفاء — ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث — كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور — فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث — ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهي من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها .

٦٠ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا بِحَيْدًا

٦٠ - البيت لخداش بن زهير .

اللغة : « منتطقاً » قد فسره الشارح العلامة تفسيراً ، ويقال : جاء فلان منتطقاً فرسه ؛ إذا جنبه — أى جعله إلى جانبه ولم يركبه — وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال بجانب فرساً جواداً ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاداً فى الثناء على قومه ، أى : ناطقاً « بحيدا » بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما فى قوله « منتطقاً » ، وهو وصف للفرس على الأول ، ووصف لنفسه على الثانى .

المعنى : يريد أنه سيقبلى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بما أثر قومه ذا كرامادهم ؛ لأنها كثيرة لا تنفى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الالسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه خير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل أدام « قومى » قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » ، وأهو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير « أحد بحمد » وحد مضاف ، و « الله » مضاف إليه « منتطقاً » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله خير مستتر فيه « بحيدا » مفعول به لمنطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرساً بحيداً . وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بحامد قومى بحيداً فى ذلك ؛ لأن حامدهم تنطق الالسنة بحيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفى أو شبه نفى ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ؛ قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : إن أداة النفى مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ، ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفى ، لافى اللفظ ولا فى التقدير ، والمعنى عنده : أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقاً بحيداً ، أى : صاحب نطق وجواد — لأن قدى يكفونى هذا ؛ فعلى هذا الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحب نِطاقٍ وجَوَادٍ ، ما أدام الله قومي ، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَفْنِياً ما بقي له قومه ، وهذا أَحْسَنُ ما مُحِلَّ عليه البيتُ .

ومثال شبه النفي — والمرادُ به النهي — كقولك : « لا تَزَلْ قائماً » ومنه قوله :

٦١ — صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

والدعاء ، كقولك : « لَا يَزَالُ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ » وقول الشاعر :

= تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهِالِكِ حَتَّى تَكُونَهُ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف ، لا ، دون سائر أخوانه من حروف النفي .

الثاني : أن يكون المنفي به مضارعاً كما في الآية ، وكما في قول امرئ القيس :

قُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللَّهِ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةِ أَهْدَى الْجِيُوشِ عَلَى شِكَّتِيَّةِ

حَتَّى أَفْجَمَهُمْ بِأَخْوَاهِمِ وَأَسْوَقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَّةِ

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

تَاللَّهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أَقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللَّهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسْمَعْتَنِي حَنِينَهَا الْإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت امرئ

القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشذ الحذف بدون

القسم كما في بيت خدّاش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

٦٢ — أَلَا يَا أَسْلَمِي ، يَا ذَارِمِي ، عَلَى الْبَلِي ،

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرُ

== المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .
الإعراب : « صاح » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسي ؛
لأنه نكرة ، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص
مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ،
وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ،
نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ
« مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى
« كان » في العمل ؛ لكونها مسبوقه بحرف النهي ، والنهي شبيه بالنفي .

٦٢ — البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبه مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب بيل - على وزن رضى يرضى - أى : خلق ووث « منهل »
منسكبا منصبا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الدهتان
وأن يدوم زول الأمطار بساحتها ، وكفى بزول الأمطار عن الحصب والتماء بما يستتبع
من رفاهية أهلها ، وإقامتهم في ربوعها ، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ،
والتقدير « يا دارمية » « أسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل
« يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ،
و « دى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق بأسلمى « ولا » الواو حرف عطف ،
لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهل » خبر زال مقدم « بجرعائك » الجار
والمجرور متعلق بقوله « منهل » « جرعاء » مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم
زال مؤخر .

وهذا [هو] الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » .

القسم الثانى : ما يَشْتَرِطُ فى عمله أن يسبقه « ما » المَصْدَرِيَّةُ الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أَعْطَيْتُ مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا » أى : أعطتُ مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا .

= الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان . الأول : فى قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الامر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً . ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشماخ .

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَسْتُ بِمُحَالِفٍ أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَا لَهَا فَقَدْ أَرَادَ : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الاخطل :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرٍ وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدْدَى آخِرَ الدَّهْرِ أَرَادَ : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفَرَّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ أَرَادَ : ألا يا ذات الدماليح اسلمى ذات الدماليح — إلخ ، ومثل الامر الدعاء كافى قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ يَرِيدُ : يا هذا أرغم الله أنفًا — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ فِيمَنْ رَوَاهُ بَرْفَعُ لَعْنَةُ اللَّهِ ،

والشاهد الثانى فى قوله « ولا زال إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها الاسم ولصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي .

ومعنى ظَلَّ : اتَّصَفَ الْمُخْبِرُ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى بَاتَ : اتَّصَفَ به ليلاً ، وأُصْحَى :
 اتَّصَفَ به في الصُّحَى ، وأُصْبِحَ : اتَّصَفَ به في الصباح ، وأَمْسَى : اتَّصَفَ به في المساء ،
 ومعنى صَارَ التَّحَوُّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى ، ومعنى لَيْسَ : النَّفْيُ ، وهى عند
 الإطلاق لنفى الحال ، نحو : « ليس زيد قائماً » أى : الآن ، وعند التقييد بزمن على
 حَسَبِهِ ، نحو : « ليس زيد قائماً غداً » ومعنى زَالَ وأخواتها : مُلَازِمَةُ الْمُخْبِرِ الْمُخْبِرِ عنه
 على حَسَبِ ما يقتضيه الحال نحو : « ما زال زيد ضاحكاً ، وما زال عمرو أزرَقَ العينين »
 ومعنى دَامَ : بَقِيَ واستمرَّ .

* * *

وغيرُ ماضٍ مثلهُ قد عميلاً (١) إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ أَسْتَعْمِلَا (٢)
 هذه الأفعال على قسمين (٢) : أحدهما ما يتصرف ، وهو ما عدا ليس ودام .

(١) « د و غير » مبتدأ ، و غير مضاف ، و « ماض » مضاف إليه « مثله » مثل : حال
 مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل « عمل » الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ،
 ومثل من الألفاظ المتوغلة فى الإيهام فلا تفيدها الإضافة تعريفاً ؛ فلهذا وقعت حالا « قد »
 حرف تحقيق « عملا » عمل : فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 غير الماضى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » ، شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل
 الشرط « غير » اسم كان ، و غير مضاف ، و « الماض » مضاف إليه « منه » جار ومجرور
 متعلق باستعمل « استعملا » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل نصب خبر كان « وجواب الشرط محذوف
 يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملاً فإنه يعمل مشابها الماضى .

(٢) هى على قسمين إجمالاً ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً (الأول) ما لا يتصرف
 أصلاً فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو فعلا ن : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ،
 ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامة التى ترفع فاعلاً فقط ، والكلام =

والثاني ما لا يتصرف ، وهو ليس ودام ، فذبة المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يمثل غير الماضي منه عمل الماضي ، وذلك هو المضارع ، نحو : « يكون زيد قائما » قال الله تعالى : (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمر ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) ، واسم الفاعل ، نحو : « زيدٌ كأنَّ أخاك » وقال الشاعر :

٦٣ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَأَنَّ

أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً

= إنما هو في دام النافعة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثاني) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفقى ، ورح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن يجيء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنه قوم منهم أبو علي الفارسي ؛ فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيويوه « يكون فيه » فقال : ما كل دام يعالجه الطبيب ا . وأجازه غير أبي علي ، فاحفظ ذلك .

٦٣ - البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدى ، يظهر » البشاشة ، طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجداً » مساعداً .

المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركز إليه ، وتعتمد في حاجتك عليه ، وإنما أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة .

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كائناً » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كأن منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخاه مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم « تلفه » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، =

والمصدر كذلك ، واختلف الناس في « كان » الناقصة : هل لها مصدر أم لا ؟
والصحيح أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤ — بِيْذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى

وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

محمد بن أسامة - كانه مع عمل المصدر

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلني « لك » جار ومجرور متعلق بقوله « منجدا » ، الآتي « منجداً » مفعول ثان لتلني ، وقال العيني : هو حال ، وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » ، فإن « كائناً » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسماً ونصب خبراً : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » ، على ما بيناه في إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « بذل » جار ومجرور متعلق ب« ساد » ، و « حلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماضٍ « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً ب« ساد » ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » ، الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المنصلة به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إياه » ، وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق ب« يسير » . وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » ، حيث استعمل مصدر كان الناقصة ، وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر . وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت .

وما لا يتصرفُ منها — وهو دَام ، وليس^(١) — وما كان النقيُّ أو شبههُ شرطاً فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر .

وفي جميعها تَوَسَّطَ الخبرُ
أجزء ، وكلُّ سبقه دَامَ حَظَرُ^(٢)

= فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها ، وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال — سواء أكان اسماً ، أم كان فعلاً غير ماض — يعمل العمل الذي يعملها الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجع العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيان : الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعملهم هذا الفعل بعد « ما » يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : (مادمت حياً) بقولهم : مدة دوامي حياً ، ولو أننا ألزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة . فإزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة ، فتم الدعوى .

(٢) « وفي جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط « جميع مضاف ، وها مضاف إليه » توسط « مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر مضاف إليه » أجز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل ، مبتدأ « سبقه ، سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام ، قصد لفظه : مفعول به لسبق « حظر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة من حظر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَّاه أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولا تأخيرها عنه — يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم ^(١) ؛ فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك : « كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر ، لثلاث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم

(١) حاصل القول في هذا الموضوع أن الخبر كان وأخواتها ستة أحوال :
الاول : وجوب التأخير ، وذلك في مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر ، نحو : كان صديق عدوى ، وثانيتهما : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) والمكاء : التصغير ، والتصدية : التصفيق .

الثاني : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك في نحو قولك : يعجنني أن يكون في الدار صاحبها ، فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لثلاث يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لثلاث يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرناه .

الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر بما له الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو : أين كان زيد ، ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يمود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو : كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلمها ، يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « في الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلمها ، — بنصب غلام — ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً ، نحو : هل كان زيد صديقك ، ؟ ففي هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد ، ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن « هل » لها صدر الكلام ، ولا توسطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو : كان محمد صديقك ، يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد ، بنصب الصديق .

قولك : « كان أخى رَفِيقِي » فلا يجوز تقديم رفيقي — على أنه خبر — لأنه لا يُعلم ذلك ؛ لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسط فيه الخبر قولك : « كان قائماً زيدٌ » قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المتصرف ، وغيره — يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصواب جوازُهُ ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلِيٍّ — إِنْ جَهِلْتَ — النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهْلُولٌ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغساني ، المضروب به المثل في الوفاء ، ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

اللغة : « دنس ، الدنس — بفتح الدال المهملة والنون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية ، والمراد هنا الدنس المعنوي « اللؤم ، اسم جامع للخصال الدنيئة ومقايص الصفات « رداء ، هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها « ضيمها ، الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعن تقارنينهم بنا — إن لم تكوني عالمة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لىكى بتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى » فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « جهلت ، جهل : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا ، جار ومجرور متعلق بقوله سلى ، وعنه » جار ومجرور مطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس ، انفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض نافى « سواء ، خبر ليس مقدم « عالم » اسم ليس مؤخر ، وجهول ، مطوف على عالم . =

وذكر ابن مَعْطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقول : « لا أصحابك ما دام قائماً زيد » والصواب جَوَّازُهُ ، قال الشاعر :

٦٦ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ
لذَّاتُهُ بَادٍ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

== الشاهد فيه : قوله ، فليس سواء عالم وجهول ، حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائق في الشعر وغيره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد ، وقد نسب ابن هشام القول بالمنع إلى ابن درستويه .

٦٦ — البيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد من اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من النغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الال دالا ، ثم أدغمت الال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم الال دالا أيضا ثم أدغمنا على ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : ، لا ، نافية للجنس « طيب » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، أو متعلق بمحذوف صفة لطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأكيد « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف وإلهام العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهَرَم » معطوف بالواو على الموت .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة » على اسمها وهو قوله « لذاته » .

وأشار بقوله : « وكلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرٌ » إلى أن كلَّ العرب — أو كلَّ النحاة — مَنَعَ سَبَقَ خَبَرٍ « دَامَ » عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دَامَ على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ قَائِماً ما دَامَ زَيْدٌ » فسلم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دَامَ » وَحْدَهَا ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ ما قَائِماً دَامَ زَيْدٌ » — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ فِي شَرْحِهِ — فقيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبرِ

= هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، ردّاً على ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منفعة » ومتعلقه — وهو قوله : « بادكار » — بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دَامَ » ضميراً مستتراً ، وقوله « منفعة » خبرها ، وقوله « لذاته » ، نائب فاعل لقوله « منفعة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردّاً على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظٌ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِئاً أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دَامَ ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دَامَ ضميراً مستتراً يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ ، لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر هنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقديم عاملين — وهما : دَامَ ، وحافظ سري — وتأخر معمول واحد — وهو « من وثقت به » — فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع ، وهو جازع عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فتقول : « لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ » كما تقول : « لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَقُلْتُ » .

كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً ، لَا تَالِيَةَ^(١) .

يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَيْرُ عَلَى مَا النَّافِيَةِ ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما : ما كان النفي شرطاً في عمله ، نحو : « مَا زَالَ » وأخواتها ؛ فلا تقول : « قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ » وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، والثاني : ما لم يكن النفي شرطاً في عمله ، نحو : « مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » فلا تقول : « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، وأجازه بعضهم^(٢) .

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفي بغير « مَا » يجوز التقديم ؛ فتقول : « قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » ، ومنطلقاً لَمْ يَكُنْ عَمْرُو » ومنعهما بعضهم^(٣) .

(١) « كَذَلِكَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبق » مبتدأ مؤخر ، وسبق مضاف . و « خبر » مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق « ما » مفعول به لسبق « النافية » صفة لما « فجىء » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بـ « متلوة » حال من الضمير المجرور محلاً بالباء « لا » عاطفة « تالية » معطوف على متلوة .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب « ما » النافية أن تكون في صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ؛ وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي ؛ لأن نفيها حينئذٍ لم يحجب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثاني .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذي منع ذلك هو الفراء ، وهذا المنع مردود

بقول الشاعر :

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديمِ الخبرِ على الفعلِ وَحْدَهُ إذا كان النفي بما ،
نحو : « مَا قَائِماً زَالَ زَيْدٌ » و « مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ » ومنعه بعضهم .

* * *

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ أَصْطَقِي ، وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَنِي ^(١)
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي قِيٍّ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُنِي ^(٢)
اختلف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
وقال ابن مالك في شرح الكفاية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) « ومنع، مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق ، مضاف إليه ، وسبق مضاف و « خبر ، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس ، قصد انطه : مفعول به لسبق « اصطقي ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وذو ، الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام ، مضاف إليه « ما ، اسم موصول خبر المبتدأ « برفع ، جار ومجرور متعلق ببيكتني الآتي « يكتني ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة وجملة يكتني وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما ، اسم موصول مبتدأ « سواء ، سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ناقص ، خبر المبتدأ « والنقص ، مبتدأ « في قتي ، جار ومجرور متعلق بقوله « قتي ، الآتي « ليس ، زال ، معطوفان على « قتي ، بإسقاط حرف العطف « دائماً ، حال من الضمير المستتر في قوله « قتي ، الآتي « قتي ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من قتي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « النقص » .

وتقدير البيت : وما سوى ذي التمام ناقص ، والنقص قتي — أي اتبع — حال كونه مستمراً في قتي . وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ،
 وذهب أبو علي [الفارسي] وابن برهان إلى الجواز ؛ فنقول : « قائماً ليس زيد »
 واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من
 لسان العرب تقدم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول
 خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا
 استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتيهم » معمول الخبر الذي
 هو « مصروفا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يتقدم معمول إلا حيث
 يتقدم العامل ^(١) .

* * *

(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في
 كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص ، ونحن نذكر لك
 عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل :

الموضع الأول : إذا كال خبر المبتدأ فعلاً ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا
 يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » ، على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملته
 خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو « عمرو ضرب زيدا » ،
 فيقولون « زيداً عمرو ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن — إن لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً — لم يجيزوا تقديمه على
 اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون :
 « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن — نحو « لم أضرب » . ولن أضرب » —
 لم يجيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب » ، وعمرأ
 لم أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجيزوا لإيلاءه لإما ، وأجازوا لإيلاء
 معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثاني : ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامةً ، إلا « فتى » ، و « زال » التي مضارعها يَزَالُ ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تامة ، نحو : « زالت الشمس » و « ليس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) أى : إن وجد ذو عُسْرَةٍ ، وقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) .

* * *

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولٌ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أُنِيَ أَوْ حَرْفَ جَرٍّ^(١)

== والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه المجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية دلي ، فعل مضارع « العامل » مفعول به ليلي مقدم على الفاعل « معمول » فاعل يلي ، ومعمول مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفاً » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في أُنِيَ « أُنِيَ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « معمول الخبر » السابق « أو » حرف عطف « حرف » معطوف على قوله « ظرفاً » وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجملة « أُنِيَ » وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى « كان » وأخواتها معمولٌ خبرها الذى ليس بظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمولُ الخبرِ [وَحْدَهُ عَلَى الْاسْمِ] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو : « كان طعامك زيدٌ آكلًا » وهذه متمنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم معمولُ والخبرُ على الاسم ، ويتقدم معمولُ على الخبر ، نحو : « كان طعامك آكلًا زيدٌ » وهى متمنعة عند سيبويه ، وأجازها بعضُ البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم ، وقُدّم الخبرُ على المعمولِ جازت المسألة ؛ لأنه لم يلى « كان » معمولُ خبرها ؛ فتقول : « كان آكلًا طعامك زيدٌ » ولا ينعها البصريون .

فإن كان المعمولُ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز إيلأؤه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو : « كان عندك زيدٌ مقبياً ، وكان فيك زيدٌ راغباً » .

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَ إِنْ وَقَعَ مُوَهُمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أُمْتَنَعَ (١)

= فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمولُ الخبرِ العاملِ فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت يجيئه ظرفاً أو حرف جر .

(١) « مضمر ، مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « انو ، الآتى ، ومضمر مضاف والشان ، مضاف إليه « اسما ، حال من مضمر « انو ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن ، شرطية « وقع ، فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل =

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ « كان » وأخواتها معمول خبرها فأولُه على أَنَّ في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

يَمَّا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدًا

جزم ، وسكن للوقف « موهم » ، فاعل وقع ، وموهم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على اليكون في محل جر « استبان » فعل ماض « أنه » أن : حرف تأكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم في محل نصب « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ؛ وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

ونقدير البيت : وانو مضمير الشأن حال كونه اسماً لسكان إن وقع في بعض الكلام ما يوهم الأمر الذي تبين امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهى من النقااض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْهَا يَدَا قَايسٍ أَلْوَىٰ بِهَا ثُمَّ أَخْتَدَا

اللغة . « قنفاذ » جمع قنفذ ، وهو — بضمتين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل في السرى ، فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقذ » ، وأنقذ : اسم القنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للاسد : أسامة ، وللذئب : ذؤالة ، قاله الميداني (١/ ٢٣٩ الخبيرة) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يحول ليله أجمع ، اه ، ويقال في مثل آخر « بات فلان بليل أنقذ » ، وفي مثل آخر « اجعلوا ليلكم ليل أنقذ » وذكر مثله العسكري في جهرة الأمثال (بهاشم الميداني ٢/ ٧) « هداجون » جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان — بفتحات — ومثله الهدج — بفتح فسكون — مشية الشيخ « أو مشية فيها ارتعاش » وباب فعله ضرب ، ويروى « قنفاذ دراجون » =

= والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ » ، — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونة لجار . يشبهون القنافذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب عنده في ذلك تعويد أبيهم لإياهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ لحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالوار نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، ويوت من « يوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسمياً ، والاحسن أن تكون موصولا حرفياً « كان » فعل ماض ناقص « لإياهم » إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر « كان » .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذي يمرّب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحويين من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « بما كان لإياهم عطية عودا » ، حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو « لإياهم » على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عودا » عن الاسم أيضاً ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل وإليه ، هذا هو ظاهر البيت .

والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين . وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات :

أحدها : وهو الذي ذكره الشارح الدلالة تبعاً للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ ، وجملة « عودا » في محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم مفعول به لعود ، =

فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعامك زيداً آكلًا » ويتخرج على أن في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو أسمُ كان] .

= وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضر عقب « كان » نفسها ، فهو الذي وإياها ، و « إياهم » معمول لخبر مبتدأ ، وعلى هذا ليس في البيت معمول لخبر كان .

والتوجيه الثاني : أن « كان » في البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » أى بالذى عطية عودهموه والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل له من الإعراب صلة الموصول .

والعائد — على هذا التوجيه وللهذا قبله — محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول . هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر ، ولم نفق على اسمه :

بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَأَلْعِشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذاات الخال : اسم بات . وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَنْ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالْصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلُوفَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب : اسم كان ، ومغريا : خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله ، وسلمى مفعول به لمغريا تقدم على اسم كان ، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجاً عجيباً ؛ فزعم أن « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » ، وكأن الشاعر قد قال : باتت يا فؤادى ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وجملة النداء في البيتين لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموله .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعامك آكلاً زَيْدٌ » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَلَى مُعَرَّسِهِمْ

وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

٦٨ — البيت لحيد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجُلْتْنَا الصَّهْبَاءَ بَيْنَهُمْ كَانَ أَظْفَارُهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلطنا » بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيه ، وجمعه جطل - بوزن غرفة وغرف - ويجمع أيضاً على جلال ، وهي عربية معروفة « الصهباء » يريد أن لونها الصهباء ، قال الأعمش في شرح شواهد سيبويه ، الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصهباء ، اهـ ، « فأصبحوا » دخلوا في الصباح « معمرهم » اسم مكان من « عرس بالمكان » - بتشديد الراء مفتوحة - أى نزل به ليلاً .

المعنى : يصف أضيافاً نزلوا به فقراهم تمراً ، يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة بأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلقون بعض النوى ويلعبون بعضاً ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة ما أكلوا ، ووصفهم بالشرة .

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « و » حالية « التوى » مبتدأ « على » خبر ، وعلى مضاف ومعرس من « معمرهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله « تلقى » وكل مضاف ، و « التوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع « المساكين » فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل التوى تلقى المساكين » ، ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الانضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى « تلقى المساكين » بياء المضارعة ، كما يروى « تلقى المساكين » بالناء ؛ فهذه أربع روايات .

= أما رواية رفع « كل » - سواء أكانت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بياء المضارعة أم كانت « وليس كل للنوى تلقى المساكين » بالناء - فليس فعل ماض ناقص ، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروایتين لما نحن فيه ، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى بلقيه المساكين ، أو تلقيه المساكين .

فإن قلت : كيف جاز أن يروى « تلقيه المساكين » بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذا المساكين جمع مسكين .

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفردة مؤنثاً ، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أن مفردة مذكر - قول الله تعالى : (قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا) فإن مفرد الأعراب أعرابي .

وأما رواية نصب كل والفعل « يلقى » بياء المضارعة ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم يلقي ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب ، نعتي أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخرًا ، ويلقى فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقي وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها ، لا يجوز ذلك بته .

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بنصب كل ؟

فالجواب أن نفهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر ، فأنت لا تقول : الأعراب قان ، ولا تقول : المساكين يلقي ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول =

= المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت ، أو تقول : المساكين ألفت أو تلقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التوكيد المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو تقول : تلقى المساكين ، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلقى » بالناء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت — على هذا الإعراب — على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما في البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما زعمتم ، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ماضياً ناقصاً ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها .

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن النظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العين عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدما مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرق إلا « تلقى المساكين » بالياء التحتية . واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اهـ كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف — غفر الله له ولوالديه — يرى أن في كلام العين هذا تحاملاً على ابن النظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلافاً من عدة وجوه :

— إذا قرئء بالتاء المثناة من فوق — فَيُخْرِجُ البيتان على إضممار الشأن :

والتقدير في الأول « بما كان هو » أى الشأن ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

= الأول : أن قوله « والبيت لم يرو إلا يلقي المساكين بالياء التحتية » غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تحطئته في الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد ،

الثاني : في قوله « ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين » ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء ،

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما نقول قاموا الزيدون » على أن الجملة خير مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، ليس تنظيراً صحيحاً ، لأن الاسم في الكلام الذى نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز في فعله إلا التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله ١١ ،

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تبين لك خمسة أمور :

الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها في البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب .

الثاني : أنه لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث .

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة ، وهى « وليس كل النوى تلقى المساكين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل .

وعطية : مبتدأ ، وعود : خبر ، وإيأيم : مفعول عود ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر
كان ؛ فلم يفصل بين « كان » واسمها معمول الخبر ؛ لأن اسمها مضمّر قبل المفعول .

والتقدير في البيت الثاني « وليس هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ،
وكلّ [النوى] منصوب بتلق ، وتلقى الساكنين : فعل وفاعل [والمجموع] خبر
ليس ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ : كَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ^(١)

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدم ذكرها
والثالث : الزائدة ، وهى المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد
بين الشيتين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو : « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » والفعل ومرفوعه ؛
نحو : « لَمْ يُوَجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » والصلة والموصول ، نحو : « جَاءَ الَّذِي كَانَ
أَكْرَمْتُهُ » والصفة والموصوف ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ » وهذا يفهم أيضاً
من إطلاق قول المصنف « وقد تزداد كان فى حشو » وإنما تنقاس زيادتها بين « ما »

(١) « وقد » حرف تقليل ، « تزداد » فعل مضارع مبنى للمجهول « كان » قصد
لفظه : نائب فاعل تزداد « فى حشو » جار ومجرور متعلق بـ « تزداد » كما ، الكاف جارة لقول
محذوف « ما » تعجبية . وهى نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب
« كان » زائدة « أصح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو
يعود على ما التعجبية « علم » مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع
خبر المبتدأ ، « وعلم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » تقدم : فعل ماض ،
والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة
من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وفعل التعجب ، نحو : « ما كان أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ ^(١) » ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً .

وقد سُمِعَت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم ^(٢) : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَهْلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .

و [قد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله :

٦٩ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

(١) مما ورد من زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرٌّ أَنْوَشَرَوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْذُّونِ وَالسَّفِلِ

ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٢٢/٣ بتحقيقنا) :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيًا

وقول امرئ القيس بن حجر السكندی (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، ونول عروة ابن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفًا غَضًا ، وَأَطْيَبَ فِي أَصَالِكَ الْأَصْلَا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمة بنت الخرشب ، من بني أنمار

ابن بغيض بن ربث بن غطفان ، وأولادهما هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح

سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبني على الفتح في =

== محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان » مررت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا ، إليها » بدار ، جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم ، مضاف إليه » وجيران ، معطوف على دار قوم « لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران » كانوا ، زائدة — وستعرف ما فيه — « كرام ، صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا ، بين الصفة وهي قوله « كرام ، والموصوف وهو قوله « جيران ، وتقدير الكلام : وجيران كرام لنا . هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيوييه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زيادة « كان ، أن تكون وحدها ؛ فلا تزد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة « كان في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذي ذهب إليه سيوييه أولى بالرعاية ؛ لأن انصالتها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون « ظننت ، متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان ، عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره .

قال سيوييه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقوله الشاعر :

« وجيران لنا كانوا كرام » ، اهـ

وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها تأكيداً وتبييناً لمعنى المضى . والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك » ، اهـ .

وَشَدَّ زِيَادُهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجُرِّ وَمَجْرُورِهِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٠ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

= هذا ، ومن شواهد زيادة «كان» ، بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلبي (وانظر معجم البلدان مادة كتيقة) :

وَمَاؤُكُمْ كَمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَتْ طَالًا اعْتِلَالُهَا

فإن جملة « طال اعتلالها » ، في محل جر صفة لنفس « وقد زاد بينهما «كان» . »

٧٠ - أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلًا ، ويروى

المصراع الأول منه :

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

اللغة : «سراة» جمع سري ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فصيل على فعلة ، والجياد :

جمع جواد ، وهو الفرس النفيس «تسامي» أصله تنسأى - بناءً - لحذف إحداهما تخفيفاً

«المسومة» الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى «العرب» هي خلاف البراذن

والبخاتي ، ويروى :

* عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ *

والمطهمة : البارعة التامة في كل شيء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من رواه «سراة» بني أبي بكر - إلخ - فعناه : إن سادات بني أبي بكر يركبون

الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول .

ومن رواه «جياذ» بني أبي بكر - إلخ ، فعناه : إن خيول بني أبي بكر لتسمو

قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جيادهم أفضل

الجياد وأعلاها .

الإعراب : «جياذ» مبتدأ ، و«جياذ» مضاف ، و«بني» مضاف إليه ، و«بني» مضاف

و«أبي» مضاف إليه ، و«أبي» مضاف ، و«بكر» مضاف إليه ، و«تسامي» فعل مضارع ،

وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جياذ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ

«على» حرف جر «كان» زائدة : المسومة ، مجرور ب«على» «العرب» نعت للمسومة ، والجار

والمجرور متعلق بقوله تسامى

وأكثر ما تُراد بلفظ الماضي ، وقد شَدَّتْ زيادتها بلفظ المضارع في قول أمِّ عَقِيلِ
ابن أبي طالب :

٧١ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ

= الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١ - هذا البيت - كما قال الشارح - لام عقيل بن أبي طالب ، وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهى زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين هلى بن أبي طالب رضى الله عنه ، تقوله وهى ترقص ابنا عقيل ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلُ وَيَدَيَّ الْمَلَفُّ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ

* يُعْطَى رَجَالُ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

اللغة : « ماجد ، كريم ، نبيل ، فاضل شريف » تهب ، مضارع هبت الريح هبوباً وهيباً ، إذا هاجت « شمال » ، هى ريح تهب من ناحية القطب « بليل ، رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمال » فاعل تهب « بليل » نعت لشمال ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضى دون المضارع ؛ لأن الماضى لما كان مبنياً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء فى المبتدأ فى نحو « بحسبك درهم » ، وزيدت فى خبر ليس فى نحو قوله تعالى (أليس الله =

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَر^(١)

تُحَذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ ، كقوله :

== بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك الشبه عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخرج كلامه وتعليقه .

والقول بزيادة «تكون» شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناطم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء .
وعما استدل به على زيادة «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع «مراجها عسل وماء» ، على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة ، وزعم أن «يكون» زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب «مراجها» ، على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع «عسل وماء» ، على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله «مراجها عسل وماء» جملة من مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست «تكون» فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) «يحذفونها» فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وها العائد على كان : مفعول به «ويبقون» الواو عرف عطف ، يبقون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله «الخبر» مفعول به ليبقون «وبعد» ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي ، وبعد مضاف و «إِنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «ولو» معطوف على إِنْ «كثيرا» حال من الضمير المستتر في اشتهر «ذا» اسم إشارة مبتدأ «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا
فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ؟

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العيسى ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٣١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلام في شرح شواهد إلى نسبته بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار لييد بن ربيعة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا ، « وإن كذبا » مثل قوله : « إن صدقا » وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستفهام مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قِيلَا » قيل : فعل ماض مبني للمجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلي الأخيلية (انظره في أمالي القتالي ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضاً عليه في التنبيه ٨٨) :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرُ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا — أَبَدًا — وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول النابغة الذبياني :

حَدِثْ كُلَّ بَطُونٍ ضِنَّةً كُلِّهَا إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول ابن همام السلولي :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَانَدَا لِي وَإِنْ تَارَكَا =

التقدير : « إن كان المَقُولُ صدقاً ، وإن كان المَقُولُ كذباً » .

وبعد لو^(١) كقولك : « أَتَذْنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَاراً » أى : « ولو كان المَاتِيُّ بِهِ حِمَاراً » .

رَقْدَ شَدَّ حَذَفُهَا بَعْدَ لَدُنْ ، كقوله :

— ٧٣ * مِنْ لَدُ شَوْلَاً فَإِلَى إِتْلَآئِهَا *

[التقدير : مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلَاً] .

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » ، كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أصل الكلام : ولو كان الباغي ملكاً ، لحذف كان واسمها ، وأبقى خبرها .

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو خاتماً من حديد » ، التقدير : ولو كان ملتمسك خاتماً من حديد ، والبيت الذي أنشدناه في آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيننا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيويوه (١٣٤/١) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء .

اللغة : « شولا » ، قيل : هو مصدر « شالت الناقة بذنبها » أى رفعته للضرب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها « وإتلاؤها » مصدر « أتلت الناقة » ، إذا تبعها ولدها .

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيبتها من لد - مثلاً « شولا » ، خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » ، « وإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلاؤها » ، إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلاؤها .

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيزُ « مَا » عَنْهَا أُرْتَكِبَ

كَيْفَ لِي « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ » (١)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ « كَانَ » تُحْذَفُ بَعْدَ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةِ وَيُعْوِضُ عَنْهَا « مَا » وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبَرُهَا ، نَحْوُ : « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ » وَالْأَصْلُ « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ » فَحُذِفَتْ « كَانَ » فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا وَهُوَ التَّاءُ ، فَصَارَ « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثُمَّ أَتَى بِـ « مَا » عِوَضًا عَنْ « كَانَ » ، فَصَارَ

== الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو « شولا » بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن » ولو ، كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه .

وَفِي الْكَلَامِ تَوْجِيهٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُمْ « شولا » مَفْعُولًا مُطْلَقًا لِفِعْلِ مُحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ « مِنْ لَدِ شَالَتْ النَّاقَةُ شولا » ، وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ يَذْكُرُ فِيهِ إِعْرَابًا ثَالِثًا وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ نَصَبُ « شولا » عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، كَمَا يَنْتَسِبُ لَفْظُ « غَدْوَةٌ » بَعْدَ « لَدِ » ، وَعَلَى هَذَيْنِ التَّوْجِيهَيْنِ لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ شَاهِدٌ لِمَا نَحْنُ فِيهِ ، وَرَاجِعُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَشَرَحَ هَذَا الشَّاهِدَ فِي شَرْحِنَا عَلَى شَرْحِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْمُونِيِّ فِي (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تَظْفَرُ بِبَحْثِ ضَافٍ وَافٍ .

(١) « وَبَعْدَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « أُرْتَكِبَ » ، الْآتِي ، وَبَعْدَ مُضَافٍ ، وَ« أَنْ » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « تَعْوِيزُ » مُبْتَدَأٌ ، وَتَعْوِيزُ مُضَافٌ ، وَ« مَا » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « عَنْهَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَعْوِيزِ « أُرْتَكِبَ » ، فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى تَعْوِيزِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ أُرْتَكِبَ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ ، « كَشَلْ » الْكَافُ زَائِدَةٌ ، مِثْلُ : خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ « أَمَّا » هِيَ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ الْمَدْغَمَةَ فِي مَا الزَائِدَةُ الْمُعْوِضُ بِهَا عَنْ كَانَ الْمُحذُوفَةِ « أَنْتَ » اسْمُ كَانَ الْمُحذُوفَةِ « بَرَّا » خَبَرُ كَانَ الْمُحذُوفَةِ « فَأَقْتَرِبْ » فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ .

« أَنْ مَا أَنْتَ بَرَّاءٌ » [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أَمَّا أَنْتَ بَرَّاءٌ »] ، ومثله قول الشاعر :

٧٤ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وقارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذَا نَفَرٍ » يريد ذا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بهم نفرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدة ، قال حمزة الأصماني : إن الضبع إذا وقعت في غم عاثت ، ولم تسكف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعز بجاعتك فإن قومي موفورون كثير والعدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدة ، ولم يضعفهم الحرب ، ولم تزل منهم الأزمات . الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذَا » خبر كان المحذوفة ، و « ذَا مضاف و « نَفَرٍ » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب وقوم : اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به لتأكل « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذَا نَفَرٍ » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون أن المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله « ذَا نَفَرٍ » . وأصل الكلام عند البصريين : غفرت على لأن كنت ذَا نَفَرٍ ، لحذف لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذَا نَفَرٍ ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذه الضمير ، ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ =

فَأَنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وَأَنْتَ : اسمُ كان المحذوفة ،
وَذَا نَفَرٍ : خبرُها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما » عِوَضاً عنها ،
ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرد ، فيقول « أَمَّا كُنْتُ
منطلقاً انطلقت^(١) » .

ولم يُسَمَّع من لسان العرب حَذْفُ « كان » وتعويضُ « ما » عنها وإبقاء اسمها
وخبرها إلا إذا كان اسمُها ضميراً مخاطباً كما مثَّلَ به المصنفُ ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ،
نحو : « أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقت » والأصل « أَنْ كُنْتُ منطلقاً » ولا مع الظاهر ،
نحو : « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقت » والقياسُ جَوَازُهَا كما جاز مع المخاطب ، والأصلُ
« أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقت » وقد مثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ « أَمَّا
زَيْدٌ ذَاهِباً » .

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ نُونٌ ، وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّرِيمُ^(٢)

= فالتقي حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فأدغمها ؛ فصار
الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن حديد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة « إما كنت
ذا نفر ، وعلى روايتها لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِنَّمَا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ بِكُلِّ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعا
بينهما في بعض الأحايين ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال « إما كنت منطلقاً
انطلقت » .

(٢) « ومن مضارع ، جار ومجرور متعلق بقوله « تحذف ، الآتي « لكان » ، =

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَكُونُ ، فحذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين^(١) ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضي أن لا يُحذفَ منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال^(٢) ؛ فقالوا : « لم يَكْ » وهو حذَفَ جائزٌ ، لا لازم ، ومذهبُ سيبويه ومن تابعه أن هذه

== جار ومجرور متعلق بحذوف صفة لمضارع منجزم ، صفة ثانية لمضارع « تحذف ، فعل مضارع مبنى للمجهول « نون ، نائب فاعل تحذف « وهو ، مبتدأ « حذف ، خبر المبتدأ « ما ، نافية « التزم ، فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم المنفي ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان ، وهو حذف لم تلزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) لو قال « لتخلص من التقاء الساكنين ، لكان أحسن .

(٢) قد جاء هذا الحذف كثيراً جداً في كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن ذلك قولهم في المثل « إن لم يَكْ لحم فنفش ، والنفش : الصوف ، ويروى « إن لم يكن » وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَشُّبِ
وقول عروة بن الورد العبسي :

وَمَنْ يَكْ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتَرًا يُفَرِّزُ وَيَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلُّ مَطْرَحٍ
وقول مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكْ بِالْأَكْثَبِ طَالَ كَيْلِي فَقَدْ أَبْكَى مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ
وقول عميرة بن طارق اليربوعي :

وَإِنْ أَكْ فِي نَجْدٍ — سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ بِمَنَانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ
وقول الحطيئة العبسي :

أَلَمْ أَكْ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَالْمُودَّةُ وَالْإِخَاءُ

النون لا تُحذفُ عند ملاقة ساكنٍ ؛ فلا تقول : « لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا » وأجاز ذلك يونس^(١) ، وقد قرئ شاذًا (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وأما إذا لاقَت متحركًا فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرًا متصلًا ، أولاً ، فإن كان ضميرًا متصلًا لم تحذف النون اتفاقًا ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه في ابن صياد : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ »^(٢) ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إِنْ يَكُهُ ، وَإِلَّا يَكُهُ » ، وإن كان غير [ضمير] متصلٍ جاز الحذف والإثبات ، نحو : « لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرئ : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذف النون ، وهذه هي التامة .

* * *

(١) قد وردت عدة آيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون « يَكُنْ » ولو كان بعدها ساكن ، فمن ذلك قول الحسيل بن عرفطة :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

(٢) روى هذا الحديث بهذه الالفاظ الإمام مسلم بن الحجاج في باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأثرها الساعة من صحيحه ، ورواه الإمام البخارى في باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ « إِنْ يَكُنْ هُوَ ، وَإِنْ لَا يَكُنْ هُوَ » .

فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنْ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالِ «لَيْسَ» أَعْمَلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبِ زُكْنِ (١)
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَرٍّ «مَا» بِي أَنْتَ مَعْنِيًا «أَجَازَ الْعُلَمَاءُ» (٢)

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ بَابِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ نَوَاسِخَ الْإِبْتِدَاءِ تَنْقَسِمَ إِلَى أَفْعَالٍ

(١) «إِعْمَالِ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ «أَعْمَلْتُ» الْآتِي ، وَإِعْمَالُ مِضَافٍ
وَدَلَيْسَ ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مِضَافٌ إِلَيْهِ «أَعْمَلْتُ» أَعْمَلْتُ : فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْجَهْلِ ، وَالتَّامُّ
تَامَ التَّائِيثُ «مَا» ، قَصْدُ لَفْظِهِ : نَائِبٌ فَاعِلُ أَعْمَلْتُ «دُونَ» ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَالٍ
مِنْ «مَا» وَدُونَ مِضَافٍ ، وَقَوْلُهُ «إِنْ» ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مِضَافٌ إِلَيْهِ «مَعَ» ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ
بِمَحْذُوفٍ خَالٍ مِنْ «مَا» ، أَيْضًا ، وَمَعَ مِضَافٍ ، وَدَلَيْسَ ، مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ لِلضَّرُورَةِ :
مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَبَقَا مِضَافٍ ، وَدَلَيْسَ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ «وَتَرْتِيبِ» ، مَعْطُوفٌ عَلَى «بَقَا» ،
السَّابِقُ «زُكْنِ» ، فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ
هُوَ يَعُودُ إِلَى تَرْتِيبِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ زُكْنِ وَنَائِبِ فَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِتَرْتِيبِ .
وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : أَعْمَلْتُ مَا النَّافِيَةُ لِإِعْمَالِ لَيْسَ ، حَالُ كَوْنِهَا غَيْرُ مُقْتَرَنَةٍ بِإِنْ الزَّائِدَةِ ،
وَحَالُ كَوْنِ نَفْيِهَا بِأَقْيَا ، وَكَوْنُ اسْمِهَا مُقَدِّمًا عَلَى خَبَرِهَا .

(٢) «وَسَبْقِ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ «أَجَازَ» الْآتِي ، وَسَبْقُ مِضَافٍ ،
وَدَلَيْسَ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَحَرْفُ مِضَافٍ ، وَدَلَيْسَ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ ظَرْفِ» ،
مَعْطُوفٌ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ «كَا» ، الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، مَا : نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ «بِي» ،
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنِيَا الْآتِي «أَنْتَ» ، اسْمٌ مَا دَلِيلُهُ ، خَبَرٌ مَا مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ
الظَّاهِرَةِ «أَجَازَ» ، فَعَلَ مَاضٍ «الْعُلَمَاءُ» ، مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ لِلضَّرُورَةِ : فَاعِلُ أَجَازَ .

وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : وَأَجَازَ النِّهَاةَ الْعَالِمُونَ بِمَا يَتَكَلَّمُ الْعَرَبُ بِهِ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِ
مَا ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ جَارًا وَمَجْرُورًا أَوْ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَسَّعُ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَسَّعُ
فِي غَيْرِهِمَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ «مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا» ، أَصْلُهُ مَا أَنْتَ مَعْنِيًا بِي ، تَقَدَّمَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ
عَلَى الْاسْمِ مَعَ بَقَا الْخَبَرِ مُؤَخَّرًا عَنِ الْاسْمِ ، وَمَعْنَى : هُوَ الْوَصْفُ مِنْ «عَنْ فُلَانٍ بِفُلَانٍ» ،
— بِالْبَيِّنَةِ لِلْجَهْلِ — إِذَا أَهَمَّ بِأَمْرِهِ .

وَحُرُوفٍ ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى « كَان » وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي ، وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْحُرُوفِ [النَّاسِخَةِ] قِسْمًا بِعَمَلِ عَمَلِ « كَان » وَهُوَ : مَا ، وَلَا ، وَلَاتَ ، وَإِنْ .

أما « ما » فلغة بنى تميم أنها لا تعمل شيئاً ؛ فتقول : « ما زَيْدٌ قائمٌ » فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عمل لما في شيء منهما ؛ وذلك لأن « ما » حرف لا يختص ؛ لدخوله على الاسم نحو : « ما زيد قائم » وعلى الفعل نحو : « ما يقوم زيدٌ » وما لا يختص فحقه ألا يعمل .

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل « ليس » لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نحو : « ما زيد قائماً » قال الله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا) وقال تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وقال الشاعر :

٧٥ — أَبْنَاوَهَا مُتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَقَّقُوا الصُّدُورَ ، وَمَا تُمْ أَوْلَادَهَا

٧٥ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه ، وقبله قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِمَحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

اللغة : « النذير » المعلم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه « بحرة » أصله الأرض ذات الحجارة السود ، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد « أقوادها » جمع قود ، وهي الجماعة من الخيل « أبناؤها » أي أبناء هذه الكتيبة التي ينذرهم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد « متكفون » أي : قد احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى « متكفوا آبائهم » بالإضافة .

الإعراب : « أبناؤها » أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه « متكفون » خبر المبتدأ « أباهم » أبا : مفعول به لقوله « متكفون » ، لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « حقوا » خبر ثان ، وحنقوا مضاف ، و « الصدور » مضاف إليه « وما » نافية حجازية « هم » اسم ما مبني على الظم =

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :

الأول : **الْأَيُّزَادُ بَعْدُهَا « إِنْ » فَإِنْ زِيدَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا ،** نحو : **« مَا إِنْ زِيدَ قَائِمٌ »** برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم ^(١) .

الثاني : **أَلَا يَنْتَقِضُ النَّقْيُ بِإِلَّا ،** نحو : **« مَا زِيدَ إِلَّا قَائِمٌ »** ؛ فلا يجوز نصب **« قَائِمٌ »** و [كقوله تعالى : (مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا) وقوله : (وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ)] خلافاً لمن أجازوه ^(٢) .

= في محل رفع ، أولادها ، أولاد : خبر « ما » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأولاد مضاف وما ضمير الحرة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم محلاً ، ونصب خبرها لفظاً ، وذلك لغة أهل الحجاز .

(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » بعدها ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيْقًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ
وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أنتم » اسمها ، و « ذهباً » خبرها ، وجمهور العلماء يروونه « ما إن أنتم ذهب » بالرفع على إعمال « ما » ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن « إن » زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه — وتبعه الثلويين — إلى أنه يجوز إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا
فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما » في الشطر الثاني نافية كذلك ، و « صاحب الحاجات » اسمها ، و « معذباً » خبرها ، وبقول الشاعر :
وَمَا حَقُّ الَّذِي يَمُنُّو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَةً إِلَّا نَسْكَالًا =

الثالث : ألا يتقدّم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم وَجَبَ رَفْعُهُ ، نحو : « ما قائمٌ زَيْدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفي ذلك خلاف (١) .

== فا : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبوقةً بالـ لا .

وجهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها .

فما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » في الشطر الثاني : أي وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبمعظم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا بدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أي تعذبا ، وما حق الذي يفسد إلا ينكل به نكالا أي تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للبستات الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما لإعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته قلت : « ما في الدار زيد » ، و « ما عندك عمرو » فاختلف الناس في « ما » حينئذٍ : هل هي عاملة أم لا ؟ فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ، ومن لم يجعلها عاملة قال : إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما ، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذي زكّن ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكّن » أي : عِلْمٌ ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مُقَدِّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدّم الخبر لا تعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صرّح بهذا في غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألا يتقدّم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم بطل عملها ، نحو : « ما طعامك زيدٌ آكلٌ » فلا يجوز نصب « آكل » ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيزُ بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما في

= والسر في ذلك الخطأ أنه تيمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الججاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون « ما » ، إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها ، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى ليس - تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما » فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوة الأصل .

والثالث : سلبنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ ، ولكنا لا نسلم أن « مثل » منصوب ، بل هو مبنى على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة ، منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فتل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر .

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يُبطل عملها ، نحو : « ما عندك زيد مقبياً ، وما بى أنت معنياً » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسّع فيها ما لا يتوسّع في غيرها .

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألا تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بطل عملها ، نحو : « ما ما زيد قائم » [فالأولى نافية ، والثانية نفّت النفي ؛ فبقى إثباتاً] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم ^(١) .

الشرط السادس : ألا يُبدل من خبرها مُوجِبٌ ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به » فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي

(١) إذا رأيت « ما » متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل « ما » ، إذا اقترنت بها « إن » ، الزائدة ، وإن كانت « ما » الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الرازي :

لا يُنْسِكَ الْأُسَى نَاسِيًا ، فَا مَ مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا
 فالأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصم : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فَا أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا مِنْ حِمَامٍ .
 وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز لإعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ، وكلام من أبطل العمل عند تكرار « ما » على أن الثانية نافية لنفي الأولى ، كما قال النصارح ، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيق .

هو « زيد » ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن « ما » وأجازه قوم ،
وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى ! — في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين —
أعنى القولَ باشتراط ألا يُبدَل من خبرها مُوجِب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك —
فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو « ما زيد بشيء » ، إلى آخره « — :
استَوَتِ اللغتان ، يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع
إليه قوله : « استوت اللغتان » قال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلا »
والمرادُ أنه لا عملَ لـ « ما » فيه ، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين
شَرَطُوا في إعمال « ما » ألا يُبدَل من خبرها مُوجِب ، وقال قوم : هو راجع إلى
الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمراد أنه يكون مرفوعاً^(١) سواء جملت « ما »
حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال « ما » ألا يُبدَل من خبرها
مُوجِب ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثانى — لا يليق
بهذا المختصر .



وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلِسْكَنٍ أَوْ بِلِيلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أَلْزَمَ حَيْثُ حَلَّ^(٢)

(١) ظاهر هذا الكلام ليس بسديد ، بل يجوز في شيء ، الواقع بعد « إلا » الرفع
والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين ، الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها ،
الثانى على أنه بدل من شيء المحرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع
فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شيء لا يعبأ به ،
ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهيمة ، والثانى أن يكون بدلاً من
شيء الأول بشرط أن تكون ما مهيمة .

(٢) « ورفع » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « الزم » الآتى ، ورفع مضاف
و « معطوف » مضاف إليه « بلسكن » جار ومجرور متعلق بمعطوف « أو بيل » =

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِيًا للإيجاب ،
أولاً .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الْأِسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو :
« بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِن قَاعِدٌ » أو « بَل قَاعِدٌ » ؛
فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ،
وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفًا على خبر « ما » ؛ لأن « ما » لا تعمل
في المَوْجَب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها —
جاز النصبُ والرفعُ ، والمختارُ النصبُ ، نحو : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا » ويجوز
الرفع ؛ فتقول : « وَلَا قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « ولا
هو قاعد » .

فهم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفع بما إذا وقع الاسم بعد « بل ، ولكن »
أنه لا يجب الرفع بعد غيرها .

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَتَنِي كَانَ قَدْ يُحَرِّكُ^(١)

== معطوف على قوله « ولكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد
مضاف و « منصوب » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم » فعل أمر
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم « مبني على الضم
في محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من
حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد
لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل ==

تُرَادُّ الباء كثيراً في الخبر بعد « ليس ، وما » نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) و (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) ، و (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ولا تختص زيادة الباء بعد « ما » بكونها حجازية ، خلافاً لقوم ، بل تزداد بعدها وبعد التيمية ، وقد نقل سيبويه والقرءاء — رحمهما الله تعالى ! — زيادة الباء بعد « ما » عن بنى تميم ؛ فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك ، وهو موجود في أشعارهم ^(١) .

وقد اضطرب رأى الفارسي في ذلك ؛ فمرة قال : لا تُزَادُ الباء إلا بعد الحجازية ، ومرة قال : تُزَادُ في الخبر المنفي .

وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر « لا » كقوله :

== ماض « الباء » ، قصر للضرورة : فاعل جر « الخبر » ، مفعول به لجر « وبعد » ، ظرف متعلق بقوله « يجر » ، الآتى ، وبعد مضاف ، و « لا » ، قصد لفظه : مضاف إليه « ونفى » ، معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و « كان » ، قصد لفظه : مضاف إليه « قد » ، حرف تقليل « يجر » ، فعل مضارع منى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر .

(١) من ذلك قول الفرزدق : يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفاً (٣٠٥) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَفِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٌ وَلَا مُتَبَسِّرٍ

ثم إن الباء قد دخلت في خبر ، ما ، غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي :

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهُ ، وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

فأبو مالك : مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبقاً بإن الزائدة بعد ما ؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ — وهو قوله « بواه » — فدل ذلك على أن كون « ما » عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

٧٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمَنْغُنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر [مضارع] « كان » المنفية بـ « لم » كقوله :

٧٧ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَجْعَلُ

٧٦ - البيت لسواد بن قارب الاسدي البصري - يخاطب فيه رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ

وَأَنَّكَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطْيَابِ

فَمَرُّنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة : « فتيلًا » هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لي » جار

وجرور متعلق بقوله « شفيعًا » الآتي « شفيعًا » خبر كان « يوم » منصوب على

الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعًا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالواو

نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاعة » مضاف إليه « بمن » الباء زائدة ، مغن :

خبر لا ، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر

فيه ، و « فتيلًا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمن « ابن » صفة لسواد ، وابن

مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على

خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ - البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من

قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطْيِسِكُمْ فَأَنَّى إِلَى قَوْمِ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ =

فِي النَّكِرَاتِ أُنْعِمْتَ كَلَيْسَ «لَا»
وَقَدْ تَلَّى «لَاتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلِ (١)

== اللغة : « أقيموا صدور مطيكم ، هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانقبهوا من رقدتكم » فإنني إلى قوم سواكم لاخ ، يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعين من تراخيك وإقراركم بالضم لخليق بأن يزهدي في البقاء بينكم » أجشع القوم ، الجشع — بالتحريك — أشد الطمع « أعجل » هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى للجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التأكيد « الأيدي » نائب فاعل لمد « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ » كلة دالة على التعليل — قيل : هي حينئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل » السابق ، و « أجشع » مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنقى بلم . واستشهاد الشارح بهذا اليت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفى كان » نفى هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الالفيه قول المصنف في كتابه التسهيل « وبعد نفى فعل ناسخ » ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأى صيغة كانت هذه الأفعال .

(١) « في النكرات ، جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت » ، الآتى « أعملت » ، أهمل : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأكيد « كليس » جار ومجرور متعلق بمحذوف ==

وَمَا إِذْ لَاتَ فِي سَوَى حِينٍ عَمَلٌ

وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشًا ، وَالْعَكْسُ قَلٌ (١)

تقدّم أن الحروف العاملة عمل « ليس » أربعة ، وقد تقدّم الكلام على « ما »
وَذَكَرْنَا هُنَا « لا » و « لَات » و « إِنْ » .

أَمَّا « لا » فذهبُ الحجازيين إعمالها عمل « ليس » ، وَمَذْهَبُ تَمِيمٍ إِعْمَالُهَا (٢)

== حال من « لا » أوصفت لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا بمائلا إعمال ليس « لا »
قصد لفصد لفظه : نائب فاعل أعملت « وقد » حرف تقليل « نلى » فعل مضارع « لات »
فاعل تلى « وإن » معطوف على لات « ذا » اسم إشارة مفعول به لتلى « العملا » بدل
أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .
وتقدير البيت : أعملت في النكرات « لا » إعمالا بمائلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات
وإن هذا العمل .

(١) « ما » نافية « للات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « في سوى » جار
ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و « سوى » مضاف ، و « حين » مضاف إليه « عمل »
مبتدأ مؤخر « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ،
و « ذى مضاف » و « الرفع » مضاف إليه « فشًا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ
« قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس .

وتقدير البيت : وما للات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب
الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب
وابقاء المرفوع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة
إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم يعمّلونها ، وغيرهم يعمّلها ،
وفى كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعمّلونها دون طيء ، وفى البسيط : القياس عند
تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها ، وانظر هذا مع
كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة^(١) :

أحدهما : أن يكون الاسم والخبر نَكْرَتَيْن ، نحو : « لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ،
ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(١) ويبقى من شروط إعمال « لا » عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفي الجنس نصاً ؛ فإن كانت لنفي الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها لها قائلاً معيناً ،

اللغة : « تعز » أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقياً » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه بما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقياً » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء « باقياً » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقياً » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : بما قضاه الله ، و « واقياً » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقياً » ولا وزر واقياً ، حيث أعمل « لا » فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « لا » ليس لها عمل أصلاً ، لا فى =

وقوله :

٧٩ - نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ

فَبَوَّتَ حِصْنًا بِالْكِمَاةِ حَصِينًا

= الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ، ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا المذهبين فاسد ، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره ردّاً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه ردّاً لما زعمه الاخفش .

٧٩ - هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت من جاء بعد أبي الفتح .

اللغة : « بَوَّتَ » فعل ماض مبني للجهول ، من قولهم : بَوَّاهُ الله منزلاً ، أى أسكنه إياه « الكِمَاة » جمع كَمَى ، وهو الشجاع المتسكى في سلاحه ، أى : المستتر فيه المنطوق به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثاني : لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نَصَرْتُكَ » فعل وفاعل ومفعول به « إِذْ » ظرف للباضي من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صَاحِبَ » اسمها « غَيْرِ » خبر لا ، وغير مضاف ، و« خَاذِلٍ » مضاف إليه « فَبَوَّتَ » الفاء عاطفة ، بَوَّاهُ : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبوَّاه « حِصْنًا » مفعول ثان « بِالْكِمَاةِ » جار ومجرور جملة العيني متعلقات بقوله « نَصَرْتُكَ » في أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حِصِينًا » الذي بعده ، بل هو أولى وأحسن « حِصِينًا » نعم لقوله حِصْنًا السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الاخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للناطقة :

٨٠ — بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقْتُ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا

٨٠ — البيتان للناطقة الجعدي ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبي تمام .

اللغة : فعل ذي ود ، أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، لحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بثلاث الواو — المحبة ، ومثله الوداد « تولت » أعرضت ورجعت « بقت حاجتي » بتشديد القاف — تركتها باقية « سواد القلب » سويداؤه وهي حبه السوداء « باغياً » طالباً « متراخياً » متهاوناً فيه .

الإعراب : « بدت » بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « فعل » قال الميبي : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفعل . وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل لمخ ؛ وفعل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « ود » مضاف إليه « فلما » ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت » الذى هو جواب « تبعتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها « تولت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « وبقت » مثله « حاجتي » حاجة : مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا » الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت » السابق « وحلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « سواد » مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل « ليس » « أنا » اسمها « باغياً » خبرها ، وفاعل ضمير مستتر فيه « سواها » سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبا » الجار والمجرور متعلق بقوله « متراخياً الآتى » ، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراخياً » مبطوف على قوله « باغياً السابق » .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغياً » حيث أعمل « لا » النافية عمل « ليس » مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا » ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما =

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت ؛ فرة قال : إنه مؤوّل ، ومرة قال : إن القياس عليه سائغ ^(١) .

الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول : « لا قائماً رجُلٌ » .
الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بإلّا ؛ فلا تقول : « لا رجُلٌ إلا أفضَل من زيدٍ » ينصب « أفضَل » ، بل يجب رفعه .
ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

= أشار إليه الشارح العلامة ، نقلاً عن المصنف — بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا ، ليس اسماً للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام — على هذا — لا أرى باغياً ، فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » ، برز الضمير المستتر ، وانفصل ، أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باغياً » ، حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغياً » ، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول — وهو الحال الذي هو قوله « باغياً » — عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما انضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) للذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التيسيل ، لا ابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال في التيسيل ، « ورفعها معرفة نادر » فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصه : « قال المصنف في الشرح (يريد ابن مالك) : وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي « وحلت سواد القلب لا أنا باغياً » البيت اه ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَلَا الْخُنْدُ مَكْسُوباً ، وَلَا الْمَالُ بَاقِياً
والقياس على هذا سائغ عندي (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جني إعمال
لا في المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام ، اه كلام أبي حيان بحروفه .

وأما «إن» النافية فذهب أكثر البصريين والقرءاء أنها لا تعمل شيئاً ، ومذهب الكوفيين — خلاً للقرءاء — أنها تعمل عمل «ليس» ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه — رحمه الله تعالى ! — إشارة إلى ذلك ، وقد ورد السماع به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

٨١ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

اللغة والرواية : يروى بحر هذا البيت في صور مختلفة :

إحداها : الرواية التي رواها الشارح .

والثانية :

* إلا على حزبه للملاعين *

والثالثة :

* إلا على حزبه المناحيس *

«مستولياً» هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند العرب من خبله الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين . الإعراب : «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستولياً» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله «مستولياً» السابق «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و «المجانين» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» ، ورفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله «مستولياً» . =

وقال آخر :

٨٢ — إن المرء ميتاً بانقضاء حياته
ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذَلَا

= وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إن » النافية لا تعمل شيئاً ، لا في المبتدأ ولا في الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناصب له في الكلام إلا « إن » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ، لوروده في الشعر كثيراً ، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالمة « إن أحد خيراً من أحد إلا بالمافة » ، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ١ — في الآية الكريمة التي تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إلا على أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

المنعى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجدعونا له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، ويتنصف له من ظله ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدنى .

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتا » وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغي » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عليه » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغي ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغي عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبغي عليه » وقوله « فيُخذَلَا » الفاء =

وذكر ابن جنى - في المحتسب - ان سعيد بن جبير - رضى الله عنه ! - قرأ
(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمْنًا لَكُمْ) بنصب العباد .

ولا يَشْتَرَطُ في اسمها وخبرها أن يكونتا نكرتين ، بل تعمل في النكرة والمعرفة ،
فتقول : « إِنَّ رَجُلًا قَائِمًا ، [وَإِنْ زَيْدٌ الْقَائِمُ] ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا » .

* * *

وأما « لَات » فهي « لا » النافية زِيدَتْ عليها تاء التأنيث مفتوحة ؛ ومذهبُ
الجمهور أنها تعمل عملَ « ليس » ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، لكن اختلفت بأنها
لا يُذَكَّرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل [إنما] يذكر معها أحدهما ، والكثيرُ في
لسان العرب حَذَفُ اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)
بنصب الحين ؛ فَحَذَفَ الاسمُ وبقي الخبرُ ، والتقدير « وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ »
فالحينُ : اسمها ، وحِينَ مَنَاصٍ : خبرها ، وقد قرئ شذوذاً (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)
برفع الحين على أنه اسم « لات » والخبرُ محذوفٌ ، والتقدير « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ
لَمْ » أى : وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ كائنًا لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَذَفُ ذِي
الرَّفْعِ - إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما للات في سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

== عاطفة ، ويحذف : فعل مضارع مبنى للجهول ، معطوف على يبغي ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله ، إن المرء ميتا ، حيث أعمل ، إن ، النافية عمل ، ليس ، فرفع بها
ونصب ، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها هناك .

« لات » لا تعمل إلا في الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رآدفه كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رآدفه من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رآدفه قول الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنْدَمَ

وَالْبَغِيُّ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِمٌ

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العيني : قاله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي . ويقال : مهلهل بن مالك الكناني ، واستشهد القراء بقوله « ولات ساعة مندم » ، ثم قال : ولا أحفظ صدره .
اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغي : الذي يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمي بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان في المكان يرتع — من باب فتح — إذا جمعه ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (يرتع ونلعب) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ، إذا لم ينجم كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة في محل نصب حال ، أي : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ، لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أحمل « لات » في لفظ « ساعة » وهي بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب القراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين^(١)، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل^(٢)، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إن وَجِدَ الاسمُ بعدها منصوباً فناسبه فعلٌ مُضْمَرٌ، والتقدير «لَا تَأْتِي حِينَ مَنَاصٍ» وَإِنْ وَجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير «لَا تَأْتِي حِينَ مَنَاصٍ كَأَنَّ لَهُمْ» والله أعلم.

— على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد ، وهو :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَاتِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَا تَسَاعَةً مَنْدَمٌ

(١) القولان أولهما أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، وثانيهما أنها لا تعمل إلا في اسم دال على الحين أى الزمان ، سواء أكان من لفظ الحين أم لم يكن ، وقوله الناظم « وما للات في سوى حين عمل » يجوز أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى لفظ حين » فيكون جارياً على القول الأول ، ويحتمل أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى اسم دال على الحين » فيكون جارياً على القول الثانى .

(٢) قال الناظم في كتاب التسهيل (ص ٢٠) ما نصه « ولات - بالتاء - فتختص بالحين ، أو مرادفه ، مقتصرأ على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة » اهـ ، فتجده صرح باختصاصها بالعمل في الحين أو في مرادف الحين ، ومرادف الحين هو كل اسم دل على زمان ، نحو ساعة ، ووقت ، وأوان ، وزمان ، وغداة ، ولحظة ، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا جرياً على القول الثانى ، فهذا مراد الشارح بأنه جزم به في التسهيل .

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ، لَكِنْ نَدَرَ ، غَيْرُ مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ خَبَرَ^(١)

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء] ، وهو « كاد » وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً ، ولا خلاف في أنها أفعالٌ ، إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرفٌ ، ونُسب أيضاً إلى ابن السراج^(٢) ، والصحيح أنها فعلٌ ؛

(١) « ككان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاد ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « لكن ، حرف استدراك « ندر ، فعل ماضٍ « غير ، فاعل ندر ، وغير مضاف و « مضارع ، مضاف إليه « لهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي « خبر ، حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين .

(٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى ، حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المغني وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها ، لقوة التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى ، على ضربين (انظر ص ٣٤٥ الآتية) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدنا قول صخر بن العود الحضرمي :

قُلْتُ : عَسَاها نَارُ كَأْسِي ، وَعَلَّها تَشَكِّي فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُها

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ وينصب الخبر — وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب ؛ وهو من أفعال المقاربة — وهذا فعل ماضٍ ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتمام الفاعل في نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض) .

وأما جودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكمن فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعلية ، أليست =

بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو : « عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْنِ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلَّ على المقاربة ، وهي : كَادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

والثاني : ما دلَّ على الرجاء ، وهي : عَسَى ، وَحَرَى ، وَأَخْلَوْقَ .

والثالث : ما دلَّ على الإنشاء ، وهي : جَمَلَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنشَأَ .

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تدخلُ على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ أسما لها ، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « ككان كاد وعسى » لكن الخبر في

= حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذي ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منها فعل ، وفي الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيويه (وانظر كتابتنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول ؛ أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون ، والثاني أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي أنشدناه ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيويه شيخ النحاة ، ولا تنسج هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى ، وإلى تخرج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو : « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ »
ونَدَرَ بجيئة اسمها بعد « عسى ، وكاد » كقوله :

٨٤ - أَكْثَرْتَ فِي الْعَدْلِ مُلْحًا دَائِمًا
لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

٨٤ - قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد » اه ؛
قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الآمل ومنية السائل ، فقال :
هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط
الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً
مجهولة القائلين ، اه ، وقيل : إنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فلم
أجده في أصل الديوان ، وهو بما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان بما وجدته
في بعض كتب الأدب منسوباً إليه ، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه
عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه .

اللمعة : « العدل ، الملامة » ملحاً ، اسم فاعل من « ألح يلح للحاحا » ، أى أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « فى العدل » جار ومجرور متعلق بأكثر « ملحاً »
حال من التاء فى أكثرت مؤكدة لعاملها « دائماً » صفة للحال « لا تكثرن » لا : ناهية ،
والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا ، ونون التوكيد
حرف مبنى على السكون لا عمل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إني »
إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت » عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم
اسمها « صائماً » خبره ، والجملة من عسى واسمها وخبرها فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائماً » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع بها
الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها
مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم فى المثل « عسى الغريب أبوسا » .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =

وقوله :

٨٥ — فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ ، وَمَا كَذْتُ آبِيًّا

وَكَمْ مِثْلَهَا فَأَرَقْتُهَا وَفِي تَصْنِيفِ

== تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وذلك لأن معنى عسى للترجى ، والترجى لإنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها لإنشائية ، والجملة الإنشائية لا تقع خبراً لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للبستاء غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ، فلا تكون « عسى » ناقصة ، وأما قوله « صائماً » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إني رجوت أن أكون صائماً ،

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلبة مختارة ، اختارها

أبو تمام في حماسه (انظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقنا) وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرٌ

اللغة : « أبت ، رجعت » فهم ، اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد أنها تتأسف وتحزن على إفلاق منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان — وهم حى من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً من فوق جبل ، ورأهم يترصدونه ، فغشى أن يقع في أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الحجر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجأ من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن غز الرجوع إليهم ، وكَمْ مثل هذه الخطة فارقتها ، وهى تتأسف وتتعجب من كيف أفلتك منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كذت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آبياً » خبر كاد ، والجملة في محل نصب حال « وكَمْ » الواو حالية ، كَمْ : خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ومثل مضاف وخمير الغائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول به « وهى » الواو ==

وهذا هو مُراد المصنف بقوله : « لكن نَدَر — إلى آخره » لكن في قوله « غير مضارع » إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجار ، والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » بل الذي نَدَر مجيء الخبر اسماً^(١) ، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين .

وَكُونُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى نَزَرُ ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا^(٢)

= للحال ، هي : مبتدأ « تصغر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في حل رفع خبر المبتدأ . وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتياً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » ، فرفع الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً ، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هي « وما كنت آتياً » ،

(١) يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن في كلام الناظم حذف الواو وما عطفته ، وأصل الكلام « لكن ندر غير مضارع لهذين وأخواتهما خبر ، وقد ندر مجيء خبر جعل جملة فعلية فعلها ماض في قول ابن عباس « لجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ، على أن صدق قوله » غير مضارع ، يكفى فيه صورة واحدة ، وهي الاسم المفرد .

(٢) « وكونه ، الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نذر » خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » الآتى « عكسا » فعل ماض مبنى للجهول ، ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقتران خبر « عسى » بـ « أن » كثير^(١) ؛ وتجريده من « أن » قليل ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من « أن » إلا فى الشعر ، ولم يرّد فى القرآن إلا مقترناً بـ « أن » قال الله تعالى : (فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) ، وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرَحَمَكُمُ) .

ومن وروده بدون « أن » قوله :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(١) أمت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » ، فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب .

وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتاً لاسم ذات ، أو يحىء حالاً من اسم الذات .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ؛ فكانت قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعة أحياناً ، وهى لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهذبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد =

== روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالى فى أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى حماسه منها أكثر مما رواه أبو علي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ ، وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعْلَاكَ الْمَشِيبُ ؟
يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ
يُورِقُنِي أَكْثَابُ أَبِي مُنْمِرٍ فَقَلْبِي مِنْ كِتَابَتِهِ كَثِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ! مَهْلًا وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمُصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللفظ : « طربت ، الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن » النأي ، البعد « الكرب ، الهم والغم » أمسيت ، قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبي حنيفة أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الآيات التى رويتها ، وكان أبو نمير معه فى السجن .

الإعراب : « عسى ، فعل ماض ناقص « الكرب ، اسم عسى مرفوع به « الذى » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت ، أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه ، فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراه » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر « يكون ، والجملة من « يكون » واسمها وخبرها فى محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجردا من « أن » المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده (ش ٨٧) وقول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْمَرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ
(المنهمر : أراد به المطر الكثير ، والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الآيات قول الآخر .

فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَجَأَ ، وَلَكِنْ عَسَى يَفْتَرُّ بِي حِمَقٌ لَيْثِيمُ

وقوله :

٨٧ — عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

وأما « كَادَ » فَذَكَرَ المصنفُ أَنَّهَا عَكْسُ « عَسَى » ؛ فيكون الكثيرُ في

٨٧ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتي » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بيأتي « الله » فاعل يأتي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « في خليقته » الجار والمجرور يتعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله : « يأتي به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرناه مع الشاهد ٨٦ - قول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أن يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .

فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير مستتر يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمة :

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أَبْنَتْهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعْبُهُ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو « تكلمني » رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .

أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ، فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً .

خبرها أن يتجرد^(١) من « أن » وَيَقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ « أن » مخصوصٌ بالشعر ؛ فن تجريده من « أن » قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)^(٢) ومن اقترانه بـ « أن » قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا كِدْتُ أَنْ أَصِلَ الْمَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَقْرُبَ » وقوله :

٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْطَةَ وَبُرُودِ

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتي في باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ — لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ — يَنْتَصِرُ

الشاهد فيه : قوله « كاد ينتصر » ، فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترن بأن

٨٨ — هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلما اللغة غير منسوبة

إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طویل البحث على أنه من كلبه لمحمد بن منذر ، أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي ، وقبلة :

إِنَّ عَبْدَ الْجَبِيدِ يَوْمَ تُوْفِي هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ ؟

اللغة : « تفيض » من قولهم « فاضت نفس فلان » ويروى في مكانه « تفيض » وكل الرواة يميزون أن تقول « فاضت نفس فلان » ، إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول « فاضت نفس فلان » بالطاء ، وكلام غير الأصمعي أسد ؛ فهذا البيت الذي نشره دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا ، وَتَحْشَى حِمَامًا ؛ فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وَقَالُوا : عُرْسُ فُقِقَتْ عَيْنٌ ، وَفَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَعَسَى حَرَى ، وَلَكِنْ جُعِلَا

خَبَرَهَا حَتْمًا بِ « أَنْ » مُتَّصِلًا^(١)

= وقول الشاعر في بيت الشاهد « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة - الملادة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس . وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع خبراً لكاد ، عليه جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله « تفيض » أيضاً « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى « حشو » خبر غداً ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ
وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعُ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَا مَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلِي أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضي الله تعالى عنه ١ - « كاد قلبي أن يطير » .

ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم - من أن تجرد خبر كاد من أن المصدرية كثير في كلام العرب ، واقترانه بأن قليل ، لكنه ليس شاذاً - وهو في هذا تابع لسيبويه .

(١) « كسى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر ، ولكن ، حرف استدراك « جملا » جعل : فعل ماض مبنى للجهول ، والالاف للإطلاق « خبرها » خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتما » صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : اتصالاً حتماً « بأن » جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً بالآتي « متصلاً » مفعول ثان لجعل .

وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ اتْنَفَا «أَنْ» نَزَرًا^(١)
 يعنى أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» فى الدلالة على رَجَاءِ الفعل ، لكن يجب
 اقترانُ خبرها بـ «أَنْ» ، نحو : «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ولم يُجرد خبرها من
 «أَنْ» لافى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك «أَخْلَوْقَ» تلزم «أَنْ» خبرها
 نحو : «أَخْلَوْقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُنْمَطَرَ» وهو من أمثلة سيبويه ، وأما «أَوْشَكَ»
 فالكثير اقترانُ خبرها بـ «أَنْ» ويقلُّ حذفُها منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(١) «وَأَلْزَمُوا» فعل وفاعل «أخْلَوْقَ» قصد لفظه : مفعول أول لازم «أَنْ»
 قصد لفظه أيضاً : مفعول ثانٍ لازم «مِثْلَ» حال صاحبه قوله «أخْلَوْقَ» السابق ،
 ومثل مضاف و «حَرَى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اتنفا»
 الآتى ، وبعد مضاف ، و «أَوْشَكَ» قصد لفظه : مضاف إليه «اتنفا» قصر للضرورة :
 مبتدأ ، وانتفا مضاف و «أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «نَزَرًا» فعل ماضٍ ، والالف
 للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اتنفا ، والجملة فى محل رفع
 خبر المبتدأ الذى هو اتنفا .

وتقدير البيت : وألزم العرب أخْلَوْقَ أَنْ حال كونه مشبهاً فى ذلك حَرَى ، وانتفا
 أن بعد أَوْشَكَ قد قل .

٨٩ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه
 إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبلة :

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالْقَمِينَ بِكَفْنِكَ فَضَلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ
 المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أنفسه الأشياء ، وأهونها خطراً ،
 وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل إنهم لينمون السائل ويملون السؤال .

الإعراب : «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل
 الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثانٍ
 لسئل «لأوشكوا» اللام واقعة فى جواب «لو» وأوشك : فعل ماضٍ ناقص ، =

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُوَافِقُهَا

== وواو الجماعة اسمه «إذا» ، ظرف للمستقبل من الزمان «قيل» ، فعل ماض مبني للجهول «هانوا» فعل أمر وفاعله ، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لـ «قيل» ، وجملة «قيل» ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين «أوشك» مع مرفوعها وخبرها «أن» ، مصدرية «يملوا» فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة في محل نصب خبر «أوشك» و«يمنعوا» معطوف على «يملوا» .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : في قوله «لاوشكوا» حيث ورد «أوشك» بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصمعي وأبي على اللذين أنكرا استعمال «أوشك» ، وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا «يوشك» ، المضارع ، وسيأتي للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثاني : في قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدَّرْ بَبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلجة البربرعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠- البيت لامية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت

لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩) .

اللغة : «مَنِيَّتُهُ» ، الميتة : الموت «غرائه» ، جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة «يوافقها» ،

يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته ، ==

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكَ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبًا^(١)
كَأَنَّمَا السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ ، كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقَ^(٢)

= والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت — ولا بد — نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة « من منيته » الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « في بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به « وجملة يوافقها في محل نصب خبر « يوشك » .

الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا قليل .

(١) « مثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه « في الأصح » جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق « كرباً » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الشرع » مضاف إليه « وجباً » فعل ماض ، والآلف الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه « يحدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر أنشأ « وطقن » معطوف على أنشأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جعلت » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأخذت » وعلق « معطوفان على جعلت » .

لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تجرّد خبرها من «أن» ، وزعم المصنف أن الأصحّ خلافه ، وهو أنها مثل «كاد» ؛ فيكون الكثير تجريد خبرها من «أن» ويقلّ اقترانه بها ؛ فمن تجريده قوله :

٩١ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوُشَاءُ : هِنْدٌ غَضُوبٌ

وسُمِعَ من اقترانه بها قوله

٩٢ — سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا

وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْقَابُهَا أَنْ تَقْطَعَا

٩١ — قيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الاخفش : لأنه للكهبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين ،

اللغة : «جواه» الجوى : شد الوجد «الوشاء» جمع واش ، وهو التام الساعي بالإفساد بين المتوادين ، والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم «غضوب» صفة من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبى أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن ، حين أبلغنى الوشاة الذين يسعون بالإفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبة على .

الإعراب : «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» ، الآتى ، أو بقوله «كرب» السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة من يذوب وفاعله فى محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاء» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول . وجملة قال وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة «حين» إليها .

الشاهد فيه : قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مجرداً من أن .

٩٢ — البيت لآبى يزيد الأسلى ، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل =

= ابن هشام بن المغيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحرم ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلَّذِي مَصَّتِ الثَّرَى
حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَزَعَّرَا
تَقَانِدَ بُؤْسٍ ذَاقَ الْفَقْرَ وَالْفَنَى
وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَالْدَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة : « مصت الثرى حديثاً » أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام « بأن تزعزعا » يروى برامين مهملتين بينهما عين مهملة ، ويروى « تزعزعا » بزامين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيقة ؛ فليس لهم في الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء « تقانذ » جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقير « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجالا » — بفتح فسكون — الدلو ما دام فيها ماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهي دلو لا غير . ولا يقال حينئذ سجل ، والغرب — بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ، وكذلك الذنوب — بفتح الذال المعجمة — مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثره وأنانية ؛ فلا يحدون وإن كثروا ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتق إنما هى عروق ظلت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها
=

والمشهورُ في «كَرْب» فتحُ الراء، وُنُقِلَ كسرُها أيضاً .

ومعنى قوله : « وَتَرَكَ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبًا » أن مادلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ « أَنْ » لما بينَهُ وبين « أَنْ » من المناقاة ؛ لأن المقصود به الحال ، و « أَنْ » للاستقبال ، وذلك نحو : « أَشْأُ السَّائِقَ يَحْدُو ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو ، وَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ ، وَأَخَذَ يَنْظِمُ ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا » .

* * *

وَأَسْتَمَعُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا^(١)

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « بجلا » مفعول ثان لسقى « على الظا » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والهاء تاء التأكيد « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذف منه إحدى التامين — وأصله تنقطعا — منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهو قليل ، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » ، وفي مثل هذا البيت رد عليه . ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن روبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَنْهَسَا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن — سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَلَا تَحْزِمِي نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتَ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) « واستعملوا » فعل وقطع « مضارعا » مفعول به لاستعمل « لأوشكا » جار =

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصَرَّفُ ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) وقول الشاعر :

* يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ ^(١) * [٩٠]

وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ « يُوْشِكُ » إِلَّا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ [ولم يستعمل « أوشك » بافـظ الماضي] وليس بجيـدٍ ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سُنِّلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا ^(٢) [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ [وَقَلَّ استعمالُ الماضي] .

وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معناه أنه قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعلِ من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

= وجرور متعلق بقوله استعمالوا « وكاد » معطوف على أوشك « لا ، عاطفة » غير ، معطوف أوشك ، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر « وزادوا ، فعل وفاعل « موشكا ، مفعول به لزاد .

(١) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره (ص ٣٢٣) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » ، حيث استعمل فعلاً مضارعاً لأوشك ، كما بيناه في الموضع الذي أهلكناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره في (ص ٢٢٢) والاستشهاد به هنا بقوله « وأوشكوا » ، حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضع الذي أهلكناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبي سهـم الهذلي ، وبعده قوله :

وقد يُشعرُ تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يستعمل اسمُ الفاعلِ من «كاد»،
وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤ — أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ، وَإِنِّي
يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَايِدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب.

= وَتَوْحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كَلَابًا

اللغة: «خلاف الأنيس، أي بعد الموانس ووحوشا، ففرا خاليا، وقد ضبطه بعض
العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش،
تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور ويا بابا، قال ابن منظور في
اللسان: «الياب عند العرب: الذي ليس فيه أحد، قال عمر بن أبي ربيعة:

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبَلْبَلَيْنِ لَوْ بَسَّيْنِ رَجَعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا؟

فإلى قصر ذي العشرة فالصا لِفِ أُمْسَى مِنَ الْأَنِيسِ يَبَابًا

معناه خاليا لا أحده، اهـ.

الإعراب: «فوشكة، خبر مقدم — وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم
وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه — «أرضنا» أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير
مضاف إليه «أن، مصدرية «تعود، فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هي يعود إلى أرض «خلاف، منصوب على الظرفية، وناصبه «تعود،
وخلاف مضاف، و«الأنيس، مضاف إليه «وحوشا، حال من الضمير المستتر في تعود،
وقوله «يا بابا، حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف
مقتدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من حيث نقصانه.

الشاهد فيه: قوله «فوشكة، حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك.

وهله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة:

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ إِلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاظِرَةِ الْعَوَادِي

٩٤ — هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له =

وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمَصْنِفِ أَنَّ غَيْرَ « كَادَ ، وَأَوْشَكَ » مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ الْمُضَارِعُ وَلَا اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَحِكْيُ غَيْرِهِ خِلَافَ ذَلِكَ ؛ فَحِكْيُ صَاحِبِ

== طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَائِدٌ
قَذَيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ
فَإِنْ تَرَكْتُ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبَكِي وَتَشْرَى إِذَا مَا حَفَحَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سَهَا عَائِدٌ ، يقال : عرق عائد ، إذا سال فلم يكدر قفاً ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عائد » قذيت بها ، أصابني الفدى بسببها ، وهو دموعها ، ساكنة لينة ، عوارها ، قذاها ، تشرى ، تلح ، حشختها ، حركتها ، المراود ، جمع مروود — بزنة منبر — وهو ما يحمل به الكحل إلى العين ، أسمى ، حزنا وشدة لوعة ، الرجام ، بالراء المهملة المكسورة والجيم — موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة .

الإعراب : « أَمُوتَ ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، « أَمُوتَ » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسِيا » أى حزينا ، « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ، وناصبه « أَمُوتَ » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « ولأنتى ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها ، يقينا ، مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : أوقن يقينا ، « لَرَهْنِ ، اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن ، « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن ، « أنا » مبتدأ ، « كَائِدٌ ، خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جلته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، مثلا .

الشاهد فيه : قوله ، « كَائِدٌ » بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كَادَ ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوما من النحاة . وقيل : إن الصواب في الرواية « كَائِدٌ » بالباء الموحدة من المسكوبة ، فلا شاهد فيه .

الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قال : عَسَى يَفْعِي فهو عَاسٍ ، وحكى الجوهريُّ مضارعَ « طَفِقَ » ، وحكى الكسائيُّ مضارعَ « جَعَلَ » .

* * *

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ

غَنَى بِـ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فَقَدْ^(١)

اختصَّتْ « عسى ، واخْلَوْلَقَ ، وأوشك » بأنها تستعمل ناقصةً وتامة .

فأما الناقصة فقد سبق ذكرها .

وأما التامة فهي المسندة إلى « أَنْ » والفعل ، نحو : « عَسَى أَنْ يَقُومَ » ، واخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ ، وأوشك أَنْ يَفْعَلَ » فـ « أَنْ » والفعلُ في موضع رفع فاعل « عسى ، واخْلَوْلَقَ ، وأوشك » واستغفرتُ به عن المنصوب الذي هو خبرها .

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد « أَنْ » اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به ؛ فإن وليه نحو « عسى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو علي الشَّوْزِينِ إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد « أَنْ » فـ « أَنْ » وما بعدها فاعل لعسى ، وهي تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافيُّ والفارسيُّ إلى تجويز ما ذكره الشَّوْزِينِ وتجويز

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتي ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه مضاف إليه « اخلولق » ، أوشك ، معطوفان على « عسى » ، بماطف مقدر « قد » ، حرف تحقيق « يرد » ، فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « غنى » ومثله قوله « عن ثان » وقوله « فقد » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الماعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة من فقد ونائب فاعله في محل جر صفة لثان .

وَجِهٍ آخَرَ ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد « أن » مرفوعاً بعسى اسماً لها ، و « أن » والفعل في موضع نصب بعسى ، وتَقَدَّمَ على الاسم ، والفعل الذي بعد « أن » فاعله ضميرٌ يعود على فاعل « عسى » وجاز عَوْدُهُ عليه — وإن تأخر — لأنه مُقَدَّم في النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في الثنية والجمع والتأنيث .

فتقول — على مذهب غير الشاويين — « عسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يَقُومَ الهنداتُ » فتأتى بضمير في الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « عسى » .

وعلى رأى الشاويين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهنداتُ » فلا تأتى في الفعل بضمير ؛ لأنه رَفَعَ الظاهر الذي بعده .

وَجَرَّدَنَ عَسَى ، أَوْ اِزْفَعَ مُضْمَرًا

يَهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ (١)

(١) « وجرذن ، جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عسى ، قصد لفظه : مفعول به لجرد « أو ، حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مضمرأ ، مفعول به لارفع « بها ، جار ومجرور متعلق بارفع « إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم « قبلها ، قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « قد ، حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذكرا ، ذكر : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اِخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدّم عليها اسمٌ جاز أن يضمّر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغة تميم ، وجاز تجرّيدها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو : « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أن يقوم» في موضع نصب بعسى ، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى» و «أن يقوم» في موضع رفع بعسى .

ونظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ؟

فتقول — على لغة تميم — : « هِنْدَعَسَتْ أَنْ تَقُومَ » ، والزيدان عَسِيًّا أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا ، والمهندان عَسَتْ أَنْ تَقُومَا ، والمهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ .
وتقول — على لغة الحجاز — : « هِنْدَ عَسَى أَنْ تَقُومَ » ، والزيدان عسى أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عسى أَنْ يَقُومُوا ، والمهندان عَسَى أَنْ تَقُومَا ، والمهنداتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ .
وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : « الزيدان جَعَلَا يَنْظِمَانِ » ولا يجوز تركُ الإضمار ؛ فلا تقول : « الزيدان جَعَلَ يَنْظِمَانِ » كما تقول : « الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا » .

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ

نَحْوِ «عَسَيْتُ» ، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنَ^(١)

(١) «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» ، الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . في السين ، جار ومجرور متعلق بأجز «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه : مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة أو للاستئناف ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا اتصل بـ « عسى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لتكلم ، نحو : « عَسَيْتُ »
 أو لمخاطب ، نحو : « عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ »
 أو لغائبات ، نحو : « عَسَيْنَ » جاز كسُرُ سينها وفتحُها ، والفتحُ أشهرُ ، وقرأ نافع :
 (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) بكسر السين ، وقرأ الباقر بفتحها . (*)

* * *

* خاتمة : قد ورد في القرآن الكريم آيتان مما يرتبط بهذا الباب أحب أن أبين لك شأنهما .
 ليكون ذلك تدريبا لك :

أما الآية الأولى فقوله سبحانه (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم
 ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن) وهذا السياق مطابق للغة أهل الحجاز ، لأن
 « عسى » مجردة من ضمير القوم في الجملة الأولى ومن ضمير النساء في الجملة الثانية ، فهي تامة
 مسندة إلى أن والفعل ، ولو أجريت على النقصان ل قيل : عسوا أن يكونوا خيرا منهم ،
 وعسين أن يكن خيرا منهن .

وأما الآية الثانية فهي قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) فعسى هذه تامة
 وفاعلها أن والفعل المضارع بعدها ، و « ربك » فاعل يبعثك ، ولا يجوز أن تجعل « عسى »
 ناقصة و « ربك » اسمها ، و « أن يبعثك » خبرها لأنك لو أعربت الآية على هذا الوجه كنت
 قد فصلت بين صلة أن ومعمولها بأجنبي ، أما صلة أن فهي يبعثك ، وأما معمولها فهو مقاما
 محمودا — سواء جعلته منصوبا على الظرفية أو غيرها — وأما الفاصل فهو لفظ ربك فإنه
 ليس معمولاً ليعثك ؛ لأن الغرض أنه اسم عسى .

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإِنَّ ، أَنْ ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَانَ - عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ^(١)
 كَيَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفٌّ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ^(٢)
 هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي ستة أحرف^(٣) :

(١) «لِإِنَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أَنْ» ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ،
 كَانَ ، كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عَكْس» مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف
 و«مَا» اسم موصول مضاف إليه ، لِكَانَ جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته
 صلة الموصول : أى عكس الذى استقر لِكَانَ «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق
 به الأول .

(٢) «كَيَنَّ» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، إِنَّ : حرف توكيد
 ونصب «زَيْدًا» اسمها ، عالم ، خبرها ، بِأَنِّي ، الباء جارة ، وَأَنْ : حرف توكيد
 ونصب ، والياء اسمها ، كُفٌّ ، خبرها ، وَأَنْ ومعمولاها في تأويل مصدر مجرور
 بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك
 ونصب «ابنه» ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن ،
 وذو مضاف و«ضِغْنٍ» مضاف إليه .

(٣) قد عرفت بما قدمنا لك ذكره في أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٣٢٢)
 أن سيئويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفا دالا على الترجى مثل لعل ، وأنها على
 مذهبه تكون عاملة عمل إِنَّ ، فت نصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك في حالة واحدة ، وبى
 أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر :

* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم إيشاده كاملا في الموضع الذى أحطناك عليه ، ومثله قول الراجز :

نَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَّى أَنَا كَا ، يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي :

إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّهَا سِيدِيويه خمسة ؛ فأسقط
« أَنَّ » المفتوحة لأن أصلها « إِنْ » المكسورة ، كما سيأتى .

ومعنى « إِنْ ، وَأَنَّ » التوكيد ، ومعنى « كَأَنَّ » التشبيه ، و« لَكِنَّ » للاستدراك ، و« لَيْتَ » للتَمَنَّى ، و« لَعَلَّ » للترجى والإشفاق ، والفرق بين
الترجى والتنى أن التنى يكون فى الممكن ، نحو : « لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » وفى غير الممكن ،
نحو : « لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا » ^(١) ، وأن الترجى لا يكون إلا فى الممكن ؛
فلا تقول : « لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ » والفرق بين الترجى والإشفاق أن الترجى
يكون فى المحبوب ، نحو : « لعل الله يرحمنا » والإشفاق فى المكروه نحو : « لعل
العدو يقدم » .

وهذه الحروف تعمل عكس عمل « كَأَنَّ » فننصب الاسم ، وترفع الخبر ^(٢)

= وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التى عدّها الناظم والشارح ،
والسابع عسى ، عند سِيدِيويه وجماعه من النحاة ، فاعرف ذلك .
(١) قد وردت هذه الجملة فى بيت لأبى العتاهية ، وهو قوله :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا قَعَلَ الشَّيْبُ
(٢) هنا أمران يجب أن تثبتهما :

الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل
على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل ما ، التعجبية ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له
التصدير — أى الوقوع فى صدر الجملة — كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير
ضمير الشأن ؛ فإنه بما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن فى قول الأخطل التغلبى :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ
وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ،
ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ، لكونه بما يجب له التصدير ، وقد حل على =

= ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »
 فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق
 بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر
 إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من
 في قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائي الذي يميز زيادة من الجارة في الإيجاب ،
 ويجعل « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها ، وهو مبنى على رأى ضعيف ،
 ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبياً أو إنشائية ، فأما قوله تعالى
 (لئنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه (إن الله نعماً يعظمكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنها على تقديره قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له ؛
 فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعحول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم
 مقول في شأنهم لا تحسبوا — إلخ ، وكذلك الباقي ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف
 والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ،
 وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلمهم) وقوله
 جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) «

الأمر الثاني : أن جماعة من العلماء — منهم ابن سيد — قد حكوا أن قوماً من العرب
 ينصبون يان وأخوانها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (وينسب
 إلى عمر بن أبي ويعة ، ولم أجده في ديوانه) :

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرساً :

كَأَنَّ أذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرِّفَا

وبقول ذى الرمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مَمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهِنَّ ذَهَبًا زُلَالًا =

نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ » ؛ فهي عاملة في الجزئين ، وهذا مذهب البصريين .
 وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رَفْعِهِ الذي
 كان له قبل دخول « إِنَّ » وهو خبر المبتدأ .

* * *

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ ، إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَدْيِ^(١)
 أى : يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر ظرفاً ،
 أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيرهُ ، وتحت هذا قسمان :
 أحدهما : أنه يجوز تقديمهُ وتأخيرهُ ، وذلك نحو : « لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ »

= وبقول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا *

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم — هم قوم ربيعة بن العجاج — نصب الجزأين
 يان وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة .
 وجهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل
 محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ،
 باليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » اسم
 إشارة مفعول به لراع « الترتيب » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة « إلا »
 أداة استثناء « فى الذى » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف . والتقدير : راع هذا
 الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى — إلخ « كليت » الكاف جارة لمحذوف ،
 وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على
 اسمها « أو » عاطفة ، معناها التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها »
 « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البدى » مضاف إليه ، والمراد
 بالتركيب الذى كليت فيها — إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً

أو « لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي » أى الْوَقْصِ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « في الدار » لثلاث يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الاسمِ إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا آكَلَ طَعَامَكَ » فلا يجوزُ « إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا آكَلَ » وكذا إن كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا وَائِقٌ بِكَ » أو « جَالِسٌ عِنْدَكَ » فلا يجوزُ تقديمُ للممولِ على الاسمِ ؛ فلا تقول : « إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَائِقٌ » أو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ » وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله :

٩٥ — فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا ؛ فَإِنَّ مُحِبَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَةٍ

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيويه الحسین التي لم ينسبوا إلى قائل معين (انظر كتاب سيويه ١ / ٢٨٠) .

اللغة : « لا تلحنى ، — من باب فتح — أى : لا تلننى ولا تعذلنى » جم ، كثير ، عظيم « بلابله ، أى وسأوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .

المعنى : قال الأعلم فى شرح شواهد سيويه « يقول لا تلننى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ، فالعذل لا يصرفنى عنها ، اهـ .

الإعراب : « فلا ، ناهية » تلحنى ، تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فيها ، جار ومجرور متعلق بـ تلحنى « فإن ، الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها ، الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب ، الآتى ، وحب مضاف ، وما : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك ، أخا : اسم إن ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه ، « مصاب ، خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب ، مضاف إليه « جم » خبر ثان لأن « بلابله ، بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك ، مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . =

وَهَمَزَ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا ، وَفِي سِوَى ذَلِكَ أُكْسِرَ^(١)

« إِنْ » لها ثلاثة أحوال : وَجُوبُ الفتح ، وَوَجُوبُ الكسر ، وَجَوَازُ

الأمرين :

فيجب فتحها إذا قُدِّرَتْ بِمَصْدَرٍ ، كما إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مرفوعٍ فِعْلٍ^(٢) ،

= الشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إِنْ » وهو قوله « بجها » على اسمها وهو قوله « أخاك » وخبرها وهو قوله « مصاب القلب » وأصل الكلام « إِنْ أَخَاكَ مصاب القلب بجها » فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين « إِنْ » واسمها ، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سييويه شيخ النحاة (انظر الكتاب ١ / ٢٨٠) .

(١) « وهمز » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » الآتي ، وهمز مضاف و « إِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لسد » جار ومجرور متعلق ب«افتح» وسد مضاف و « مصدر » مضاف إليه « مسدها » مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفي سوى » جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر » الآتي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أَنْ في موضع الفاعل كالمثال الذي ذكره . ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا) أَى : أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ إِنْزَالُنَا ، وما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : (قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن) أَى : قل أوحى إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً كما في هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدرًا ، وذلك بعد « ما » المصدرية نحو قولهم : « لا أكله ما أن في السماء نجما » وقولهم : « لا أفعل هذا ما أن حراء مكانه » التقدير : لا أكله ما ثبت كون نجم في السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه ، وبعد « لو » الشرطي في مذهب الكوفيين ، وذلك كما في نحو قول تعالى : (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم) أَى لو ثبت صبرهم .

نحو : « يعجبني أنك قائم » أى : قيامك ، أو منصوبه ، نحو : « عرفت أنك قائم »
 أى : قيامك ، أو فى موضع مجرور حرف ، نحو : « عجت من أنك قائم » أى : من
 قيامك ^(١) ، وإنما قال : « ليد مصدر مسدداً » ولم يقل : « ليد مفرد مسدداً »
 لأنه قد يسد المفرد مسدداً ويجب كسرها ، نحو : « ظننت زيدا إنه قائم » ؛ فهذه
 يجب كسرها وإن سد مسدداً مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تُقدَّر
 بالمصدر ؛ إذ لا يصح « ظننت زيدا قيامه » ^(٢) .

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها ، بل تُكسر : وجوباً ، أو جوازاً ،
 على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحدهما : وجوب الكسر ، والثانى : جواز الفتح
 والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

(١) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للمواضع التى يجب فيها فتح همزة « إن » - وهو أن يسد
 المصدر مسدداً - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها « وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى :
 الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى
 الأرض) أى ومن آياته رؤيتك الأرض .

الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون المبتدأ غير قول ، وبشرط
 أن لا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ،
 أى ظنى لإقامتك معنا اليوم .

الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم
 تنطقون) أى مثل نطقكم ؛ فإ : صلة ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل
 مصدر مجرور بالإضافة .

الرابع : أن تقع فى موضع المطفوف على شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذكروا
 نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلتكم على العالمين) أى : اذكروا نعمتى وتفضيلى بإياكم .

الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وإذ يعدكم
 الله إحدى الطائفتين أنها لكم) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل
 اشتمال من المفعول به .

(٢) أصله أن اسم الذات لا يخبر عنه بالمصدر إلا بتأويل ، والمفعول الثانى لظن أصله خبر .

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ « إِنْ » لِيَمِينِ مُكْمَلَةٍ (١)
أَوْ حَكَيْتَ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ (٢)
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقًا بِاللَّامِ ، كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو نُتْقٍ (٣)

(١) « فاكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الابتداء » في الجار والمجرور متعلق بـ « فاكسر » ، وفي بده « جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و « صلته » مضاف إليه « وحيث » الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن » ، قصد لفظه : مبتدأ « ليمين » جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله » ، الآتي « مكمله » ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة « حيث » إليها .

(٢) « أو » حرف عطف « حكيت » حكى : فعل ماض مبني للجهول ، والثاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة « بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت » حل : فعل ماض ، والثاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن « محل » مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال » مضاف إليه « كزرت » ، الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، زرت : فعل وفاعل ومفعول « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو » خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه ناء المتكلم في « زرت » .

(٣) « وكسروا » الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد » جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « علّقاً » علّق : فعل ماض مبني للجهول ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل جر نعت لفعل « باللام » جار ومجرور متعلق بعلّق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو » اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « نقي » مضاف إليه ،

[فذكر أنه] يجبُ الكسرُ في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إِنَّ » ابتداءً ، أى : في أول الكلام ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداءً ؛ فلا تقول : « أَنْتَ فَاضِلٌ عِنْدِي » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ » وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثاني : أن تقع « إِنَّ » صَدْرَ صِلَةٍ ، نحو : « جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ » ، ومنه قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام ، نحو : « والله إن زَيْدًا لَقَائِمٌ » وسيأتي الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع في جملة مُحْكِيَةٍ بالقول ، نحو : « قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » [قال تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)] ؛ فإن لم تُحْكَبْ به — بل أجرى القول مجرى الظن — فتحت ، نحو : « أَتَقُولُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ؟ » أى : أنتظن .

الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال ، كقوله : « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ » ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أُعْطِيَاني وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِرِي كَرِيمِي

٩٦ — البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك ابن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

دَعَّ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ قَاتَ مَطْلِبُهَا وَاذْ كُرَّ خَلِيلُكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

اللغة : « مَطْلِبُهَا » ، يجوز أن يكون معناها مصدرًا ميميًا بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثاني أقرب ؛ إلا ، رواية سيويه — رحمه الله — على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيويه أعرف وأشهر وأصلح للدلالة على ما يراد من =

السادس : أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام ، نحو :
« علمت إن زَيْدًا قائمٌ » وسنبين هذا في باب « ظَنَّ » فإن لم يكن في خبرها اللام
فُتِحَتْ ، نحو : « علمت أن زَيْدًا قائمٌ » .

هذا ما ذكره المصنف ، وأوردَ عليه أنه نقَصَ مَوَاضِعَ يجب كسْرُ
« إن » فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو : « أَلَا إن زَيْدًا قائمٌ » ،
ومنه قوله تعالى : (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الشُّفَعَاءُ) .

= المعنى « حاجزى ، أى مانعى ، وتقول : حجزه يحجزه — من باب ضرب — إذا
منعه وكفه .

الإعراب : « ما ، نافية » أعطيانى : أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ،
والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى
شيئاً « ولا » الواو عاطفة . لا : نافية « سألتهما » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول
الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى :
ما أعطيانى ولا سألتهما فى حالة من الأحوال « ولانى » الواو واو الحال ، إن : حرف
توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى ، اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « كرمى ، كرم :
فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجلة إن واسمها وخبرها فى محل
نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى
ولا سألتهما فى حالة من الأحوال إلا فى هذه الحالة .

الشاهد فيه : قوله « إلا ولانى - إلخ » ، حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها وقعت
موقع الحال ، وثبت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » ، وهو اقتران خبرها
باللام ، وقال الأعم (ج ١ ص ٤٧٢) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى
خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا
مكسورة لذلك ، اهـ .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا لأنهم لياكلون
الطعام ويمشون فى الأسواق) فإن فى هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسبيين
كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام .

- الثاني : إن وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أَجْلِسُ حَيْثُ إِن زَيْدًا جَالِسٌ » .
 الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .
 ولا يَرُدُّ عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتداء »
 لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها .

بَعْدَ إِذَا جُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بَوَجْهَيْنِ نَمِي^(١)
 مَعَ تَلَوٍ فَالْجَزَا ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ »^(٢)

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نَمِي » في آخر البيت ، وبعد مضاف ، و « إذا » مضاف إليه ، وإذا مضاف و « جُجَاءَةٍ » مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى المدلول « أو » حرف عطف « قسم » معطوف على إذا « لا » نافية للجنس « لام » اسمها « بعده » بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم « بوجهين » جار ومجرور متعلق بقوله « نَمِي » الآتي « نَمِي » فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « الجزا » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف إليه « إني » إن : حرف تأكيد ونصب . والياء اسمها « أحد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعمولها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو :
 « خرجت فإذا إن زيدا قائم » فمن كسرها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا
 زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية ،
 والتقدير « فإذا قيام زيد » أى فى الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ،
 والتقدير « خرجت فإذا قيام زيد موجود »^(١) ، ومما جاء بالوجهين قوله :

٩٧ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا — كَمَا قِيلَ — سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عِنْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية
 مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أى حرف أم ظرف ؟ (انظر ص ٢٤٤ وما بعدها)
 فن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف أجاز
 جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبراً
 لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وإن
 جعلتها مفرداً فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة ، وهو ابن مالك - جاز عنده كسر همزة
 إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير
 أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل
 إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره
 الظرف قبله ،

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن ، بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا
 على مذهبه وهو أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلقيق من المذهبيين : بأن يكون الفتح على
 مذهب من قالى بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها
 يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيويه التى لم ينسبها ، وقال سيويه قبل أن ينشده

(١ - ٤٧٢) : « وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به ، اه .

اللغة : « اللهازم ، جمع لهزمة — بكسر اللام والزاي — وهى طرف الحلقة ، ويقال :
 هى عظم ناقة تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم ، كناية عن الخسة والدناءة والذلة ،
 وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، فأنت إذا تأملت فيه =

= ونظرت إلى هذين الموضوعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيّداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والباء اسم « أرى » بزنة المبنى للجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيّداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « عبد » خبر إن ، و« عبد مضاف و « القفا » مضاف إليه ، والهاء مضاف إليه ، معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث جاز في همزة « إن » الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معمولها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتمامهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع معمولها جملة ، وهى في ابتدائها ، قال سيبويه : « لخال إذا ههنا كحاله إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز ، اه ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير : فإذا العبودية شأنه ، اه .

والحاصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك :

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح «أن» وكسرهما ؛ فن كسرها جعلها جملة [مستأنفة] ، والتقدير : «إذا هو عبدُ القفا والآهزم» ومن فتحها جعلها مصدراً مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول «فإذا عبوديته» أى : ففي الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى : «فإذا عبوديته موجودة» .

وكذا يجوز فتح «إن» وكسرهما إذا وقعت جواب قسم ، وليس فى خبرها اللام ، نحو : «حلفت أن زيدا قائم» بالفتح والكسر ؛ وقد روى بالفتح والكسر قوله :

٩٨ - لَتَقْعُدِينَ مَقْعَدَ الْقَصَى مَنِ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمُثَلَّى
أَوْ تَحْلِيَنِي بِرَبِّكَ الْعَلَى أُنَى أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

= عليه فى تأويل مصدر ، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثانى أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ، أو فإذا العبودية موجودة ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ؛ والتقدير : فإذا شأنه العبودية ، وهذا تقدير سيويه كما سمعت فى عبارته .

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرهما ، فإن فتحها فهي ومدخولها فى تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثانى : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك - على هذا - أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفاً ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس فى الكلام تقدير ، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

٩٨ - البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وقال ابن برى : «هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره» .

اللغة : «القصى» البعيد الثانى «دى القاذورة» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ؛ إذا كان الناس =

= يتحامون صحبته لسوء أخلاقه وذى طباعه «المقلى» ، المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأتى وارى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من الياثى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغرا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدين » ، لحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان ، لحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهى كالثابتة ، لكون حذفها لعل تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالمقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف بمعنى « إلا » متعلق ، فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلقى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذبالك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبي » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلقى على كوفى أبا لهذا الصبي .

وأما الكسر فعلى اعتبار أن واسمها خبرها جملة لا عمل لها من الإعراب جواب القسم .
 ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو : « حَلَفْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » أو غير ملفوظ به ، نحو : « وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » أو اسمية ، نحو : « لَعَمْرُكَ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ »^(١) .

= يكون جملة . ويستدعى محلوفا عليه يكون مفرداً ويتمدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجروراً بعلى محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن ههنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لفي خسر) .

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨) .

ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على الأولين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما لك مع بيان وجه كل واحد منهما في شرح الشاهد السابق . والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) .

وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح همزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع » .^١ وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « إن » بعد فاء الجزاء ، نحو :
 « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسرُ على جَعَلٍ « إن » ومعمولها جملةٌ
 أُجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَعَلٍ
 « أن » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف^(١) ، والتقدير : « مَنْ يَأْتِنِي
 فَأِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير :
 « فجزاؤه الإكرام » .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ
 مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)
 قرىء (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً
 لِمَنْ ، والفتحُ] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :
 « فَالْغُفْرَانُ جزاؤه » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير :
 « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « أن » بعد مبتدأ هو في المعنى قولُ
 وَخَيْرٌ « إن » قولٌ ، والقائلُ واحدٌ ، نحو : « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحَدٌ [الله] » فمَنْ فتح
 جعل « أن » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير : « خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ »
 ف « خير » : مبتدأ ، و « حَمْدُ اللَّهِ » : خبره ، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن « خير »
 كما تقول : « أولُ قراءتي : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) » فأولُ : مبتدأ ، و « سَبِّحْ
 اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إِنْ أَحَدٌ
 الله » خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابطٍ ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى ؛

(١) نص ابن مالك على أن الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج
 إلى تقدير محذوف ، ولم يقرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تقدم فيه أن مفعولة
 نحو (كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير) وكالآية التي تلاها الشارح .

فهي مثل « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » وَمَثَلُ سَبْيُوهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِقَوْلِهِ : « أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ » وَخَرَجَ الْكُسْرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْجَلِّ ، وَعَلَيْهِ جَرَى جَمَاعَةُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ : كَالْمَبْرَدِ ، وَالزَّجَاجِ ، وَالسَّيْرَانِي ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ طَاهِرٍ ؛ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ .

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ

لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرٌ^(١)

يَجُوزُ دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَبَرٍ « إِنَّ » الْكُسُورَةَ^(٢) ، نَحْوُ : « إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » .

(١) د بعد ، ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي ، وبعد مضاف ، وذات ، مضاف إليه ، وذات مضاف ، ود الكسر ، مضاف إليه ، وتصحب ، فعل مضارع ، الخبر ، مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل ، لام ، فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف ود ابتداء ، مضاف إليه ، نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها لوزر ، اللام لام الابتداء ، وهي للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذي يعتمد عليه ويستعان به .

(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط ، ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتي (وانظر ص ٣٦٨) :

الأول : أن يكون مؤخرًا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجوز دخول اللام عليه نحو قولك : إن في الدار زيدًا ، ولا فرق في حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناطم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما ، بهم ، و يومئذ .

الثاني : أن يكون الخبر مثبتاً غير منفي ، فإن كان منفيًا امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف غير مقترن بقصد ، =

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنَّ لها صَدَرَ الكلام ؛
فحقُّها أن تدخل على « إنَّ » نحو : « لِإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » لكن لما كانت اللام
للتأكيـد ، وإن للتأكيد ؛ كَرِهُوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فأخروا
اللام إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلا تقول « لَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ »
وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر « لكن » ، وأنشدوا :

٩٩ — يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ جُبَّهَا لَعَمِيدُ

= وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو « إن زيدا قائم » ،
وثانيها : الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التى فعلها
مضارع نحو « إن زيدا يقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد نحو « إن
زيداً لعسى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التى فعلها ماض متصرف مقترن بقـد ،
نحو « إن زيدا لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أون جزئها نحو « إن زيدا لوجه
حسن » ، وعلى الثانى منهما نحو « إن زيدا وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزئين أولى ؛
بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره
قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : « ذهب الكوفيون إلى جواز دخول
اللام فى خبر لكن ، واستدلوا بقوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ جُبَّهَا لَعَمِيدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم يشده أحد
من وثق فى العربية ، ولا عوى إلى مشهور بالضبط والإتقان ، اه كلامه ، ومثله للأنبارى
فى الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن مشام فى معنى الليب : « ولا يعرف له قائل ؛ ولا تـمة ،
ولا نظير ، اه .

ولا تدرى أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =

= نفسه أم بما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يحجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يعرف أوله .

اللغة : د عميد ، من قولهم : عمده العشق ، إذا هده ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة . الإعراب : د يلوموننى ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وهذه لغة د أكلونى البراغيث ، وقوله د فى حب ، جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و د ليلى ، مضاف إليه د عواذلى ، مبتدأ مؤخر على الفصحى د ولكنتى ، لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه د من حبا ، الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه د لعميد ، اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله د لعميد ، حيث دخلت لام الابتداء — فى الظاهر — على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يابون هذا وينكرونه ، ويحييون عن هذا البيت بأربعة أجوبة : أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات ، فلا تثبت به حجة .

الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلمنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر د لكن ، وإنما هى داخلة على خبر د إن ، المكسورة الهزمة المشددة النون ، وأصل الكلام د ولكن إننى من حبا لعميد ، لحذفت همزة د إن ، تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات لإحداهن نون د ولكن ، واثنان نونا د إن ، والرابعة نون الوقاية ؛ لحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكنها لا سلم أن هذا بما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تنى عليهما قاعدة .

وُخْرِجَ عَلَى أَنَّ اللام زائدة ، كما شَذَّ زِيادَتُهَا فِي خبر « أَمْسَى » نحو قوله :

١٠٠ — مَرُّوا عَجَالِي ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمْجَهُمُودًا

= والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠ ، ١٠١) وما نذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي ، وكذلك في قول الآخر :

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَكِنْ أَعْلَاجَ سُودَانَ

١٠٠ — حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملاً أيضاً ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو على الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيويه لأحق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : « عجالي ، جمع عجلان — كسكران وسكاري — ومن العلماء من يرويه « عجالا ، بكسر العين على أنه جمع عجل — بفتح فضم مثل رجل ورجال — ومنهم يرويه « سراجا ، على أنه جمع سريع « كيف سيدكم ، روى في مكانه « كيف صاحبكم ، وقوله « من سألوا ، يروى هذا الفعل بالبناء للعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذي سأله ، ويروى ببناء الفعل للجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ، وكأنه قال : فقال الذين سئلوا « مجهوداً ، نال منه المرض والعشق حتى أجهدها وأتعبها .

الإعراب : « مروا ، فعل وفاعل « عجالي ، حال « فقالوا ، فعل وفاعل « كيف ، اسم استفهام خبر مقدم « سيدكم ، سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول « قال ، فعل ماض « من ، اسم موصول فاعل قال « سألوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى سأله ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من « أمسى ، فعل ماض =

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ — أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

= ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهوداً » اللام زائدة ، مجهوداً : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها مفعول القول في محل نصب .
الشاهد فيه : قوله « لمجهوداً » حيث زيدت اللام في خبر « أمسى » ، وهى زيادة شاذة ، ومثل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

حيث زاد اللام في خبر « زال » ، — وهو قوله لكالهائم — زيادة شاذة .
وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر :

• ولكننى من حبها لعמיד •

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أننا لا نسلم أن اللام التى في خبر لكن هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة افترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تفتقرن بها كحبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغاني — إلى عنتر بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى روبة بن العجاج ، والاول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري .

اللغة : « الحليس » ، هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه السكنية فى الأصل كنية الانان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبهاً لها بالانان « شهرية » ، بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البذل مثلها فى قوله تعالى : (لجمعنا منكم ملائكة) أى بدلكم ، وإذا قلت مضافاً تجره بالياء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلجم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعيض .

وأجاز البرد دخولها في خبر أن المفتوحة ، وقد قرئ شاذاً : (إلا أنهم ليتأكلون الطعام) بفتح « أن » ، ويتخرج أيضاً على زيادة اللام .

* * *

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيََا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا^(١)

= الإعراب : « أم ، مبتدأ ، وأم مضاف ، والخليل مضاف إليه ، لعجوز ، خبر المبتدأ ، شربه ، صفة لعجوز ، ترضى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الخليل ، والجملة صفة ثانية لعجوز ، من اللحم ، جار ومجرور متعلق بترضى ، بعظم ، مثله ، وعظم مضاف و ، الرقبة ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز » ، حيث زاد اللام في خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت ، ومنها أن « عجوز » ، خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به — وأصل الكلام على هذا : أم الخليل هي عجوز — ملح . لحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهي في صدر المذکور من جملتها — وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣) .

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد آمن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِمَحَارَبٍ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٍ

الشاهد في قوله : « من حاربه لمحارب » ، وفي قوله « من سألته لسعيد » ، فإن « من ،

اسم موصول مبتدأ في الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما .

(١) « ولا ، نافية » يلى ، فعل مضارع « ذى » اسم إشارة مفعول به ليلي مقدم

على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما » اسم

موصول فاعل يلى « قد » حرف تحقيق « نفياً » نفي : فعل ماض مبني للجهول ، والالف

للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،

والجملة لا عمل لها صلة الموصول « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية » من الأفعال ، جار

ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَيْانٌ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا^(١)
 إذا كانَ خَيْرُ « إِنْ » مُنْفِيًّا لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول : « إِنْ زَيْدًا
 لَمْ يَقُمْ » وقد ورد في الشعر ، كقوله :
 ١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لِلَّامُ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

= الأولى وكرضياء قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملة صلة دماء الثانية .
 وتقدير البيت ؛ ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي ، ولا الماضي الذي
 يشبه رضى حال كونه من الأفعال (وانظر ما ذكرناه في ص ٣٦٢) .

(١) قد ، حرف تقييد يليها ، يلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله دما كرضى ، وها : ضمير عائد إلى اللام
 مفعول به ليلي دمع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف و قد ،
 قصد لفظه : مضاف إليه دكان ، الكاف جارة لقول محذوف ، إِنْ : حرف تأكيد
 ونصب دذا ، اسم إشارة : اسم إِنْ د لقد ، اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق
 دسما ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة
 خبر إِنْ في محل رفع د على العدا ، جار ومجرور متعلق بسما د مستحوذا ، حال من الضمير
 المستتر في « سما » ،

١٠٢ — البيت لأبي حوام - غالب بن الحارث - العكلى .

اللغة : د إِنْ ، إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام في خبرها ،
 وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذى يعلق د أعلم ، عن العمل
 هو لام الابتداء ، لا الزائدة د تسليما ، أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها
 وعدم الدخول فيما لا يعنى د تركا ، أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم :

الإعراب : د أعلم ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا د إِنْ ،
 حرف تأكيد ونصب د تسليما ، اسمه د وتركا ، معطوف عليه د للامتشابهان ، اللام لام
 الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إِنْ د ولا ، الواو عاطفة ،
 لا : زائدة لتأكيد النفي د سواء ، معطوف على خبر إِنْ .

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقدم لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ » وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه ، ولا فرق

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ . وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى — وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر » اهـ ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور — تبعاً للفراء — إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة — على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح هنا — كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى . وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان ، أحدهما : دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى ،

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة ، كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة . وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام — وهى للإيجاب — على لا وهى للنفي من قبل أنه شبه لا بغير ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفي بما التى بمعنى الذى فى قوله :

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي ؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من التشبه . انتهى كلامه .

بين المتصرف نحو : « إِنْ زَيْدٌ لَيَرْضَى » وغير المتصرف ، نحو : « إِنْ زَيْدٌ لَيَذَرَ الشَّرَّ » هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [به] ، نحو : « إِنْ زَيْدٌ سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقُومُ » ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ؛ [فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كان السين فقليل] .

وإذا كان ماضياً غير متصرف فظاهرُ كلام المصنف [جواز] دخول اللام عليه ؛ فنقول : « إِنْ زَيْدٌ لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، وَإِنْ عَمْرَأُ لَبِئْسَ الرَّجُلُ » وهذا مذهب الأخفش والقراء ، والمنقول أن سيبويه لا يُجيز ذلك .

فإن قرن الماضى المتصرف بـ « قَدْ » جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قَدْ » نحو : « إِنْ زَيْدٌ لَقَدْ قَامَ » .

* * *

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ ، وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ^(١)
تدخل لامُ الابتداء على معمول الخبر إذا توسَّط بين اسم إن والخبر ، نحو :
« إِنْ زَيْدٌ لَطَعَامُكَ آكَلٌ » وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلاً^(٢) فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها

(١) « وتصحب ، الواو عاطفة ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام ، الواسط ، مفعول به لتصحب ، معمول ، بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و ، الخبر ، مضاف إليه ، والوصل ، معطوف على الواسط ، واسما ، معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماضٍ قبله ، قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذى للغائب العائد إلى قوله ، واسما ، مضاف إليه ، الخبر ، فاعل للحل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت لقوله ، اسما .

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الاول : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أكان التالى لإن هو =

على المعمول ، كما إذا كان [الخبر] فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ « قد » لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول « **إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ** » وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : « **وتصحب الواسط** » — أى : المتوسط — تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر ؛ فلا تقول « **إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ لَطَعَامَكَ** » .

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر ، فلا تقول « **إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَا أَكَلَ** » ، وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلاً ، وحكى من كلامهم « **إِنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ** » .

== اسمها كما في مثال الشارح ، أم كان التالى لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو « **إن عندى لى الدار زيدا** » ، أم كان التالى لها معمولاً آخر للخبر المؤخر ، نحو « **إن عندى لى الدار زيدا جالس** » ، ويشمل كل هذه الصور قول الناظم « **الواسط معمول الخبر** » ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم « **معمول الخبر** » ، فإن أل فى الخبر للعهد الذكري ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك .

الشرط الثالث : أن لا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهذا الشرط الذى بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً ، فلا يصح أن تقول « **إن زيدا لرا كبا حاضر** » ، ولا تقول « **إن زيدا لمرقا يتصبب** » ، وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ، وزاد أبو حيان أن لا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ولا مفعولاً لأجله ؛ فمنه لا يجوز أن تقول « **إن زيدا لركوب الأمير راكب** » ، ولا أن تقول « **إن زيدا لتأديباً ضارب ابته** » ، واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على ذلك .

وأشار بقوله : « والفصل ^(١) » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ،
نحو : « إن زَيْدًا لَهُوَ الْقَائِمُ » وقال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)
فـ « هذا » اسم « إن » ، و « هو » ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و « القصص »
خبر « إن » .

وسمى ضمير الفصل لأنه يَفْصِلُ بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « زيد هو القائم »
فلو لم تأتِ بـ « هو » لاحتَمَلَ أن يكون « القائم » صفةً لزيد ، وأن يكون خبراً عنه ،
فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ^(٢) ، نحو : « زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ »
أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : « إن زَيْدًا لَهُوَ الْقَائِمُ » .

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ، ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن
العلماء من يسميه « الفصل » ، كما قال الناطم « والفصل » ، والكوفيون يسمونه « عمادا » ، ووجه
تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم
اسم ؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له
محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده ؟ فالأكثر
على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ، ومن النحاة من قال ، هو
اسم لا محل له من الإعراب ، ومتمهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو
في محل رفع إذا قلت « زيد هو القائم » ، أو قلت « كان زيد هو القائم » . وفي محل نصب
إذا قلت « إن زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ » ، ومنهم من قل : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ،
فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : (كنت أنت
الرقيب عليهم) .

(٢) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط ؛
الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح
هذا الشرط .

وأشار بقوله : « وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو : « إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا » قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ) .

وكَلَامُهُ يُشِيرُ [أَيْضًا] بَأَنَّهُ إِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ أَوْ عَلَى الْاسْمِ الْمَتَأَخَّرِ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْخَبَرِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ فَلَا تَقُولُ : « إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ » ، وَلَا « إِنَّ لِي الدَّارَ لَزَيْدًا » .

وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ — فِي قَوْلِهِ : إِنَّ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى الْمَعْمُولِ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ — أَنَّ كُلَّ مَعْمُولٍ إِذَا تَوَسَّطَ جازَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ ؛ كَالْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، وَالظَّرْفِ ، وَالْحَالِ ، وَقَدْ نَصَّ النُّحَوِيُّونَ عَلَى مَنْعِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْحَالِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « إِنَّ زَيْدًا لَصَاحِبًا رَاكِبٌ » .

* * *

وَوَصَلُ « مَا » بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلٌ
إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَيَّنُّ الْعَمَلُ (١)

= الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق ، أو أولهما معرفة حقيقية وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة ، الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله ، ونحو (ولما نحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل ، مبتدأ ، ووصل مضاف ، و ، ما ، قصد لفظه : مضاف إليه » يذى ، جار ومجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى أو نعت له « مبطل ، خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إعمالها » إعمال : مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه « وقد ، حرف تقليل ، يبق ، فعل مضارع مبني للجهول « العمل ، نائب فاعل يبق .

إذا اتَّصَلَتْ « ما » غيرُ الموصولة بِأَنَّ وأخواتها كَقَتْنَهَا عن العمل ، إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإعمالُ [والإهمال] فتقول : « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » ولا يجوز نَصْبُ « زَيْدٌ » وكذلك أن [وَكَأَنَّ] ولكنَّ ولعلَّ ، وتقول : « لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وإن شئتَ نصبت « زَيْدًا » قلت : « لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ » وظاهرُ كلامِ المصنف — رحمه الله تعالى ! — أنَّ « ما » إن اتصلت بهذه الأحرُفِ كَقَتْنَهَا عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين^(١) [كالزجاجي ، وابن السراج] ، وحكى الأَخفش

(١) ذهب سيبويه إلى أنَّ « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا لَيْتَ ؛ فإن إعمالها مع ما جاز ، وعملوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالاسماء ، ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، وبهيتها للدخول على جمل الأفعال ، نحو قوله تعالى : (قل إِنَّمَا يُوحِي إِلَيْنَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ) وقوله سبحانه : (كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) ونحو قول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْنَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أُمْنَالِي
ومثل قول الفرزدق :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ كَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وتسمى « ما » هذه ما السكافة . أو ما المهيئة . ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزيل اختصاص « لَيْتَ » بالجلل الاسمية ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالاسماء ، لم تبطل عملها . فعلقة إبطالها لإعمال غير لَيْتَ أنها أزالَت السبب الذي من أجله عملت ، وعلقة بقاء لَيْتَ على الإعمال أنَّ « ما » لم تزل السبب الذي من أجله عملت ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما في قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعهُ ، فأما النصب فعلى إعمال لَيْتَ في اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال لَيْتَ .

وذهب الزجاج في كتابه « الجمل » ، إلى أنَّ جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت بما « ما » لم يجب إعمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أنَّ الإهمال أكثر في =

والكسائي « إنما زيداً قائمٌ » والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما » إلا « ليت » ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تنكفأ عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من الموصولة التي بمعنى « الذي » ، نحو : « إنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ » [أى : إن الذي عندك حسنٌ] ، والتي هي مُقَدَّرَةٌ بالمصدر ، نحو : « إنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ » أى : إنَّ فَعَلْتَ حَسَنٌ .

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَنْصُوبٍ « إنَّ » ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ (١)

أى : إذا أتيتَ بعد اسم « إنَّ » وخبرها بعاطفٍ جازٍ فى الاسم الذى بعده وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : النصبُ عطفاً على اسم « إنَّ » نحو : « إنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمراً »

= الجميع ، أما الإعمالُ فعلى اختصاصها الأسمى ، وأما الإهمالُ فلما حدث لها من زوال الاختصاص ، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : « من العرب من يقول : إنما زيداً قائمٌ ، ولعلها بكرة جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما ، اهـ ، وتبعمه على ذلك تليذه الزجاجى ، وابن السراج ، وهو الذى يفيد ظاهراً كلام الناظم .

(١) « وجائزٌ ، خبر مقدم ، رفعك ، رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفاً » مفعول به للصدر « على منصوب ، جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله « إنَّ » ، قصد لفظه : مضاف إليه « بعد ، ظرف متعلق برفع « أن ، مصدرية « تستكمل ، فعل مضارع منصوب بأن ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إن ، و « أن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة « بعد ، إليه ، وثمة مفعول لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

والثاني : الرفع نحو : « إن زيدا قائم وعمرؤ » واختُلف فيه ^(١) ؛ فالشهور أنه معطوف على محل اسم « إن » فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به [ظاهر] كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وعمرؤ كذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان العطف قبل أن تستكمل « إن » — أي قبل أن تأخذ خبرها — تعين النصب عند جمهور النحويين ؛ فتقول : إن زيدا وعمرأ قائمان ، وإنك وزيدا ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع .

(١) مما لا يستطيع أن يجمده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — في جملة صالحة من الشعر ، وفي بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبوqa بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابي بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ يَهْأَ لَغَرِيبٍ

ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْمَوَى - دَنِفَانِ !

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن الله وملائكته يصلون) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضی إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأَلْحَقْتُ بَيْنَ لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ^(١)

حُكْمُ «أَنَّ» المفتوحة و «لَكِنَّ» في العطف على اسمهما حكم «إِنَّ» المكسورة؛ فتقول: «علت أن زيدا قائم وعمرو» برفع «عمرو» ونصبه، وتقول: «علت أن زيدا وعمراً قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عمراً منطلقاً وخالداً» بنصب خالد ورفع، و «ما زيد قائماً لكنَّ عمراً وخالداً منطلقان» بالنصب فقط.

وأما «ليت، ولعل، وكأن» فلا يجوز معها إلا النصب. [سواء تقدم المعطوف، أو تأخر] فتقول: «ليت زيدا وعمراً قائمان، وليت زيدا قائم وعمراً» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كان؛ ولعل»؛ وأجاز الفراء الرفع فيه — متقدماً ومتأخراً — مع الأحرuf الثلاثة.

وَخَفَّتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ^(٢)

(١) «وألحقت، الواو عاطفة، ألحق: فعل ماض مبني للجهول، والتاء للتأنيث» «بَيْنَ، جار ومجرور متعلق بالحق لكن، قصد لفظه: نائب فاعل لالحق» «وَأَنَّ، معطوف على لكن من دون، جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً، ودون مضاف و «ليت، قصد لفظه: مضاف إليه» «ولعل، وكان، معطوفان على ليت،

(٢) «وخفضت، الواو عاطفة، خفف: فعل ماض مبني للجهول، والتاء للتأنيث» «إِنْ، نائب فاعل خفف» «فَقَلَّ، الفاء عاطفة، قل: فعل ماض معطوف بالفاء على خفف» «الْعَمَلُ، فاعل لقل وتلزم، فعل مضارع» «اللَّامُ، فاعل تلزم» «إِذَا، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط» «مَا، زائدة» «تَهْمَلُ، فعل مضارع مبني للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تهديده هي يعود إلى أن الخفيفة، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا ما تهمل إن التي خففت لزمتها اللام،

وَرُبَّمَا اسْتُعْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا^(١)

إذا خُفِّت « إِنْ » ، فالأكثرُ في لسان العرب إِمَالُهَا ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ » وإذا أهملت لزمها اللامُ فارقةً بينها وبين « إِنْ » النافية ، وبقلِّ إِمَالُهَا فتقول : « إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » وَحَكَى الإِعمالُ سيبويه ، والأخفش ، رحمهما الله تعالى^(٢) ؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ [لأنها لا تلتبس — والحالة هذه —

(١) « وربما ، الواو عاطفة ، رب : حرف تقليل ، وما : كافة « استعنى ، فعل ماض مبنى للجهول « عنها ، جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستعنى ، والضمير المجرور محلا عائداً على اللام المحدث عنها بأنها لزم عند تخفيف إِنْ في حالة إِمَالِهَا « إِنْ ، شرطية « بدأ ، فعل ماض فعل الشرط « ما ، اسم موصول فاعل بدأ « ناطق ، مبتدأ ، وهو فاعل في المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة « أَرَادَهُ ، أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أَرَادَهُ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « معتمداً ، حال من الضمير المستتر في « أَرَادَهُ » .

(٢) على الإعمال في حال التخفيف ورد قوله تعالى : (وإن كلا لما ليوفيهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بسكون نون « إِنْ » ، وتخفيف ميم « لما » ، وفي هذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولها أن « إِنْ » ، مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلا » ، اسم إن المخففة « لما » ، اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة « ليوفيهم » ، اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول « و « ربك » ، رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليها لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلا للذين والله ليوفيهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد أجاب =

بالنافية [لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود [بها] فإن ظهر المقصود [بها] فقد يُستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ — وَنَحْنُ أَبَاةُ الضِّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

= ابن هشام عن هذا في كتابه المغني بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثاني أن « إن » مؤكدة مخففة ، كلا ، اسم إن « لما » اللام لام الابتداء ، وما زائدة « ليوفينهم » اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول « ربك » فاعل ، ومضاف إليه ، و « أعمالهم » مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .

١٠٣ — البيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته « أبو نفر » ، وهو شاعر طائي ، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت .

اللغة : « ونحن أباء الضيم » يروى في مكانه « أنا ابن أباء الضيم » ، وأبأه : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى — أى امتنع — تقول : أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضيم : الظلم « مالك » هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم ابن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء « كرام المعادن » طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : « ونحن » مبتدأ « أباء » خبر المبتدأ ، وأبأه مضاف ، و « الضيم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر . وآل مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة مهملة « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التأنيث « كرام » خبر كان ، وكرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك الذى تقدمت عليه « إن » المخففة وأهملت .

التقدير : وإن مالكٌ لكانت ، فَحُذِفَتِ اللامُ ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : « وربما استغنى عنها إن بداً — إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين « إن » النافية و « إن » المحففة من الثقيلة ، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلبِتْ للفرق ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابن أبي العافية وابن الأَخْصَر ؛ وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فمن جعلها لامَ الابتداء أَوْجَبَ كَسَرَ « إن » ومن جعلها لاماً أخرى — اجْتُلبِتْ للفرق — فَتَحَ أَنْ ، وجرى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأَخْفَش الصَّغِير ، وبين أبي علي الفارسي ؛ فقال الفارسي : هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداء اجْتُلبِتْ للفرق ،

= الشاهد فيه : قوله « وإن مالكٌ كانت — إلخ ، حيث ترك لام الابتداء التي تجلب في خبر « إن » المكسورة الهمزة المحففة من الثقيلة عند إهمالها ، فارقاً بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على السياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والذي يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى فهي قبيلة دينية الأصول ؛ فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصدد ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة هنا معنوية .

ومثل هذا البيت — في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ يَبِينُكُمْ لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدِ غَيْرِ مَكْذُوبِ
ألا ترى أنه في مكان إظهار الالم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت « إن » في صدر البيت على النفي فسد المعنى ، ولم يستقم الكلام .

وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ،
وبه قال ابن الأخضر (١) .

* * *

وَالْفِعْلُ إِن لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا يَأْنُ ذِي مُوَصَّلًا (٢)

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ،
وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل
على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماضٍ متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت في
شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين « إن » النافية والمخففة من الثقيلة تدخل
على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما في قول عائكة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتى
شرحه :

شَلَتْ يَمِينَكَ إِن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتى قريباً جداً :

وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه « قد » نحو قولك : إن زيد لقام ،
وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ،
فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء
كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصبح نظراً وأقوم حجة ، فذهب أبى على الفارسى
الذى أخذ به ابن أبى العافية مذهب مستقيم فى غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يك » فعل
مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى الفعل « ناسخاً » خبر بك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية
« تلفيه » تلقى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول
أول لتلقى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت
لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط « غالباً » حال من الهاء فى « تلفيه »
السابق « يأن » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلاً » الآتى « ذى » نعت لأن « موصلاً »
مفعول ثان لتلقى .

إِذَا خُفِّتَ « إِنْ » فلا يليها من الأفعال إلا الأفعالُ الفاسخةُ للابتداء ، نحو :
 كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَظَنَ وَأَخَوَاتُهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى
 الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ يَسْكَدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ
 بِأَبْصَارِهِمْ) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) وَيَقُلُّ أَنْ يَلِيهَا
 غَيْرُ النَّاسِخِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « غَالِبًا » وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : « إِنْ يَزِيْنُكَ
 لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهُيْهِ » وَقَوْلُهُمْ : « إِنْ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » وَأَجَازُ
 الْأَخْفَشِ « إِنْ قَامَ لَأَنَا ^(١) » .

ومنه قول الشاعر :

٢٠٤ — شَلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتُ كَمْسِلًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١) هنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو (وإن كانت
 لكبيرة) ونحو (إن كدت لتردين) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ، نحو
 (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) ، ونحو (وإن نظنك لمن الكاذبين) والثالثة : أن
 يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عائكة « إن قتلت لمسلما » والرابعة : أن يكون الفعل
 مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إن يزيناك لنفسك » وإن يشينك لهيه ،
 وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند
 الاخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

١٠٤ — البيت لعائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترضى زوجها
 الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللمعة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شلتك — بكسر العين التي هي
 الأولى — والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ؛ وذلك خطأ . شلتك
 أى نزلت ، ويروى مكانه « وجبت عليك » .

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَأَسْمَهَا أُسْتَكَنَّ^(١) وَالْخَبَرُ أَجْمَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ^(٢)
 إِذَا خُفِّفَتْ أَنْ [الفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها
 إلا ضمير الشأن محذوفاً^(٣) ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو : « عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ
 قَائِمٌ » ذ « أَنْ » مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَأَسْمَهَا ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَهُوَ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :
 [« أَنَّهُ » ، وَ « زَيْدٌ قَائِمٌ » جملة في موضع رفع خبر « أَنْ » والتقدير [« عَلِمْتُ
 أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

= الإعراب : « شلت ، شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، يمينك ، يمين : فاعل شل ؛ ويمين
 مضاف والكاف مضاف إليه » « إن ، مخففة من الثقيلة ، قتلت ، فعل وفاعل ، لمسلماً ،
 اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل ، حلت ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، عليك ،
 جار ومجرور متعلق بحل ، عقوبة ، فاعل لحل ، وعقوبة مضاف و « المتعمد ، مضاف إليه .
 الشاهد فيه : قوله « إن قتلت لمسلماً » حيث ولي « إن ، المخففة من الثقيلة فعل ماض
 غير ناسخ وهو « قتلت ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش ،

(١) « وإن ، شرطية » تخفف ، فعل مضارع مبني للجهول فعل الشرط « أن ، قصد
 لفظه : نائب فاعل لتخفف ، فاسمها ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم
 مضاف والضمير مضاف إليه « استكن ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة
 المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « والخبر ، مفعول مقدم على عامله وهو قوله
 « اجعل ، الآتي ، اجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جملة ،
 مفعول ثانی لاجعل « من بعد ، جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و « أن ،
 قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذي اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من التحاة هو ابن
 الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج
 عن القياس ، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيويه —
 رحمه الله — في قوله تعالى : (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) أنك يا إبراهيم قد صدقت
 الرؤيا .

١٠٥ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

* * *

١٠٥ — البيت بما أنشدته الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللغة : « أنك » بكسر كاف الخطاب — لأن المخاطب أنثى ، بدليل ما بعده ، والتاء في « سألتني » مكسورة أيضاً لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعילה بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً ؛ لأن فعילה بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعילה بمعنى فاعل ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس ؛ والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعילה بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من سئلهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشديده .

المعنى : لو أنك سألتني لإخلاء سيديك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة .

الإعراب : « فلو » لو : شرطية غير جازمة « أنك » أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف اسمها في يوم ، جار ومجرور متعلق بقوله « سألتني » ، الآتي ، ويوم مضاف و « الرخاء » مضاف إليه « سألتني » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « فراقك » فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أبخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة الهزة وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب — الذي جرى الشارح على رأيه — أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستدراك ، وأن يكون خبرها جملة ،

==

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَمَتِّعاً^(١)
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَقْدَ ، أَوْ تَنِي ، أَوْ تَنْفِيْسٍ ، أَوْ لَوْ ، وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ^(٢)

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد ، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما في البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة ، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثي فيها أخاها عمرو ابن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالاً
بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالاً

الآ ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها في المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ربيع » ، وخبرها في المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنك تكون الشمال » .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلاً » خبر يكن « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « أو إلى الخبر » دعا « قصر للضرورة : خبر يكن المنفي بلم ، والجملة من يكن المنفي بلم واسمه وخبره في محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصریفه » تصریف : اسم يكن ، وتصریف مضاف ، والهاء مضاف إليه « متمتعاً » خبر يكن الآخر .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقْدَ » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » « أَوْ تَنِي ، أَوْ تَنْفِيْسٍ ، أَوْ لَوْ » كل واحد منها معطوف على « قد » « وقليل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وقليل : خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و « لَوْ » قصد لفظه : مضاف إليه .

إذا وقع خبرٌ « أن » المخففة جملةً اسميةً لم يحتاج إلى فاصلٍ ؛ فتقول : « علمتُ أن زيدٌ قائمٌ » من غير حرفٍ فاصلٍ بين « أن » وخبرها ، إلا إذا قصدَ النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى : (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَهْلَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يؤتَ بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاءً ، أو لا ، فإن كان دعاءً لم يفصل ، كقوله تعالى : (والخامسة أن غَضِبَ اللَّهُ عليها) في قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاءً فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه^(١) والأحسنُ الفصلُ ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء :

(١) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل — سوى ما سينشده الشارح — قول النابغة الذبياني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَقَاقِرَهُ

أَكْبَّ عَلَى فَأْسٍ يُحْدِثُ غُرَابَهَا مُذْكَرَةً مِنَ الْمَعَاوِلِ بَاتِرَةً

فإن : مخففة من الثقلية ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ثمر : فعل ماضٍ ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به ثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماضٍ ، غير دعاء ، ولم يفصل .

ومن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنباري .

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للفرقة بين أن المخففة من الثقلية وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداها كما فيها بعد العلم غير المؤول =

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : (وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا) .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثال السين قوله تعالى :
(عِلْمٌ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) ومثال « سَوْفَ » قول الشاعر :
١٠٦ — وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري ؛
فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء
للتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها .
ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد
أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك ؟

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ،
والبيت من الكامل ، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس .

الإعراب : « واعلم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، فعل ،
مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء ، مضاف إليه » ينفعه ، ينفع : فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من
ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف
وجوباً « سوف » حرف تنفيس « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل يأتي ، والجملة من
الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما ، اسم موصول مضاف إليه
« قدرا ، قدر : فعل ماض مبني للجهول ، والالاف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتي » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية ،
وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ، وهو « سوف » .

ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَيُّتُ أَمَتِي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) .
وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ أَنْ
لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) .

الرابع : « لو » — وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةً مِنَ النَحْوِيِّينَ — ومنه قوله
[تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله : (أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ
مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْنَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ) ^(١)] .
ومما جاء بدون فاصِلٍ قوله :

١٠٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) هذه الفواصل الأربعة منها ما يختص بالفعل الماضي ، وهو قد ، ومنها ما يختص
بالمضارع ، وهو لم ولن والتنفيس ، ومنها ما هو مشترك بينهما وهو لو .
١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علوا ، فعل وفاعل « أن ، مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف « يؤملون ،
فعل مضارع مبنى للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن ،
المخففة « فجادوا ، الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علوا
« قبل ، ظرف متعلق بجاد « أن ، مصدرية « يسألوا ، فعل مضارع مبنى للجهول منصوب
بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل مضاف و « أن ، وما دخلت عليه
في تأويل مصدر مضاف إليه « بأعظم ، جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و « سؤل ،
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون ، حيث استعمل فيه « أن ، المخففة من الثقيلة ، وأعملها
في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون ، ومع أن جملة
الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين « أن ، وجملة الخبر .

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن ،
الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب
الفراء وابن الأنباري الذين لا يريان المخففة موصفاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من
الأمور التي ذكرها الشارح للفرقة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن ، في هذا البيت =

وقوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول ،
والقول الثاني : أن « أن » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ،
وارتفع (يتم) بعده شذوذاً^(١) .

* * *

وَخَفَّفَتْ كَانَ أَيْضاً فَنَوَى مَنصُوبُهَا ، وَثَابِتاً أَيْضاً رَوَى^(٢)

= مخففة من الثقيلة ، ويرعان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب في
هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْمَكَ مِنْ السَّلَامِ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وكالم تنصبه في قوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ) في قراءة من قرأ برقع
« يتم » ، وكما لم تنصبه في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى : (١٢٠ / ٦) الطبعة
السلطانية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما منعك أن تأذنين له ؟ عك » .
إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في البيت الشاهد
مصدرية مهملة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل
بحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا
قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين
في بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب ؛ يهملون « أن » المصدرية كما
أن عامة العرب يهملون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد
كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل بما لا تتسع له هذه العجالة ، ولكننا قد
ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح
ومن الشعر .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء تاء
التأنيث « كان » ، قصد لفظه : نائب فاعل لخفف « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف
« فنوى » الفاء عاطفة ، نوى : فعل ماض مبني للجهول « منصوبها » منصوب : نائب فاعل
نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتاً » الواو عاطفة ، وثابتاً : حال مقدم =

إذا تَنَفَّتْ «كَأَنَّ» نُؤَيَّ أَسْمَهَا ، وأخبر عنها بجملة اسمية^(١) ، نحو : «كَأَنَّ زَيْدٌ قَاتِمٌ» أو جملة فعلية مُصَدَّرَةٌ بـ «لَمْ»^(٢) كقوله تعالى : (كَأَنَّ لَمْ تَفْعَلْ بِالْأَمْسِ) أو مُصَدَّرَةٌ بـ «قَدْ» كقول الشاعر :

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ [٢]^(٣)

= على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله «روى» ، الآتى ، و«أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «روى» ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر «كَأَنَّ» جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ

فكان : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و«ثدياه» : مبتدأ ومضاف إليه ، و«حقان» : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر «كَأَنَّ» .

(٢) إذا كانت جملة خبر «كَأَنَّ» المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتماً بقد كبيت النابغة الذي أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر :

لَا يَهْوُونَكَ أَصْطِلَاءَ لَظَى الْحَرْبِ بِفَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة ، وكما في قول الحنساء :

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حَتَّى يُتَقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَبَراً
وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ١٨/٦) .

كَأَنَّ لَمْ يُدَمِّهَا أَيْسٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهَدْمِ لَمَّةٌ عَامِرٌ
(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا في قوله «وكان قد» ، حيث خففت «كَأَنَّ» وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مُصَدَّرَةٌ بقَد ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويبدل عليها ، وهو قوله «لما تزل برحالنا» .

أى : « وَكَانَ قَدْ زَالَتْ » فَأَسْمُ « كَانَ » فى هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضميرُ الشأن ، والتقدير « كَأَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وكَأَنَّهُ لم تَفْنِ بِالْأَسْ ، وكَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ .
والجملة التى بعدها خبرٌ عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنَوَى مَذْصُوبَهَا » وأشار بقوله : « وَثَابَتَا أَيْضاً رَوَى » إلى أنه قد رَوَى إثبات مَذْصُوبَهَا ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

١٠٨ — وَصَدَرَ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَانَ ثَدْيِيهِ حَقَّانِ

١٠٨ — هذا الشاهد أحد الآيات التى استشهد بها سيويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسوها .

اللغة : « وصدر ، قد روى سيويه فى مكان هذه الكلمة « وجه » ، وروى غيره فى مكانها « ونحر » ، وعلى هاتين الروایتين تكون الهاء فى قوله « ثدييه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كَانَ ثَدْيِي صَاحِبَهُ ، لحذف المضاف — وهو صاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضى لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى « حقان » ، ثنية حقة ، وحذفت التاء التى فى المفرد من الثنية كما حذفت فى ثنية « خصية » ، وألية « فقالوا : خصيان » ، وأليان ، هكذا قالوا . وليس هذا الكلام بشئ ، بل حقان ثنية حق — بضم الحاء وبدون تاء — وقد ورد فى فصح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

وَصَدْرًا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفٍ اللَّامِيسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما فى بيت الشاهد وكما فى بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والا كثرون على روايته بالجر ؛ قالوا واور رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف و « اللون » مضاف إليه « كَانَ » مخففة من الثقيلة « ثدييه » ثديي : اسمها ، و« ثديي مضاف والضمير مضاف إليه =

فـ « تَدْيَاهُ » اسمُ كَانْ ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و « حُقَّانِ » خبر كَانْ ، وروى « كَانْ تَدْيَاهُ حُقَّانِ » فيكون اسم « كَانْ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كأنه تَدْيَاهُ حُقَّانِ » و « تَدْيَاهُ حُقَّانِ » : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَانْ ، ويحتمل أن يكون « تَدْيَاهُ » اسم « كَانْ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها .

== « حقان » خبر كَانْ ، ومن روى « تَدْيَاهُ حقان » ، وهى الرواية التى أنشدنا البيت عليها فى تعليقه سبقت قريباً (ص ٣٩٠) فهى جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كَانْ ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه — أى الحال والشأن — تَدْيَاهُ حقان ، وجملة كَانْ واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله « صدر » ، وقد ذكر الشارح — رحمه الله ! — الروایتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .

الشاهد فيه : قوله « كَانْ تَدْيَاهُ حقان » ، حيث روى بنصب « تَدْيَاهُ » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كَانْ » ، المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها وجمي خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع تَدْيَاهُ على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازته الشارح على رواية « كَانْ تَدْيَاهُ » من أن يكون « تَدْيَاهُ » اسم كَانْ أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن جمي المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر — وهو ذكر اسم كَانْ — مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذى يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

قد تم — بحمد الله تعالى وحسن توفيقه — الجزء الأول من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مع حواشينا عليه التى بذلنا فى تمحيصها وتحقيقها الجهد الجاهد ، والله تعالى المسؤول أن يوفق لإتمامها على الوجه الذى يجعل النفع بها داتى الثمرات قريب الجنى ، لأنهولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الأول من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » ، بتحقيق شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥	المعرب ، وانقسامه إلى صحيح ومعتل	٣	مقدمة الطبعة الثانية
٣٦	المعرب والمبني من الأفعال	٥	مقدمة الطبعة الأولى
٤٠	الحروف كلها مبنية	١٠	خطبة الناظم ، وإعرابها
—	الأصل في البناء السكون ، ومن المبني		الكلام وما يتألف منه
	ما هو غير ساكن	١٤	تعريف الكلام اصطلاحاً
٤١	أنواع الإعراب ، وما يختص بنوع	—	ما يصح أن يتركب الكلام منه
	منها ، وما يشترك فيه التوعان	١٥	الكلم وأنواعه
٤٣	إعراب الأسماء الستة ، وما فيها	١٦	القول ، والنسبة بينه وبين غيره
	من اللغات	—	قد يقصد بالكلمة الكلام
٥٢	شروط إعراب الأسماء الستة	—	علامات الاسم
	بالحروف	٢٢	علامات الفعل
٥٥	إعراب المثنى ، وما يلحق به	٢٣	يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات
٥٩	إعراب جمع المذكر السالم ، وما		النوعين
	يلحق به	٢٤	الفعل ثلاثة أنواع ، وعلامة كل نوع
٦٦	لغات العرب في نون جمع المذكر	٢٥	إن دلت كلمة على معنى الفعل ولم تقبل
	السالم ، ونون المثنى		علامته فهي اسم فعل
٧٣	إعراب جمع المؤنث السالم ، وما		المبني والمعرب
	يلحق به	٢٨	الاسم ضربان : معرب ، ومبني ،
٧٧	إعراب الاسم الذي لا ينصرف		ويبان كل منهما
٧٨	إعراب الأفعال الخمسة	٣٠	أنواع شبه الحرف أربعة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٩	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب	٨٠	إعراب المعتل من الأسماء
—	إذا اجتمع الاسم واللقب فـ	٨٣	بيان المعتل من الأفعال
١٢٤	ينقسم العلم إلى منقول ومرتبجل	٨٤	إعراب المعتل من الأفعال
١٢٦	ينقسم العلم إلى علم شخصي ، وعلم جنسي	٨٦	النكرة والمعرفة
١٢٧	علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص	٨٦	معنى النكرة
	اسم الإشارة	٨٧	معنى المعرفة ، وأنواعها
١٣٠	ما يشار به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً	٨٨	الضمير ، ومعناه
١٣١	ما يشار به إلى المثنى	٨٩	ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل
—	ما يشار به إلى الجمع	٩٢	المضمرات كلها مبنية
١٣٣	مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبة	٩٤	ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع
١٣٦	الإشارة إلى المكان	٩٥	ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز
	الموصول	٩٧	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب
١٣٩	الموصول قسمان : اسمي ، وحرفي	٩٩	لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل
—	الموصلات الحرفية ، وما يوصل به كل منها	١٠٢	المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير وفصله
١٤٦	الموصول الاسمي العام	١٠٨	تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الفعل
١٥٢	كل الموصولات الاسمية تحتاج إلى صلة وعائد	١١٠	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف
١٥٣	لا تكون صلة الموصول إلا جملة أو شبهها	١١٥	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع لدن وقد
١٥٤	شروط الجملة التي تقع صلة		المعلم
		١١٨	معنى العلم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٥	ما يشترط في شبه الجملة الذي يقع صلة	١٨٥	قد يصير الاسم المقترن يأل أو المضاف علماً بالغلبة
—	يشترط في صلة «أل» أن تكون صفة صريحة	الابتداء	
١٦٠	«أى» الموصولة ، ومتى تبنى ؟ ومتى تعرب ؟	١٨٨	المبتدأ قسمان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر
١٦٣	بعض العرب يعرب «أيا» الموصولة في كل حال	١٩٦	أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من وجوه الإعراب في كل حال
١٦٥	تفصيل الموضع الذي يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعاً	٢٠٠	الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء في ذلك
١٦٦	هقف على ما يجوز من وجوه الإعراب في الاسم الواقع بعد «لاسيما»	٢٠١	تعريف الخبر
١٦٩	الكلام على حذف العائد المنصوب	٢٠٢	الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، والجملة على ضربين
١٧٢	الكلام على حذف العائد المخفوض وشروطه	٢٠٥	الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق
	المعرف بأداة التعريف	٢٠٦	إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوباً
١٧٧	حرف التعريف هو «أل» برمتها ، أو اللام وحدها ؟	٢٠٩	يجى الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
١٧٨	المعاني التي ترد لها «أل» ثلاثة	٢١٣	ظرف الزمان لا يقع خبراً عن اسم دال على جنة إلا أن أفاد
—	تزداد «أل» زيادة لازمة ، أو اضطراراً	٢١٥	لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ
١٨٣	تدخل «أل» على بعض الأعلام للتحصيل	٢٢٧	الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم عليه
		٢٢٨	هقف على خلاف الكوفيين في جواز تقديم خبر المبتدأ وسندهم في ذلك

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٧٩	من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصاً ، ومنها ما يكون تاماً ويكون ناقصاً	٢٣١	المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر
٢٧٩	لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٢٣٩	المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر
٢٨٠	إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره لإيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله	٢٤٣	يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف دليل
٢٨٨	تأتي «كان» زائدة ، وبيان مواضع زيادتها ، وشروطها	٢٤٨	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر
٢٩٣	تُحذف «كان» ، إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع خبرها	٢٥٤	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ
٢٩٨	قد يخفف المضارع المجزوم من كان بحذف نونه ، وشروط جواز ذلك	٢٥٦	قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد كان وأخواتها
	الحروف المشبهة بليس	٢٦١	عمل هذه الأفعال ، وألفاظها
	ما ، ولا ، ولات ، وإن المشبهات بليس	٢٦٢	ه قف على اختلاف العلماء في «ليس» أحرف هو أم فعل ؟
٣٠١	الحرف الأول «ما» ، وشروط إعماله عمل ليس ستة	٢٦٣	بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا بشرط
٣٠٧	حكم المعطوف على خبر «ما» ، النافية	٢٦٨	معاني هذه الألفاظ
٣٠٨	زيادة الباء في خبر «ما» ، و«ليس» وغيرها	٢٦٨	غير الماضي منها يعمل عمل الماضي ، وبيان ما يتصرف منها وما لا يتصرف
٣١١	الحرف الثاني «لا» ، وشروط إعماله عمل ليس ثلاثة	٣٧١	يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ، خلافاً لبعضهم في ليس ، ولابن معط في دام
٣١٧	الحرف الثالث «إن» ، وبيان اختلاف النحاة في إعماله	٣٧٥	تقديم الخبر على دام وحدها ، أو عليها وعلى «ما» ، المصدرية الظرفية
		٣٧٦	تقديم الخبر على الفعل المنق بما أو غيرها من أدوات النفي
		٣٧٧	يُخار امتناع تقديم الخبر على ليس

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٩	الحرف الرابع دلات ، وإعماله هو مذهب الجمهور	٣٤٢	إذا ذكر اسم قبل عسى جاز أن تتحمل د عسى ، ضمير ذلك الاسم
٣٢٢	أفعال المقاربة أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال إلا د عسى ، فقليل : فعل ، وقيل : حرف	٣٤٣	إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر
٣٢٣	أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام — عملها ، وبيان ما يشترط في خبرها	٣٤٥	إن وأخواتها هذه الأدوات كلها حروف وعدد مائة
٣٢٦	الاكثر في خبر د عسى ، أن يقترن بأن المصدرية ، ويقل تجرده منها	٣٤٦	معاني هذه الأحرف — عمل هذه الأحرف ، واختلاف النحاة في عملها في الخبر
٣٢٩	و د كاد ، على عكس ذلك	٣٤٨	لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣١	يجب اقتران خبر حرى واخلوق بأن	٣٤٩	لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم ، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣٢	يكثر اقتران خبر د أوشك ، بأن	٣٥٠	همزة وإن ، لها ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، وجوب الكسر ، وجوازهما
٣٣٤	كما يكثر تجرد خبره من أن د كرب ،	٣٥٠	المواضع التي يجب فيها فتح همز إن
٣٣٧	يتمتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن	٣٥٢	المواضع التي يجب فيها كسر همزة إن
٣٣٨	أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أوشك وكاد		
٣٤٠	حكى بعض العلماء مجيء المضارع من عسى ، ومن طفق ، ومن جعل		
٣٤١	اختصت عسى وأوشك واخلوق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامه ، كما جاز استعمالها ناقصة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٥	المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها	٣٧٥	العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقبل استيفائه
٣٦٢	متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن ؟	٣٧٧	تخفف « إن » المكسورة فيقل عملها ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام
٣٧٠	تدخل لام الابتداء أيضاً على معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم « إن » ولكل واحد من ذلك شروط	٣٨٣	تخفف أن المفتوحة فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها جملة
٣٧٣	تقترن « ما » بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقي معها العمل	٣٨٩	تخفف « كأن » فيحذف اسمها ، وربما ذكر

تم فهرس الجزء الأول ، والحمد لله أولاً وآخراً
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه

دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه